الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

– قسم التاريخ –

محاضرات في مقياس تاريـخ الحركـة الوطنية 1919-1954م

ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس–تخصص: تاريخ عام

–السداسي الخـامس–

إعداد الدكتورة: خميسـة مـدّور

السنة الجامعية 1440–1441هـ/ 2019–2020م

محاور مقيـاس: تـاريخ الحـركة الوطنيـة

1919–1954م.

مقدمة:

المحور الأول: حصيلة نشاط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية.

المحور الثاني: مجازر 8 ماي 1945م وتداعياتها.

المحور الثالث: إعادة بناء الحركة الوطنية بعد 1945م.

المحور الرابع: قانون 20 سبتمبر 1947م وموقف الجزائريين منه.

المحور الخامس: المنظمة الخاصة ونشاطها.

المحور السادس: أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية(M.T.L.D).

المحور السابع: اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

مقدمة:

أصبحت الجزائر دولة مستقلة منذ تاريخ 05 جويلية 1962م بعد أن رزخت تحت نير أعتى الامبراطوريات الاستعمارية لما يزيد عن 132سنة، بفضل ثورة مسلحة دامت لسبع سنوات ونصف فاعتبرت من أبرز وأكبر ثورات التحرر في العالم خلال القرن العشرين.

غير أن نجاح هذه المسيرة النضالية المتوجة بالكفاح المسلح جاء بعد ميران طويل وعمل سياسي شاق أكسب الجزائريين خبرة طويلة وإصرارا كبيرا ورفعا تدريجيا لسقف المطالب، التي عرفت منحى تصاعديا خلال الفترة الممتدة من 1919-1954م[1] والتي شهدت تطورات لافتة وأحداثا مفصلية رسمت معالم هذا النضال، وحددت أهدافه بقيادة مختلف التشكيلات السياسية من أحزاب، ونخب وطنية تنوعت توجهاتها وايديولوجياتها ومشاربها السياسية، ولتكوين نواة لحركة وطنية غيرت واقع المشهد السياسي في الجزائر ابتداء من سنة 1919م.

وعلى هذا الأساس شغل تطور المشهد السياسي اهتمام الباحثين والمؤرخين، كرد فعل على الحركة الاستيطانية والسياسية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، على اعتبار أن هذا الحراك السياسي الذي امتد لعقود من الزمن أثمر في النهاية ثورة مسلحة أنهت مسيرة استعمار وإمبراطورية من أقوى الامبراطوريات الاستعمارية التي عرفتها الحقبة الممتدة بين القرنين 19 و 20م.

وانطلاقا من اعتبار الارضيات الصلبة هي أساس لتحقيق آمال وطموحات الشعوب في التحرر من أغلال الاستعمار البغيض، فإن دراسة نشاط الحركات الوطنية الجزائرية تكتسي أهمية بالغة في تاريخ الجزائر المعاصر بهدف

1- ان المطلع على عروض التكوين نظام ل. م. د. ليسانس تاريخ عام، يجد بعض المتناقضات والاخطاء، وحتى الضبط الدقيق بين عنوان المقياس ومحتواه (محاوره)، وكذا الإطار الزماني. كما الحال هنا بالنسبة لمقياس تاريخ الحركة الوطنية والذي يمكننا من تسجيل الملاحظات التالية:

✍ ضرورة ضبط العنوان كالاتي: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.

✍ تعديل الإطار الزماني بما يتوافق ومحاور(مفردات) المادة. اذ ان المحاور المدرجة ضمن هذا المقياس وحسب ما وردت في مداومة عرض التكوين لا تتوافق مع الإطار الزماني المحدد بدايات الحركة الوطنية أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتحديدا سنة 1919م (حركة الأمير خالد).

✍ " المفردات" اذ ان المحور الأول يتحدث عن حصيلة نشاط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية وهو ما يفترض أن يكون الإطار الزماني من 1945-1954م، بحيث يكون المحور الأول والذي هو حوصلة لنشاط الحركة الوطنية خلال فترة الحرب والتي انتهت بالمجازر الإنسانية للثامن من ماي 1945م، هذا المنعطف التاريخي الذي غير مسار الحركة الوطنية وافرز تشكيلات سياسية جديدة او متجددة من ناحية الأيديولوجيات وحتى المطالب –إعادة بناء الحركة الوطنية– يتضمن هذا المقياس سبعة محاور عامة تغطي نشاط الحركة الوطنية خلال الفترة 1945-1954م موزعة على اثنا عشرة (12) محاضرة مبرمجة خلال السداسي الخامس للسنة الثالثة تاريخ عام.

رسم الخطوط العريضة للمسار التحرّري الذي تأثر بالمتغيرات التي شهدتها الجزائر والعالم وفي مقدمتها الحرب العالمية الثانية، وبهدف التأكيد على أن النجاح الذي تحقق من خلال التيار الوطني الثوري – تفجير كفاح مسلح – لم يأت إلا لارتباطه بالنضال السياسي الذي قاوم أشكالا استعمارية ممنهجة سعت إلى إفقاد الأمّة مقوماتها ومنظومتها الفكرية والحضارية.

إن هذا التوجه يسوقنا الى تأكيد أهمية تدريس هذا المقياس – تاريخ الحركة الوطنية – للطالب بغية التعرف على أهم مظاهر الحركة الوطنية الجزائرية وتتبع مسارها ونشاطها الطويل، والوقوف على أهم الأيديولوجيات السياسية والتوجهات الفكرية التي لم تدخر جهدا على الرغم من اختلاف الآليات المستخدمة والرؤى السياسية لتحقيق غاية مشتركة.

وقد فسر الكثير من الدارسين لتاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1830-1962م)، تاريخ 1919م بداية النشاط السياسي للنخب الجزائرية الذي يعد بواكير الحركة الوطنية الجزائرية بعد خيبة أمل الجزائريين في تحقيق مطالب بسيطة تجرأت على المطالبة بها قبل هذا التاريخ.

غير أن طرح القضية الوطنية بجدية وقوة وعمق كان تزامناً مع ظهور أول حزب وطني جزائري وهو نجم شمال افريقيا، ورغم نشاطه ونشاط الممثلين القانونيين الآخرين للنخب الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1927م إلى غاية 1936م، إلّا أنّه لم يهدد السياسة الفرنسية التي جنّدت كل أنواع التعسف والتجاوزات لتطويق واسكات كل محاولة لفرض الفكر الوطني الجزائري.

ومن الضروري التأكيد في هذا السياق أنّ الفترة الممتدة من 1936م إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية قد شهدت تطورات بارزة في اتجاه حل القضية الجزائرية حيث سجلت هذه السنوات -1936-1939م-محاولات جادة للوحدة الوطنية من طرف الأحزاب السياسية –المؤتمر الإسلامي1936م– في ظل تقديم مقترحات فرنسية – مشروع بلوم فيوليت– لحل المسالة الوطنية ولو جزئيا –الفكر الاندماجي– وهو ما لم يتحقق لاستحالة تخلي الإدارة الاستعمارية عن الجزائر الفرنسية رغم الآمال الكبيرة التي لاحت في افق جماعة المنتخبين والوجهاء.

لقد رأيت انه من الضروري تمكين الطالب من هذا السياق التاريخي والقراءة الخاطفة للحياة السياسية في الجزائر قبيل الحرب العالمية الثانية، وما أفرزته من تداعيات على نشاط الحركة الوطنية بهدف فتح الطريق أمام الدارس لهذا المقياس خلال هذا الإطار الزماني (1919-1954م) فيحصل استيعاب للتحولات الكبرى التي شهدتها الساحة

الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، وما أفرزته من تداعيات هامة ومؤثرة على مسار الحركة الوطنية الجزائرية، والذي أثّر بشكل كبير وسجل تحولات تاريخية في بناء الأحزاب وايديولوجياتها الجديدة.

انطلاقا من هذا المبدأ يُفترض بنا التركيز – في هذا المقياس– على تتبع التغيرات الكبرى التي شهدها النضال الوطني والحراك السياسي القوي الذي فرضته النخب السياسية الجزائرية أمام تعنت الإدارة الفرنسية، وإصرارها على سياسة اللامبالاة والتجاهل اتجاه المطالب الوطنية.

غير أنّه من المفيد الإشارة الى أنّ السياق الزمني للأحداث مهم جدا، والذي يحتم تتبع الأحداث وفق تسلسلها التاريخي وزمن وقوعها، للفهم العميق للأحداث وإمكانية الوقوف على الحقائق التاريخية بعد دراستها وتحليلها

لذلك فقد عمدت في هذه المطبوعة الى وضع الطالب في السياق التاريخي للتطورات التي عاشتها الحركة الوطنية خلال فترة زمنية فاصلة في تاريخ الجزائر المعاصر.

فكان المحور الأول (1939-1945م) عبارة عن حصيلة لنشاط الحركة الوطنية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، والتي اعتبرها كثير من المؤرخين فرصة هامة وتاريخية لطرح القضية الوطنية في ظل ضعف حكومة فرنسا وجيشها، وانتشار مبادئ الحرية التي أصبحت شعارا عالميا رغم عمليات القمع –في ظل حكومة فيشي– التي طالت نشاط الأحزاب السياسية وفي مقدمتها حزب الشعب الذي أطبق على نشاطه وتم حله سنة 1939م، غير أن أطروحة الوطن الجزائري واستقلال الجزائر ازدهرت كثيرا في ظل التطورات العالمية و التي أصبحت الجزائر مسرحا لها –انزال الحلفاء في شمال إفريقيا بتاريخ 08 نوفمبر 1942م–، والتفاف الأطراف الوطنية حول مطالب بيان الشعب الجزائري الذي أصبح وثيقة هامة تعرف بالقضية الجزائرية خاصة أمام أطراف الصراع الدولي –في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ،إنجلترا والمانيا– غير أن التنكر الدولي لمطالب البيان فتح المجال مرة أخرى للسياسة الفرنسية، بقيادة الجنرال ديغول، لمحاصرة طموحات الوطنيين بإطلاق حزمة إصلاحات تتقدمها الإصلاحات السياسية –أمرية 07 مارس1944م– في محاولة للسيطرة على الجبهة الجزائرية والتفرغ للجبهة الدولية (ح.ع-II).

ورغم محاولة تحقيق الوحدة الوطنية حول القضية الوطنية من خلال تأسيس حركة أحباب البيان والحرية-14 مارس 1944م –كرد فعل على زيف سياسة الجنرال ديغول والحكومة الفرنسية المؤقتة، فقد تحطمت كل الآمال والطموحات بعد رد الفعل العنيف واللّاإنساني على انتفاضة الثامن من ماي 1945م، والقمع الرهيب الذي اعتبر جريمة إنسانية بكل المقاييس.

وهي الجرائم التاريخية التي تضمنها المحور الثاني من هذا المقياس بالدراسة والتحليل بالوقوف على الوضع العام قبيل الاحداث، ثم تتبع مجريات الأحداث وتطوراتها، لنرصد في الأخير أهم نتائجها وتداعياتها على نشاط الحركة الوطنية.

وأما المحور الثالث فقد غطّى التطورات الحاسمة والتحولات الكبرى التي عرفتها اقطاب الحركة الوطنية في محاولة لإعادة بناء توجهاتها وقناعاتها السياسية، بعد خيبة أملها في الإدارة الاستعمارية التي أكدت على سياستها اتجاه القضية الوطنية بعد مجازر 8 ماي 1945م.

لقد كشفت الأحداث التي أعقبت جرائم الثامن ماي النوايا الحقيقية والأحقاد الدفينة اتجاه الجزائريين، كما رسّخت عقيدة الثورة بالنضال السياسي الذي يصبح عقيما عندما لا تؤازره حركة مسلحة، فيما اثبت ترسيخ سياسة المستعمر المتمسك بحلم الجزائر الفرنسية، لذا دفع القمع الرهيب والسياسة الفرنسية المراوغة أطراف الحركة الوطنية الى إعادة ترتيب أولويات تشكيلاتها السياسية فاقتنع التيار الإدماجي بتجاوز مطلب الاندماج وراحوا يؤمنون بضرورة رفع سقف مطالبهم إلى الاتحاد، فظهر حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري الذي آمن بالفيدرالية مع فرنسا عن طريق المطالبة القانونية، وعلى نفس الخطى أصبح الحزب الشيوعي من مؤيدي الفكر الفيدرالي في شكله الجديد "الجبهة الشعبية"، في حين حافظت جمعية العلماء على نشاطاتها الإصلاحية والتربوية. وبالمقابل ظهرت حركة الانتصار من أجل الحريات الديموقراطية بصفة شرعية ممثلة للتيار الاستقلالي (حزب الشعب المحظور) ومقتنعة بالأمة الجزائرية.

وأمّا المحور الخامس فقد خصص للمنظمة السرية العسكرية (O.S) التي ظهرت سنة 1947م، والتي تجسد قناعة تيار ثوري آمن بوسيلة الكفاح المسلح لتحقيق اهداف الاستقلال، وهو ما استوجب الوقوف على ظروف وأسباب تشكيله وهيكلته العامة، وأهم الأنشطة العسكرية التي قام بها هذا التنظيم العسكري، لمواجهة مصالح العدو على حساب أهدافهم التحررية. لنتوقف عند ملابسات اكتشاف المنظمة وتداعيات ذلك على أعضائها وحركة انتصار الحريات الديموقراطية تحديدا.

لتأتي بعدها حركة انتصار الحريات الديموقراطية في الفصل السادس كممثلة لأهم محطة في تاريخ الحركة الوطنية، – عامةً – وفي سيرورة الاتجاه الاستقلالي وتاريخ حزب الشعب عامة وهي نتيجة لأحداث محلية مسّت الحزب مباشرة مثل انتخاب 1997م والهجوم على بريد وهران، والأزمة البربرية، واكتشاف المنظمة الخاصة (O.S) ومنظمة أخرى وطنية بالإضافة الى الأسباب الدولية، غير أن طريقة تسيير الحزب تعد الفتنة التي قسمت ظهر البعير وزلزلت أركان

الحزب، لذا نستعرض في هذا المحور أسباب هذه الأزمة وتداعياتها على نشاطات الحركة، وأهم نتائجها وانعكاساتها على النشاط الدولي.

في المحور السابع، وبعد تعمق الخلاف وزيادة الهوة بين جناحي حركة انتصار الحريات الديموقراطية (المصاليين والمركزيين)، واستحالة التوفيق بين رؤى الطرفين ورأْب الصدع بين أركان الحزب، مما أوحى ظاهريا بنهاية العمل الوطني وفشل كل مساعي الإصلاح والوساطة، ليظهر تيار ثالث ترك جانبا الخلاف وتبنّى الكفاح المسلح بتكوين ما يسمى "اللجنة الثورية للوحدة الثورية".

المحاضرة 1:

الوضع السياسي العام في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)

تمهيد:

خلف اندلاع الحرب العالمية الثانية تضاربا في المواقف الدولية والعالمية جراء تضارب المصالح المتوقعة، وبدت ملامح التردد والخوف من تداعيات هذه الحرب الكونية تظهر على شعوب العالم بأسره، وخاصة شعوب المستعمرات الخاضعة لسيطرة أطراف الصراع العالمي.

1-اندلاع الحرب العالمية الثانية وردود الفعل المختلفة:

1.1-اندلاع الحرب العالمية الثانية:

تسارعت أحداث الحرب العالمية الثانية بعدما دقت المانيا طبول الحرب في الفاتح من شهر سبتمبر 1939م[1]، لتجد فرنسا الاستعمارية نفسها أمام خطر الاحتلال الالماني، الذي تحقق فعلا بسقوط العاصمة باريس في 14 جوان 1940م، فكانت ضربة موجعة للقوات الفرنسية التي أصبحت أغلب أراضيها خاضعة للاحتلال الألماني المباشر في الشمال، وتحت قيادة حكومة موالية في الجنوب بقيادة المارشال "بيتان"[2] تعرف بحكومة فيشي[3].

لقد فاجأت هذه الهزيمة التاريخية المدوية الفرنسيين، وكانت بمثابة الكارثة التي أحدثت شرخا كبيرا في فرنسا ذاتها، ولدى الشعوب الخاضعة لسيطرتها وفي مقدمتها أهم مستعمراتها-ممتلكاتها -في الشمال الافريقي الجزائر.

1- لمزيد التفاصيل حول بداية ح.ع.II ودخول فرنسا هذه الحرب ينظر: عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الى الحرب الباردة، ج3، ص ص 109-114.

2- المارشال بيتان: عسكري وسياسي فرنسي، عاش ما بين 1856-1951م، يعد من أبرز الشخصيات الفرنسية في القرن 20م، تقلد عدة مهام سياسية وعسكرية، شغل كأستاذ في المدرسة الحربية ما بين 1901-1910م، تولى قيادة القوات الفرنسية في ح.ع.I، كلف بمهمة القضاء على ثورة الريف المغربية، تولى وزارة الحربية 1943م، ثم سفيرا في اسبانيا عام 1939م، وقع على وثيقة استلام بلاده في جوان 1940م، غادر مع الالمان ثم عاد الى فرنسا اين حكم عليه بالإعدام ثم خفف الى السجن المؤبد. ينظر: ..Le petit Larousse, grand format, ed. larceusse, Belgique, 1944, p.1589

وكذلك: الهيثم الايوبي، الموسوعة العسكرية، ج1، طبعة دار فاس للنشر، عمان، 1995م، ص225.

3- نسبة الى مقرها الواقع بمدينة فيشي جنوب شرق فرنسا، فقد قسمت اتفاقية الهدنة الفرنسية الألمانية فرنسا الى منطقتين اولى خاضعة للسلطة العسكرية الألمانية المباشرة، وثانية للحكم العسكري الفرنسي والتي تعرف بحكومة فيشي الموالية، والتي تم انتخابها من قيل الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 10جويلية 1940م، ومنحت صلاحيات واسعة للمار يشال بيتان، لتفاصيل أكثر، ينظر: فرنسا فيشي www/.maarefa.org

2.1-ردود الفعل المختلفة:

أ-رد فعل الجزائريين من ح.ع.II:

تباينت مواقف الجزائريين وممثليهم من حرب فرنسا ضد المانيا وحلفائها وبدت ملامح الولاء والتردد والمطالب على حد تعبير المؤرخ محفوظ قداش[1] تظهر لدى هؤلاء.

☜ **ولاء النخبة:**

لقد كان لانضمام المنتخبين كابن جلول، وخاصة فرحات عباس[2] واللذان جرا من ورائهما النخبة المثقفة والطبقات المتوسطة' وكل الجزائريين المخلصين لفرنسا من الأسر الكبيرة ورجال الدين الرسميين وأصحاب الأوسمة والشهادات وقدماء المحاربين والقياد والبشاغوات أكبر الدلالات على سياسة الولاء والتأييد لفرنسا في حربها.

☜ **مطالب الاستقلاليين والاصلاحيين:**

لم يتوان أحرار الجزائر وعلمائها، وعلى رأسهم أعضاء جمعية العلماء المسلمين في رفض كل العروض والمساومات، وامتنعوا عن توجيه برقيات التأييد والولاء لفرنسا في حربها، كما رفضوا توجيه نداء للشعب الجزائري من أجل الوقوف الى جانب فرنسا في حربها[3]. اما موقف الاستقلاليين المتمثل في حزب الشعب الجزائري فقد كان واضحا وصريحا منذ تأسيس هذا الحزب، ورفضه لكل أشكال التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي ومد يد العون له بأي شكل من الاشكال[4].

1- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة احمد بن البار، ط. 2011، دار الامة، الجزائر، ص 803.

2- فرحات عباس: ولد في الطاهير بجيجل سنة 1898م، درس بمسقط رأسه ثم تابع دراسته في الصيدلة بجامعة الجزائر، اشتغل بالسياسة مبكرا ضمن جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، ثم انخرط في فيدرالية المنتخبين سنة 1927م، انتخب مستشارا بلديا لمدينة سطيف ثم مستشارا عماليا سنة 1934م ثم مندوبا ماليا بمدينة الجزائر، ثم انتخب بالمجلس التأسيسي سنة 1946م والمجلس الجزائري سنة 1948م، حرر بيان الشعب الجزائري 1943م،كما أسس حركة أحباب البيان والحرية ثم التحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1946م، انظم الى صفوف الثورة سنة 1956م، ليصبح رئيس أول حكومة جزائرية مؤقتة سنة 1958م، له عدة مؤلفات منها ليل الاستعمار، الشاب الجزائري، تشريح حرب، وغيرها توفي يوم 32 ديسمبر 1985م، ينظر:
علي تابليت، فرحات عباس، رجل الدولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص ص 3-10.

3- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، 2006، ص 449.

4- عبر حزب الشعب عن موقفه هذا من خلال جريدته الامة على لسان زعيمه مصالي الحاج الذي صرح: "لا يربط شمال افريقيا بفرنسا أي شعور، اللهم الا الكراهية التي اوجدتها في قلوبنا مائة عام من الاستعمار وإذا كان العيش كأحرار معناه ان نكون مناهضين لفرنسا فإننا كذلك وسنظل الى الأبد...". ينظر:
شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة. ترجمة المعهد العالي للترجمة، ج2، شركة دار الامة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013، ص873.

ب–موقف فرنسا من الجزائريين غداة الحرب:

قابلت الإدارة الاستعمارية الفرنسية تعنت الجزائريين ورفضهم تأييدها في حربها وتجنيد الشباب الجزائري في صفوفها بقمع شديد للحركة الوطنية وزعمائها. فقد مارست اعمالا قمعية ضد:

☜ **جمعية العلماء:**

ضعف نشاطها، وتوقفت تقريبا بشكل تام عن عملها مع بداية الحرب خاصة بصدور مرسوم27 اوت 1939م[1] الذي قضى بمصادرة وإلغاء المطبوعات التي يحتمل أن تضرب الدفاع الوطني الفرنسي، ووضع رئيسها عبد الحميد بن باديس رهن الإقامة الجبرية الى أن وافته المنية سنة 1940م لتقوم الإدارة بعد ذلك بنفي نائبه البشير الابراهيمي[2] الى أفلو بالأغواط كما شنت حملة واسعة من الاعتقالات ضد رجالات الجمعية وقامت بسجنهم باعتبارهم معادين لفرنسا.

☜ **أما حزب الشعب الجزائري:**

فقد تعرض للحل بتاريخ 29 سبتمبر 1939م، وتم اعتقال بعض منضاليه البارزين وعلى رأسهم الزعيم مصالي الحاج[3] الذي حكم عليه بالسجن 16 سنة مع الاشغال الشاقة[4] اضافة الى سجن أهم اعضائه كمفدي زكرياء، محمد خيضر في اكتوبر 1939م وذلك بتهمة تحريض المجندين الجزائريين على العصيان، واتبعت سلطات الاحتلال هذه الاجراءات بمنع جرائده من الصدور منها جريدتي "الامة والبرلمان".

1- مرسوم تطبيقي يقض بتطبيق قانون صادر بتاريخ 25 اوت 1939م (قانون يقضي بمنع جرائد حزب الشعب والحزب الشيوعي).

2- البشير الابراهيمي: محمد البشير الابراهيمي بن محمد السعدي نسبة الى قبيلة أولاد ابراهم، ولد في 13 جوان 1898م، حفظ القرآن في صغره، هاجر الى المشرق عام 1911، من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين، أشرف على التعليم وانشاء المدارس، وضع تحت الإقامة الجبرية خلال الحرب، العالمية الثانية ثم اعتقل مرة أخرى بعد مجازر ماي 1945م، أسس جريدة البصائر، له مؤلفات عديدة منها كتاب أسرار الضمائر في العربية، توفي يوم 20 ماي 1965م،.ينظر: سليمة كبير، الشيخ البشير الابراهيمي أمير البيان، وحامي الشخصية الوطنية، مكتبة الخضراء للنشر، الجزائر، ص27.

3- بمصالي الحاج: حجي مصالي المدعو "الحاج"، ولد يوم 16ماي 1898م في مدينة تلمسان لأسرة بسيطة، تلقى تربية دينية في زاوية الحاج محمد بن يلس – الطريقة الدرقاوية –بتلمسان ثم دخل المدرسة الاهلية الفرنسية، استدعي للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي عام 1918م، عاد الى تلمسان عام 1921م، تعلم فن الخطابة في جمعية أصدقاء الكتاب، ساهم في تأسيس حزب نجم شمال افريقيا، ثم حزب الشعب سنة 1937م، ثم حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، تعرض للسجن والمنفى، ناضل بقوة ضد اندماج الجزائر مع فرنسا متزعما التيار الاستقلالي لتفاصيل أكثر ينظر: مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج (1898-1938م)، ترجمة محمد المعراجي، منشورات A.N.E.P، الجزائر 2007م.

4 -Jacques Simon، le nationalisme algérien selon Benjamine Stora, l'armattan, Paris 2014, p.43.

في حين ان الحزب الشيوعي وعلى الرغم من صدور قرار حله عند بداية ح.ع.II واعتباره محظورا[1] الا ان اعضائه لم يتم اعتقالهم وبالتالي بقي نشاطه مستمرا، كما لم يختلف الامر بالنسبة للاندماجين بقيادة فرحات عباس اذ لم يتم حل حزبه ولا تجميد نشاطه[2].

2-الجزائر في عهد حكومة فيشي(1940-1942م):

1.2-سياسة حكومة فيشي في الجزائر:

تسارعت ضربات الالمان خلال المرحلة الاولى للحرب العالمية الثانية، وزحفت الجيوش الالمانية باتجاه الاراضي الفرنسية التي أصبح الطريق اليها مفتوحا[3]، فانهزمت القوات الفرنسية وسقطت العاصمة باريس في 14 جوان 1940م، وهو الحدث الذي كان له تأثير مباشر وعميق على الوضع في الجزائر المستعمرة.

لقد كان وقع الهزيمة المخزية لفرنسا صادما بالنسبة للجزائريين، الذين أصيبوا بالدهشة والذهول لانكسار شوكة اقوى الجيوش الأوروبية، واعتقدوا أن الامل في التحرر بات ممكنا خاصة في ظل انتشار مبادئ الحرية في العالم[4].

غير أن فرنسا وكعادتها في حروبها 1870-1914م، سارعت الى كسب الجبهة الجزائرية بإطلاق أوامر التعبئة للمجندين الجزائريين، وكسب تعاطف الجماهير الجزائرية اتجاه دولتهم الام. فالجزائريون مخلصون واوفياء حسب التقارير الفرنسية وحسب رسائل الولاء والتأييد التي وصلت من طرف الاسر الكبيرة ورجال الدين الرسميين وأصحاب الأوسمة

1- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق، ص173.

2- احمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954م، دار المعرفة، الجزائر 2007، ص.183.

3- تمكنت القوات النازية عن طريق سلاحها الجوي وقاذفات القنابل وقواتها المدرعة من اختراق الحدود البلجيكية الفرنسية والالتفاف حول الخط الدفاعي الذي اقامته فرنسا لحماية حدودها "ماجينو"، اين تمكنت القوات الألمانية من دخول باريس. ينظر: حول تفاصيل انهزام فرنسا وسقوط العاصمة باريس: شوقي عطا الله الجمل، عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.

4- وفي مقدمتها مبادي ويلسون الأربعة عشر.

وقدماء المحاربين وطائفة القياد والباشغوات وشيوخ العرب[1] الذين استجابوا بقوة وحماس لأمر التعبئة[2] وظلوا أوفياء لفرنسا، غير أن الولاء لم يكن تاما وتخلله الكثير من التردد وامتناع العديد من الأهالي عن عملية التجنيد بطرق مختلفة، وهو ما وقف عليه المؤرخ محفوظ قداش[3] من خلال التقارير المختلفة التي اطلع عليها ،والتي تؤكد عزوف الأهالي عن عملية التجنيد والالتحاق بجبهات القتال خصوصا مع الدعاية الألمانية في أوساط الجزائريين المسلمين.

يحدث هذا العزوف في وقت ساءت فيه الأوضاع العامة في الجزائر على عهد حكومة فيشي، وهو ما لخصته تقارير خاصة وسرية مؤكدة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية للجماهير الجزائرية المسلمة، فمعدلات البطالة في ارتفاع مستمر، بالإضافة الى غلاء المعيشة وانخفاض أجور العمال، ونقص الغذاء والتموين واختفاء الكثير من المواد الغذائية من الأسواق وارتفاع أثمانها[4].

لقد دفع سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حكومة فيشي الى المبادرة بمجموعة من الإصلاحات أدخلت على المؤسسات العامة في الجزائر[5]، في محاولة لاستقطاب الرأي العام وتجنيده خلال هذه المرحة الصعبة–مرحلة الحرب–

1- يتقدمهم شيخ العرب بن قانة الذي صرح في رسالة طويلة امام الحاكم العام "لوبر" بأن الجزائريين"...يشعرون بكل عمق بارتباطهم بفرنسا الام الحرة من اجل الجميع ويقبلون بصدر رحب الحياة او الموت تحت ظل رايتها...". للاطلاع على هذا التصريح ينظر:

- L'Afrique française, N°. 03, Janvier 1939, p.83.

وللاطلاع على خطابات الولاء لفرنسا من قبل رجال الدين والزوايا والقضاة ينظر دائما:

- L'Afrique française, N°. 07, 49 années, Juillet 1939, p.214-215.

2- حاولت الإدارة الاستعمارية تأكيد الاستجابة التامة والولاء الكبير للجزائريين بعد اصدار مرسوم التعبئة العامة سواء في المدن أو في القرى وان الجزائريين هبوا لنجدة وطنهم الام، وهو ما عبر عنه الحاكم العام "لوبر" في خطابه العام في 4 سبتمبر عبر راديو الجزائر باللغات الثلاثة، للاطلاع على مقتطفات هذا الخطاب، ينظر: -l'Afrique française, N°.08, année 50, p.214.

3- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص 806.

4- أشار تقرير سري الى تفشي البطالة بين الجزائريين فبلغ عدد البطالين مثلا في مدينة الجزائر 8775 بطال نهاية شهر نوفمبر 1940م، يمكن الاطلاع على تفاصيل الوضع في:

-A.N.O.M. Aix en Provence, Boite 4 Cab/12-13-14, rapport du moins de novembre 1940 sur la situation générale.pp.02-12, secret.

كما يمكن الاطلاع على تفاصيل الوضع الاقتصادي والاجتماعي على عهد حكومة فيشي في: محمد شبوب، الجزائر على عهد حكومة فيشي عام1941م، مجلة قضايا تاريخية، عدد07، 2017. ص ص113-120.

5- شملت هذه الإصلاحات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لمزيد من التفاصيل ينظر: - A.N.O.M. Aix en Provence, Boite 81 F/1144, note pour le conseil de cabinet, reformes des institutions algériennes, 8 septembre, 1941.

ولكن الخطة السياسية التي انتهجتها هذه الحكومة اتجاه نشاط الحركة الوطنية –والتي كان عنوانها القمع العام– صرفت أنظار الجماهير عن كل محاولات الإصلاح التي تم الإعلان عنها[1]، فكانت تدابير القمع وتطويق الفوضى، وكل ما من شانه اثارة القلق هي خطة الحكومة لمواجهة هذه الفترة الحاسمة والمصيرية.و لتجسيد هذه السياسة القمعية تم تعيين الاميرال "أبريال كحاكم عام للجزائر مكان الحاكم السابق "لوبو"، والذي سارع لتضييق الخناق على نشاط الوطنيين و زعماء الحركة الوطنية بهدف السيطرة على الجبهة الجزائرية لتكون سندا للإدارة الفرنسية في هذه الحرب لا مصدرا للقلق والتشويش.

وقد اتضحت هذه السياسة في الإجراءات التالية:

- حل جميع الأحزاب السياسية واعتقال زعمائها، خاصة حزب الشعب الجزائري الذي تعرض للحل منذ اندلاع الحرب سنة 1939م، وشل جميع نشاطاته المختلفة.
- التضييق على جمعية العلماء المسلمين، بغلق مدارسها، ومصادرة صحفها ومنع الخطب في المساجد ونفي رئيسها في تلك الفترة "الشيخ البشير الابراهيمي".
- إعلان الاحكام العرفية بحجة الحرب ما تسبب في الغاء الحريات الأساسية للجزائريين.
- تجنيد الشباب الجزائري في الحرب.

وعموما تمثلت الإجراءات التي اتخذتها ضد الأحزاب الوطنية باختصار فيما يلي:

☜ **ضد حزب الشعب:**

حاولت حكومة فيشي ممثلة في حاكمها العام "أبريال "استمالة زعماء الحركة الوطنية، وفي مقدمتهم "مصالي الحاج " زعيم حزب الشعب، والذي دخلت معه في اتصالات سنتي 1940 و1941م بغية التفاهم والتعاون على أساس مبدا المساواة بين الفرنسيين والمسلمين بشرط أن يتخلى مصالي عن المطالبة بالاقتراع العام، والبرلمان الجزائري لكنه رفض هذا العرض، فقدم للمحاكمة العسكرية في 17 مارس 1941م، وحكم عليه بالسجن لمدة 16 سنة[2]، وقد ظلت معاملة حكومة فيشي لحزب الشعب معاملة سيئة استعملت فيها وسائل المنع الإداري والمحاكمة والسجن

1 - La dépêche algérienne, 8 septembre, 1941.

2- عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984م، ص226.

لمزيد من التفاصيل ينظر:

- Benjamin Stora, Messali Al Hadj (1898-1974), Pionnier du nationalisme algérien, éd. Rahma, Alger, 1991, p.186.

والنفي والإقامة الجبرية، في وقت واصل اعضاءه عملهم السري بالدعاية المضادة والعصيان واضعاف الروح المعنوية للمجندين الجزائريين وتنظيم الجبهة الداخلية[1].

☜ **ضد الحزب الشيوعي الجزائري:**

لم تكن حكومة فيشي على علاقة مع الاتحاد السوفياتي، ولذلك اضطهدت الشيوعيين في الجزائر، وأتهمتهم بالعمل ضد مصالحها، وهو ما دفعها لحل الحزب رسميا، غير أن أعضاؤه لجأوا الى العمل السري الذي جعلهم عرضة للاعتقالات طيلة وجود هذه الحكومة[2].

☜ **ضد جمعية العلماء المسلمين:**

توقف نشاطها تقريبا مع بداية الحرب العالمية الثانية، وقد أكد المؤرخ محفوظ قداش أنها ضعفت خصوصا بعد مرض رئيسها الشيخ عبد الحميد ابن باديس ووفاته في أفريل 1940م، وانشقاق الشيخ الطيب العقبي أحد أبرز أعضاءها، ووضع الشيخ البشير الابراهيمي قيد الإقامة الجبرية بآفلو (الاغواط).

وهكذا نجحت حكومة فيشي في تقويض أي نوع من النشاطات السياسية التي يمكن أن تشوش عليها في هذه المرحلة الحاسمة والخطيرة من تاريخ فرنسا الاستعمارية.

في هذا الوقت أراد بعض المنتخبين وفي مقدمتهم فرحات عباس استغلال الوضع للمطالبة بتحقيق بعض الإصلاحات لصالح المسلمين الجزائريين حين أقدم على مبادرة جريئة تمثلت في ارسال مذكرة الى الماريشال "بيتان "عنونها ب "جزائر الغد" بتاريخ 10 أفريل1941م طالب من خلالها بتحرير المعتقلين-في مقدمتهم البشير الابراهيمي-، وبمجموعة من الإصلاحات كإصلاح التعليم والمساواة بين المسلمين والأوربيين[3].

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1992، ص 183.

2- المرجع نفسه، ص180.

3- للاطلاع على مضمون هذه المذكرة ينظر: عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر 2004، ص ص641-653.كما يمكن الاطلاع على نص المذكرة مرقونا في:

- A.N.O.M. Aix en Provence, Boite 8 Cab 88, Boite12h/13, rapport sur les problèmes algériens adressé au maréchal Pétain le 10 avril 1941.

2.2-نزول الحلفاء وأثره على الحركة الوطنية:

عاشت الجزائر خلال فترة حكم فيشي (1940-1942م)، حالة من الفراغ السياسي والبؤس الاقتصادي، غير أن سنة 1942م عرفت بزوغ أمل جديد ببداية نزول الحلفاء الانجليز والامريكان في الجزائر، أو ما يعرف بإنزال الحلفاء في شمال افريقيا[1] ومعهم أنصار فرنسا الحرة[2] وقد سبق هذا الحدث دعاية إعلامية كبيرة من قبل أطراف النزاع بهدف كسب الجماهير الجزائرية، والتأثير على توجهاتها من خلال وسائل إعلامية مختلفة خاصة الراديو فقد سخرت دول المحور إذاعة برلين التي أطلقت وعود التحرر في حال الثورة ضد فرنسا[3].

وعموما فان الأطراف – دول المحور، والحلفاء (الأمريكان والانجليز وأنصار فرنسا الحرة) -المختلفة أكثرت من الحديث عن الحرية والاستقلال، وتقرير الشعوب لمصيرها والمساواة في الحقوق والواجبات، واستنكار الاضطهاد والظلم، وهو ما فتح الباب أمام حركات التحرر في الجزائر وكل دول شمال افريقيا للمطالبة بحقوقها السياسية مقابل وقوفها الى جانب قوات الحلفاء وعلى أساس أن هذا الانزال يمثل علامة التحرر لتحقيق مبادئ ميثاق الأطلسي 1941[4].

في هذه الأثناء تبلور برنامج العمل الوطني لهذه المرحلة في الرسالة التي وجهها عدد من الشخصيات الوطنية الى السلطات بتاريخ 20 ديسمبر 1942[5]، يتقدمهم شخصية فرحات عباس كسياسي قوي وبارز، خاصة في ظل غياب مصالي الحاج الذي كان رهن الاعتقال ثم نفي بعد ذلك لبرازافيل(الكونغو) غير أن السلطات استقبلت هذه الرسالة استقبالا سيئا ورفضت المطالب المرفوعة من قبل الوطنيين، ولم يتوقف فرحات عباس عند هذا الحد وبعث برسالة ثانية معدلة فوعدت الإدارة بتكوين لجنة مهمتها تقديم مشروع إصلاحات تخفف من قلق السكان المسلمين،

1- كان إنزال الحلفاء في شمال افريقيا بتاريخ 08 نوفمبر 1942م، للاطلاع على تفاصيل الانزال ومجرياته ينظر: أني راي قولزيغر، جذور الحرب في الجزائر 1940-1945م من مرسى الكبير الى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة وردة لبنان، دار القصبة، الجزائر، 2005م، ص134.

2- لجنة فرنسا الحرة: أسسها الجنرال ديغول في منفاه في لندن بتاريخ 28 جوان 1940م اتخذت مقرا لها مدينة الجزائر بعد وصول منقذ فرنسا الجنرال ديغول بتاريخ 30 أوت 1940م لتصبح لجنة التحرير الوطني الفرنسية **(C.F.L.N)**، ثم اخذت اسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية بتاريخ 03 جوان 1944م. ينظر:

- دروزيل ح. ب، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليوم، ترجمة نور الدين حاطوم، ط2، دار الفكر، سوريا،1978م، ص56.

3- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق، ص883.

4- احمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر، مصدر سابق، ص 179.

5- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د. ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996م، ص193.

غير أن هذه الوعود تأخرت وهو ما أدى الى منحى أخر سلكه عباس ومن وراءه المنتخبون والكثير من العناصر الوطنية.

المحاضرة 2:

نشاط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية

1-بيان الشعب الجزائري: محتواه والمواقف المختلفة منه.

1.1-محتواه :

لعب فرحات عباس دورا هاما هدف من خلاله الى توحيد الحركة الوطنية وكذا مطالبها، وهو ما جسده في بيان 10 فيفري 1943م، والذي كان عبارة عن نداء في شكل مذكرة طويلة موجهة الى الحاكم العام في الجزائر الجديد "بيروتون" خلفا للحاكم العام "شاتل"[1]، والذي كان بعنوان "الجزائر في مواجهة الصراع الاستعماري"[2]، وهو من الوثائق التاريخية الهامة ومما جاء فيه:

- التنديد بالاستيطان والغائه.
- تطبيق مبدأ تقرير المصير على الشعوب صغيرها وكبيرها.
- منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن:

1. الحرية والمساواة المطلقتين لكل السكان دون تمييز عرقي او ديني.
2. الغاء الملكية الاقطاعية.
3. الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية تماما مثل اللغة الفرنسية.
4. حرية الصحافة وقانون الجمعيات.
5. التعليم الاجباري والمجاني لكل الأطفال من الجنسين.
6. حرية العبادة لكل السكان وتنفيذ مبدأ فصل الدين عن الدولة.
7. المشاركة الفعلية للمسلمين الجزائريين حالا في حكم بلادهم.

1- تم تعيين الحاكم العام "بيروتون" خلفا للحاكم العام "شاتل" في 17 جانفي 1943م، كم تم تغيير مدير الشؤون الأهلية "أوغستين بارك".

2- يمكن الاطلاع على نص الوثيقة في الأرشيف ما وراء البحار:

-A.N.O.M. Aix en Provence, Boite 8 Cab 88, "L'Algérie devant le conflit coloniale » « manifeste du peuple algérien."

ينظر كذلك في:" - Claude Collot -Jean Robert Henry, le mouvement national algérien texte (1912-1954), 2 édition , office des publications universitaires, Alger 1981, p.152-163.

8. إطلاق سراح كل المبعدين والمحتجزين السياسيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية.

وقع على هذا البيان كل ممثلي حزب الشعب، وجمعية العلماء وبعض النواب[1] ليتم تسليمه للحاكم العام "مارسال بيروتون"، كما قدمت نسخ الى ممثلي الحلفاء (الولايات المتحدة الامريكية، إنجلترا، الاتحاد السوفياتي).

2.1-المواقف المختلفة منه :

غير أنه وبمجرد تولي دي غول "De Gaulle" السلطة في فرنسا بعد أن كان قائدا للمقاومة ضد النازية من لندن، وتعيينه للجنرال كاترو[2] حاكما عاما للجزائر، رفض البيان وفكرة استقلال الجزائر، وفرض الإقامة الجبرية على عباس وغيره من الزعماء. وهكذا رفضت السلطات الفرنسية متمثلة في لجنة فرنسا الحرة البيان، وحتى الامريكان الذين كانوا بداية قد رحبوا به الا أن هذه الوثيقة التاريخية أصبحت نقطة البداية انطلقت منها الحركة الوطنية مسجلة مرحلة جديدة في نشاطها السياسي.

2-الإصلاحات السياسية للجنرال ديغول (أمرية 07 مارس 1944م) والمواقف المختلفة منها:

1.2-إعلان الإصلاحات:(أمرية 07 مارس 1944م)[3]:

في 12 ديسمبر 1943م زار ديغول الجزائر[4]، وألقى خطابا في قسنطينة أعلن فيه عن فكرة تطور الجزائر ضمن المنظومة الفرنسية كاشفا عن مجموعة من الإصلاحات لصالح الجزائريين باعتبارهم فرنسيين، وباعتبار الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا.

1- من الشخصيات الوطنية الهامة التي وقعت على وثيقة بيان الشعب نذكر: فرحات عباس، ابن جلول، بومنجل، غرسي أحمد، قاضي عبد القادر، الأمين دباغين، حسين عسلة، الشيخ خير الدين، العربي التبسي، توفيق المدني الدكتور سعدان، ينظر: فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص.105.

2- الجنرال كاترو: سياسي وعسكري فرنسي (1877-1969م)، التحق بالمقاومة الديغولية منذ بدايتها، عين سنة 1941 مندوبا ساميا على سوريا ثم حاكما عاما للجزائر 1944م ثم وزيرا مكلفا بالشؤون الجزائرية في الحكومة المؤقتة، ثم وزيرا مقيما بدل "سوستال" من المختصين الفرنسيين في المسالة الجزائرية ينظر:

- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،1999م، ص90.

3- صدرت الامرية في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ 18 مارس 1944، للاطلاع عليها ينظر:

- J.O.R.F, samedi 18 mars1944, année 1966, N°.24, pp.217-218.

4- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية. دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 109.

أهم بنود الأمرية:

- منح الجنسية الفرنسية لبعض فئات الجزائريين (الضباط القدماء، الباشغاوات، الاغاوات والقياد...)[1]

- رفع عدد الممثلين الجزائريين في المجالس المحلية.

- فتح بعض الوظائف الإدارية لمن تتوفر فيهم الشروط[2].

- تحسين ظروف الحياة لصالح الجماهير الجزائرية.

2.2-ردود الفعل المختلفة:

بمجرد الإعلان عن هذه الإصلاحات السياسية والمتمثلة في أمريه 07 مارس 1944م، بدأت المواقف المختلفة تقيم هذا الإصلاح والتي تراوحت بين التأييد والرفض.

أ-ردود الفعل المؤيدة:

أما التأييد فكان من جانب الأطراف المستفيدة من التشريع الجديد خاصة ما تعلق بالاستفادة من المواطنة الفرنسية، وعلى راسهم المنتخبون المسلمون ممثلي السكان في المجالس المختلفة، الاعيان ورجال الدين والباشا غاوات وغيرهم من الفئات الموالية للإدارة الفرنسية، والذين عبروا عن سعادتهم بتمكينهم من المواطنة الفرنسية والمساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين وهو ما ذهب اليه الحزب الشيوعي الجزائري الذي رحب بالمواطنة الفرنسية[3].

ب-ردود الفعل المعارضة:[4]

أما ردود الفعل الرافضة الأمرية والإصلاحات عموما فقد تقدمتها الأوساط الفرنسية على اختلاف اتجاهاتها خاصة المستوطنين [5]

1- يمكن الاطلاع على هذه الأصناف في المادة 03 من الامرية، ينظر أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، مرجع سابق، ص 273

2- المواد 03-04.من الأمرية.

3- شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م، ص327.

4- A.N.O.M, Aix en Provence, boite12h/15, Rapport à Mr le commissaire chef de la police des renseignements généraux, commentaires enregistrés à la suite de publication de l'ordonnance du 07 mars 1944, 10 mars 1944.

5- محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م) -دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 20114-2015م، ص ص185-186.

في حين كانت أغلب ردود الفعل الوطنية رافضة للأمرية في مقدمتها حزب الشعب المحظور الذي عبر أنصاره عن سخطهم واستياءهم من أحكام الأمرية وقد جاءت حسبهم "متأخرة كثيرا وغير كافية مقارنة بإصلاحات مشروع "بلوم فيوليت"، وأكد الزعيم مصالي الحاج رفضه لأمرية مارس وهو الموقف ذاته لباقي الشخصيات الوطنية كفرحات عباس والبشير الابراهيمي الذين اعتبروها إصلاحات متأخرة ولا تلبي طموحات الجزائريين فهي بمثابة "خيبة أمل"[1].

3–حركة أحباب البيان والحرية (A.M.L): محاولة للوحدة الوطنية:

1.3–تأسيسها:

رفض أغلب أطراف الحركة الوطنية أمر مارس 1944م، بوصفه مناهضا للديمقراطية ويكرس التمييز بين الجزائريين، ويعاملهم معاملة استبدادية، ويرمي الى ادخال الجزائريين في البوتقة الفرنسية عوض تأهيلهم للاستقلال[2]، وهو ما دفع الى اتخاد قرار تأليف جبهة ضده (أمر مارس)، فاتصل فرحات عباس بالعلماء، وتحادث مع مصالي الحاج في اقامته الجبرية، وكانت النتيجة التفاهم على انشاء منظمة (حركة) "أصدقاء البيان والحرية "(les amis de manifeste et de liberté)، بتاريخ 14 مارس 1944م بمدينة سطيف[3]، بزعامة فرحات عباس الذي انشا جريدة لهذه الحركة ناطقة باللغة الفرنسية وهي جريدة ليقاليتي "Égalité" (المساواة).

2.3–مهامها وأهدافها:

ومن مهام هذه الحركة كما حددها فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار:[4]

- ☜ المهمة العاجلة والأكيدة وهي الدفاع عن البيان
- ☜ نشر الأفكار الجديدة التي هي روح حركتنا
- ☜ استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها ووضع وسائل نشاط الحركة ل:
- ☜ اسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية وضحايا القمع والاضطهاد لإقناع الجماهير بمشروعية حركتنا وخلق تيار مؤازر للبيان.

1- محمد شبوب، مرجع سابق، ص187.

2- شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، مصدر سابق، ص 327.

3- المصدر نفسه، ص328.

4- فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 111.

ومن أهم المواد التي وردت في القانون الأساسي للحركة[1] المادة الرابعة والتي جاء فيها:

ترويج فكرة انشاء دولة جزائرية وتأسيس جمهورية مستقلة مترابطة بروابط فيدرالية مع جمهورية فرنسية مناوئة للاستعمار وخلق روح التضامن بين الجزائريين والإسرائيليين والمسلمين والمسيحيين وبث شعور المساواة ورغبة التعايش في السراء والضراء تلك الروح هي حسب رأينا أساس تكوين كل أمة.

لقيت هذه الحركة الوحدوية نجاحا كبيرا على المستوى الجماهيري خاصة وأن عددها تجاوز 500.000 عضوا، مع تشكيل أكثر من 150 فرعا على مستوى القطر الجزائري، خاصة مع الدعاية الكبيرة التي صاحبت نشاطها وعملت على نشر فكرة الأمة الجزائرية، وتعويد الجماهير على الخطاب والكلمة الصحفية بواسطة جرائد "العمل" "L'Action" والمساواة "L'égalité"، اللتان شهدتا اقبالا جماهيريا كبيرا فاق كل التوقعات، وزاد النشاط في شهر جانفي 1945م مع تحويل مقر الحركة من مدينة سطيف الى الجزائر، وانعقاد مؤتمر الحركة الأول الذي طالب بإلغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب، واعتبار اللغة العربية لغة رسمي، كما طالب المؤتمر الثاني المنعقد في 2-4 مارس 1945م بإطلاق سراح مصالي الحاج وضرورة تكوين برلمان وحكومة جزائرية[2].

وفي الأخير يمكن القول بأن نشاط الحركة الوطنية خلال فترة الحرب تميز بالتذبذب والفتور في أحيان كثيرة نتيجة القمع المسلط على الوطنيين من قبل الإدارة الفرنسية –حكومة فيشي–ونتيجة لظروف الحرب العالمية الحاسمة، ورغم أن هذه الفترة 1939-1945م قد تخللتها فرصة هامة –الإنزال النورماندي –لتحقيق طموحات الجزائريين ومطالبهم المشروعة في الاستقلال الا أن الوطنيين لم يوفقوا في استغلالها وانتظروا الى ما بعد ماي 1945م.

1- ينظر النص الكامل للقانون الأساسي للحركة في: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951م)، ترجمة أحمد بن البار، ج2، دار الأمة 2011، الجزائر، ص1291. وكذلك:

-Claude Collot –Jean Robert Henry, p 185.

2- Claude Collot et Jean-Robert Henry, op.cit., p.203.

المحاضرة 03:

مجازر 08 ماي 1945م وتداعياتها[1] على نشاط الحركة الوطنية

1-الأوضاع العامة في الجزائر قبل المجازر:

1.1-الأوضاع السياسية:

مثلت حركة أحباب البيان (مارس 1944م) جبهة وطنية فعلية بالتفاف بعض النواب والمثقفين والعلماء وعناصر حزب الشعب الجزائري حولها في وقت كان فيه الجزائريون في حاجة الى قيادة وطنية[2] لمواجهة مناورات الإدارة الاستعمارية، وعلى الرغم من أنها قد جمعت عناصر غير متجانسة خاصة مواقفها من سياسة الإدماج ونظرتها الاجتماعية والسياسية فان السلطات الفرنسية شعرت بخطورة نشاط مناضليها المتزايد، والذي تزعمه أعضاء من حزب الشعب السري الذين اتخذوا من هذه الحركة غطاء شرعيا لهم ولمبادئهم الاستقلالية واطار قانوني يجنبهم المتابعة القانونية حسب المؤرخ شارل أندري جوليان[3]، فأراد الاتجاه الأول التعامل مع المانيا بحكم قدرتها على القضاء على فرنسا في حين أثر الاتجاه الثاني سلك الطريق القانوني مع أحباب البيان والحرية على أمل وفاء الحلفاء بوعود الحرية واستقلال الشعوب، ليتجلى الصراع بين الاتجاهات المختلفة في مؤتمر الحركة الثاني المنعقد بتاريخ 2-4 مارس 1945م، والذي فرض فيه تيار حزب الشعب منطقه وأجبروا الأغلبية على المصادقة على وثيقة تدعو الى رفض مشروع تكوين جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا تابعة لفرنسا والمطالبة ببرلمان وحكومة جزائرية والاعتراف بالألوان الوطنية[4].

1- ورد عنوان المحاضرة في المواءمة بهذه الصياغة، غير أنه يستحسن أن يستكمل العنوان كما يلي "مجازر 08 ماي 1945م وتداعياتها على نشاط الحركة الوطنية"، فيتطابق بذلك مع ما ورد في المصادر والمراجع المختلفة التي عالجت الموضوع.

2- جاء تأسيس أحباب البيان والحرية ليعبر عن مسعى جديد توسمته الحركة في العمل الجماعي من خلال البحث عن جميع السائل والطرائق والمناهج من أجل هدف واحد بلغ درجة اليقين السياسي، ولا يقبل التراجع تحت أي طائل، للتوسع، ينظر: نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان،2015م، ص501.

3- شارل اندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، مصدر سابق، ص329.

4- Roger le tourneau, évolution politique de l'Afrique du nord musulmane la documentation française, Paris 1962, p.12.

لقد كان رد الإدارة الفرنسية عنيفا[1] حيث أقدمت على إعادة مصالي الحاج الى السجن يوم 18 أفريل 1945م ثم نقله الى برازفيل رغم السخط والمظاهرات الكبيرة للجماهير الجزائرية للمطالبة بإطلاق سراحه.

2.1-الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

تزامنت التطورات السياسية مع الأزمات الاقتصادية الحادة التي كان يعاني منها الجزائريون، فكانت مظاهر الفقر والبطالة تنتشر في كل مكان نتيجة السياسة الاقتصادية الاستعمارية المنتهجة، ونتيجة آثار الحرب العالمية الثانية، كما زادت مواسم الجفاف المتتالية 1944-1945م التي شهدتها الجزائر من تفاقم الأوضاع نتيجة تضرر المحاصيل الزراعية خاصة في "مقاطعة قسنطينة، أين تأثرت زراعة الحبوب بصفة كبيرة بالهضاب العليا بسطيف، وعم هجوم الجراد مناطق سكيكدة، قالمة وعنابة ..."[2]، حيث تراجع انتاجه سنة 1945م الى 03 ملايين قنطار وهو ما أجبر السلطات الاستعمارية الى استيراد كميات معتبرة من الأغذية، بلغت نسبة الحبوب فيها 12مليون قنطار. قد انعكس النقص الحاد في الإنتاج الزراعي على أسعار السلع المختلفة التي أصبحت تفوق طاقة الجزائريين، حيث تضاعفت أسعار الخبز مثلا ثلاث مرات خلال هذه الفترة، أما اللحوم والاقمشة فبلغت 06 أضعاف قيمتها، وهو ما أدى الى انتشار مظاهر الفقر والجوع، بل وصل الامر الى حد المجاعة[3]، بالإضافة الى ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الجماهير الجزائرية.

لقد أثرت الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة على سلوكيات الأهالي الجزائريين، وهو ما أعطى الفرصة للتيار الوطني الثوري لبث أفكاره وسط الجماهير، والتي تقبلتها بحكم تكوينها وأمالها من جهة، وبحكم تذمرها من الوضع القائم من جهة ثانية.

1- Roger le tourneau, op.cit., p.14.

2- لتفاصيل أكثر حول تطور انتاج المحاصيل والتحولات التي طرأت على بعض الأسعار خلال فترة الحرب بالأرقام، ينظر: عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر (1830-1962م) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979م، ص ص342-345.

3- المرجع نفسه، ص.346.

2-مظاهرات الفاتح من ماي 1945م وبداية الحوادث:

نظم الجزائريون مظاهرات في مختلف المدن الجزائرية بمناسبة حلول اليوم العالمي للعمال، وقد كانت في أغلبها هادئة وسلمية[1]، ومنظمة خاصة في المدن الكبرى منها الجزائر، وهران، بجاية، تلمسان وقسنطينة أبان فيها الجزائريون عن سخطهم ونقمتهم على الوجود الاستيطاني الفرنسي حيث كان مستعدا لمواجهة الشرطة الفرنسية غير أن أنصار حزب الشعب المنحل استغلوا المناسبة وقاموا شعارات نادت "بإطلاق سراح مصالي" و" استقلال الجزائر"، كما رفع المتظاهرون الراية الوطنية[2].

بالمقابل عملت قوات الشرطة الفرنسية على وقف هذه المظاهرات نتيجة الشعارات المرفوعة من هؤلاء المتظاهرين، ما أدى الى التصادم بين الطرفين في العديد من مناطق الوطن كالجزائر، بسكرة، شرشال، سعيدة، وغيرها من المدن، وهو ما أدى الى وقوع ضحايا، ففي مدينة الجزائر مثلا أدت الصدامات الى وقوع 04 قتلى و13 جريحا، أما في مدينة وهران وخلال تظاهرة لسكانها قامت الشرطة بإطلاق النار فسقط قتيل وأصيب 15 من المتظاهرين بجروح، وفي تلمسان أوقفت الشرطة مئات المتظاهرين وحولتهم الى السجون[3].

وفي ذات السياق دعت اللجنة المركزية لحركة أحباب البيان والحرية في بيان لها صدر يوم 04 ماي 1945م الشعب الجزائري الى المشاركة الواسعة في احتفالات النصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بشرط التقيد بعبارات محددة وهي الاتي:[4]

- يحيا انتصار الديمقراطية على الفاشية والاستعمار والامبريالية
- العفو العام عن المعتقلين.

كما أكد البيان على عدم رفع أي لافتة سواء بالعربية أو الفرنسية خارج هذا الإطار.

1- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق، ص910.

2- للتوسع حول هذه المظاهرات، ينظر: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 935-936.

3- رضوان عيناد ثابت: 08 ماي 1945 في الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1986، ص40-41.

4- A.N.O.M, Aix en Provence, boite 8 Cab/88, manifestation à l'occasion de l'armistice annexe, N°.17.

ويؤكد المؤرخ "رضوان عيناد ثابت" أن مدينة قالمة على غرار باقي المدن، شهدت مظاهرة حاشدة في الأول من ماي حضرها حوالي 08 آلاف متظاهر حسب رواية أحد مسؤولي حزب الشعب في المدينة وأن نفس الشعارات حملت من طرف المتظاهرين، غير أن رجال الدرك أوقفوا المظاهرة بعد نقاش سلمي مع أحد المسيرين"[1].

لقد أبانت هذه المظاهرات التلقائية والمعزولة الحماس والغليان الكبير في الأوساط الجزائرية، والاستعداد الواضح لمجابهة فرنسا التي فقدت هيبتها في أعين الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية.

وعموما فان الحياة السياسية العامة في الجزائر قد اتخذت منعطفا جديدا سنة 1945م بتبني أفكار الثورة والتسليح على حد تعبير المؤرخ الفرنسي روبير آرون[2]، خاصة مع التعنت والقمع الفرنسي ضد كل الاحتجاجات والمطالب التي رفعها الجزائريون عشية الاحتفالات بنهاية الحرب العالمية الثانية.

وهكذا تهيأت ظروف سياسية واقتصادية أدت الى تطورات سريعة وانزلاقات كبيرة توجت هذه المرحلة بحوادث 08 ماي 1945م.

3-تنظيم المظاهرات ووقائع المجازر:

1.3-سير المظاهرات:

كانت أحداث الأول من ماي مقدمة المجازر، فبعد أن عمت المظاهرات جميع أنحاء الجزائر واتخذت شكلا سلميا في البداية -رغم بعض مناوشات المتفاوتة الخطورة -تشجع أعضاء حزب الشعب المحظور لاستغلال الفرصة للقيام بمظاهرات مستقلة، للمطالبة باستقلال الجزائر، ونهاية الاستعمار وتحرير مصالي الحاج، وقد شارك آلاف الجزائريين في هذه المظاهرات، رغم تحذيرات الشرطة الفرنسية التي استفزت المتظاهرين وحاولت إطلاق النار عليهم.

إن عزم السلطات الفرنسية على استعمال القوة كان واضحا، خاصة في ظل ضغوطات المستوطنين الذين غضبوا من قرارات ديغول واصلاحاته وعلى رأسها أمرية مارس 1944م التي تهدد وجودهم على حد زعمهم[3].

1- رضوان عيناد ثابت: 08 ماي 1945م في الجزائر، مرجع سابق، ص42.

2- Robert Aron, les origines de la guerre d'Algérie textes et documents contemporaines, Fayard, Paris, 1962, p.165.

3- اتخذت السلطات الاستعمارية إجراءات إدارية وعسكرية اتجاه حركة أحباب البيان والحرية، والمسلمين عموما وذلك تلبية لنداءات المستوطنين الغاضبين من إصلاحات ديغول لصاح المسلمين. للتوسع، ينظر: رضوان عيناد، مرجع سابق، ص ص 39-41.

2.3-تطور الأحداث وحدوث المجازر:

بدأت الاحتفالات مع انتصار الحلفاء يوم 07 ماي 1945م، حين أعلن الحلفاء عن نهاية الحرب، وقرعت طبول المهرجانات في الجزائر بإيعاز من السلطات الفرنسية[1]، خرج الجزائريون هم كذلك في مهرجانات خاصة بهم رافعين شعارات تعبر عن قضيتهم، وعلى رأسها المطالبة بالاستقلال واطلاق سراح مصالي الحاج كما ذهب البعض من المؤرخين الى تأكيد دعوة حزب الشعب السري منضاليه رفع الأعلام الوطنية ولافتات تطالب بحرية الشعب الجزائري واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والتنديد بالاستعمار والامبريالية، وقد شعرت الإدارة الفرنسية بهذا التوجه الثوري لدى الوطنيين، مما جعلها تتبنى سياسة القوة والقمع ضد كل مساس بالسيادة الفرنسية في الجزائر[2].

وهكذا ومع صباح 08 ماي، وتزامنا مع السوق الأسبوعية لمدينة سطيف، وتوافد السكان من كل الجهات القريبة للمدينة والمجاورة لها، قامت مظاهرة شاركت فيها أعداد كبيرة من الوطنيين تتقدمهم فرق الكشافة الإسلامية، حيث قام شاب يبلغ من العمر 22 سنة وهو "بوزيد سعال" يحمل الراية الوطنية بيده وارتفعت أناشيد الكشافة "من جبالنا" و "حيوا الشمال"[3] فأعطيت الأوامر بإطلاق النار ليكون بذلك هذا الشاب أول ضحية في هذه المظاهرات، التي انتشرت بسرعة البرق، وعمت مختلف المناطق المجاورة حيث تسلح فيها الجزائريون بمختلف الأسلحة في مقابل استنفار السلطات الفرنسية واعطائها الأوامر بالقتل لدرجة اشتراك سلاح الطيران والبحرية في تقتيل الجزائريين[4].

لقد انتهت هذه المظاهرات بسقوط عدد رهيب من الضحايا تحت نيران القوات الفرنسية حيث اختلفت الاحصائيات تعداد الضحايا بين الإدارة الفرنسية التي قللت من حجم الكارثة الإنسانية والجريمة الشعبية التي اقترفتها في حق الجزائريين، وتضليل للرأي العام بأن عدد الضحايا لم يتجاوز 500 فردا حسب وزير الداخلية "Tixier" في حين ذكرت مصادر الحركة الوطنية، وعلى رأسها حزب الشعب أن عدد الضحايا كان حوالي 45 ألف ضحية[5].

1- محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص177.

2- شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، مصدر سابق، ص 330.

3- Jean Pierre Peyroulou, Guelma 1945, une subversion française dans l'Algérie coloniale, édition la découverte, Paris, 2009, pp.112-115.

4- محفوظ قداش، مرجع سابق، ص ص942-943.

5- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، مرجع سابق، ص ص223-225.

وعموما يمكن اجمال أسباب هذه الجريمة الإنسانية في النقاط التالية[1]:

- سبب مباشر: وهو الاعتداء على حامل الراية الوطنية وسقوطه قتيلا.
- أسباب غير مباشرة:
- عدم استجابة فرنسا للمطالب الوطنية بعد نهاية الحرب.
- التذمر الشعبي وتجاوبه مع الأفكار الثورية بعد الدعاية التي صاحبت احداث الحرب العالمية الثانية
- أمرية 07 مارس وتذمر المستوطنين منها
- اتهام الجامعة العربية بتدبير هذه الأحداث

ومجمل القول إن فرنسا ارجعت أسباب الأحداث للأحوال الاقتصادية [2]والمؤامرات الخارجية[3].

4-نتائج المظاهرات وردود الفعل المختلفة.

1.4-النتائج:

تضاربت الاحصائيات حول عدد الضحايا هذه المجزرة التاريخية والجريمة الإنسانية والتي وصفها المناضل "جاك فرجيس" بأنها أسود صورة في تاريخ الإنسانية، وهذا لحجم الخسائر البشرية التي تباينت ارقامها بين الجهات المعنية – السلطات الاستعمارية، الحركة الوطنية، وشهود العيان –

فذكر المؤرخ شارل اندري جوليان[4] أن عدد الضحايا بلغ ما بين 6000-8000 قتيل، في حين ذكرت منشورات حزب الشعب في جوان 1945م ما لا يقل عن 35000 قتيل و90 قتيل فرنسي و45000 أسير جزائري، أما الحكومة الفرنسية فاعترفت ب 1500 قتيل في حين اعترف الجنود الفرنسيون أنفسهم ب 600 الى 8000 قتيل أما الولايات المتحدة الامريكية فذكرت بأن عدد الضحايا هو 35000 قتيل[5].

1- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830الى 1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2006، ص ص458-459.

2- مصطفى الاشرف، الجزائر الامة والمجتمع، تر، حنفي بن عيسى المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص287.

3- صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1963، ص36.

4- شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، مصدر سابق، ص330.

5- للتوسع أكثر حول الاحصائيات المختلفة لضحايا الثامن ماي، ينظر:

-Charles Robert Agéron, les troubles du nord constantinois Mai 45, revue d'histoire, N°.4, année 1984, pp.23 -38.

وزيادة على ذلك اتخذت السلطات الاستعمارية الإجراءات التالية:

☜ الأحكام بالإعدام دون محاكمة قضائية التي شهدتها المدن الجزائرية خلال الأحداث وايهام الرأي العام بأن العدالة هي الفيصل في صدور هذه الأحكام[1].

☜ تصاعد مطالب المستوطنين بضرورة المستوطنين بضرورة الغاء الإصلاحات التي شهدتها الجزائر، أو من المحتمل أن تصدر، والمطالبة بإجراءات قاسية على الجزائريين مثل الاستمرار في حالة الحصار وإقامة محاكم عسكرية.

☜ محاولة الحزب الشيوعي جعل الأحداث فرصة لإعطاء تفسيرات تتناسب مع الأيديولوجية الشيوعية، كما حاول أن يملأ المساحة الفارغة على المستوى السياسي التي تركتها الأحزاب والتنظيمات الجزائرية الأخرى بعد حلها.

☜ حل التنظيمات السياسية وعلى رأسها أحباب البيان والحرية وذلك يوم 14 ماي 1945م بقرار رسمي من الحكومة الفرنسية وذلك بعد أن زج بقياداته في السجن وعلى رأسهم فرحات عباس ولم يبق في الساحة السياسية سوى الحزب الشيوعي.

2.4-ردود الفعل المختلفة:

أ-الموقف الرسمي:

سارعت السلطات الفرنسية لإقناع الرأي العام الرسمي والشعبي بأن ما جرى في الجزائر لا يتجاوز مناوشات داخلية لأسباب اقتصادية، كما أن الإدارة الفرنسية لم تشأ أبدا إظهار الحقيقة بدليل استدعاء اللجنة[2] المكلفة بإجراء

-- ينظر كذلك تقرير مهم لرئيس لجنة التحقيق حول حقيقة المجازر الجنرال "تيبار" :

-Rapport du général tubert d'après le site Http//www.henri- pouillet.fr/spip.php.

1- للتوسع فيما يسمى القمع القضائي خلال حوادث 08 ماي، ينظر: أرشيف ما وراء البحار لمدينة أكس أون بروفنس:

العلب: 8 Cab/870, 8 Cab/88, 8 Cab/166.

وينظر كذلك مقال: عبد السلام عكاش، القمع القضائي عقب حوادث ماي 1945م وقانون العفة مارس 1946م، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، ديسمبر2015م، ص ص335-354.

2- لجنة ترأسها الجنرال تيبار، أنشئت بقرار حكومي ضمت الى جانب الجنرال تيبار السيد "لاباتي" وهو محامي عام بمحكمة الجزائر، وطالب شعيب ولد حمودة قاضيا بتلمسان، توجهت الى سطيف بتاريخ 25 ماي، لكنها استدعيت في اليوم الموالي 26 ماي بأمر من ديغول، ينظر: محفوظ قداش، مرجع سابق، ص978.

التحقيق الإداري غداة توجهها نحو مدينة سطيف من قبل الجنرال ديغول فلم تكمل بذلك عملها، واعتبرت ما حدث تمرد ساخطين على الهزيمة الألمانية[1].

ب–موقف الحزب الشيوعي الفرنسي والجزائري:

لم يختلف موقف الحزب الشيوعي عن أغلبية المواقف الفرنسية التي تجاهلت السبب الحقيقي لأحداث، واكتفوا بالاحتجاج على المبالغة في قمع السكان، ولكنهم في نفس الوقت كانوا يطالبون بمعاقبة الوطنيين عقابا شديدا، واتهموهم بالضلوع في الاضطرابات، حتى أن عمار آوزقان الأمين العام –السكرتير – للحزب لم يتردد في ذكر أسماء بعض الوطنيين كمفدى زكرياء والشاذلي المكي ... ، وانتقد بشدة حزب الشعب الجزائري ودعا للقضاء على الأعضاء المحرضين وتجاوز الى "سجن قادتهم والموظفين السامين التابعين لفيشي ..."[2]، كما نعتهم "بخدام الفاشية" و "الوطنيين المزيفين"[3].

ج–موقف فرحات عباس وأنصاره:

كان فرحات عباس واتباعه لا يؤمنون بالعنف واعتبر 08 ماي مغامرة قامت بها عناصر حزب الشعب[4]، وأكد أن التطرف لا يجدي ولا يساعد الجزائريين في الحصول على حقوقهم، كما أكد براءة أحباب البيان والحرية من تنظيم المظاهرات، وحاول اقناع الراي العام الجزائري، والإدارة الفرنسية قائلا: "اننا نتبرأ من أي دم أريق، وأؤكد بشرفي وأقسم بذلك أمام الله وأمام بلدي وأمام الفرنسيين الجديرين بهذا الإسم[5].

1- محفوظ قداش، مرجع سابق، ص978.

2- رضوان عيناد ثابت، مرجع سابق، ص، 139، كذلك محفوظ قداش، مرجع سابق، ص959.

3- جمعة زروال، الحزب الشيوعي الجزائري ومواقفه من حوادث 08 ماي 1945م، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزء 01، العدد 01، السنة 2013، ص08.

4- فرحات عباس ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص115.

5 - عامر رخيلة، 8 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص70.

د-موقف حزب الشعب:

استوعب المأساة وتأكدت نظريته الثورية التي يؤمن بها واتجاهه الاستقلالي، وان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال والحرية، وبالتالي اندفع الى الاتجاه الثوري وفي نظريته أن القوة وحدها قادرة على تحقيق الهدف، وأن الاستعمار لا يفهم غيرها[1].

هـ-موقف جمعية العلماء:

عبر رجال الجمعية بشكل فردي عن مواقفهم من المجازر، فقد علق الشيخ البشير الابراهيمي على حوادث 08 ماي وأعتبرها بمثابة الثورة الفاصلة بين عهدين، وأنه حان الأوان للمطالبة بالحقوق الجزائرية كاملة قائلا: "ان معركة الثامن ماي 1945م ستكون الحد الفاصل بين المطالبة بالحقوق السياسية، وبين الاستعداد للثورة المسلحة لانتزاع هذه الحقوق طال الزمن أم قصر"[2].

وفي ذات السياق قال: "لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور ...ثم كتب في أخره هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله"[3].

1 -يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج 2، دار الهدى، الجزائر، ص347.

2- محمد خير الدين، مذكرات، ج2، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص21.

3- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945م، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1996م، ص291.

المحاضرة04:

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:U.D.M.A ونشاطه السياسي بعد 1945م

تمهيد:

لقد كانت نتائج أحداث 08 ماي 1945م قاسية جدا على الحركة، الوطنية خاصة عمليات القمع الوحشي الذي تعرضت لها حركة أحباب البيان والحرية ومناضليها وحملات الاعتقال والزج في السجون ضد الزعماء الوطنيين، وفي مقدمتهم فرحات عباس والبشير الابراهيمي، بالإضافة الى آلاف الضحايا الذين راحوا ضحية عنصرية متطرفة نشرت الرعب والفزع في أوساط الجزائريين، فكان الدرس قاسيا كشف زيف الوعود الفرنسية واستحالة تحقيق مطلب الاستقلال والحرية سلميا فما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة، وهو ما استوعبته زعامات الحركة الوطنية التي سلكت نهجا جديدا بعد هذه المجازر.

1-قانون العفو العام وعودة النشاط السياسي الوطني:

خلفت جرائم الثامن ماي 1945م استياء كبيرا في الأوساط الحزبية والشعبية الجزائرية، وتبعا لذلك ولأهداف مختلفة أطلقت بعض المبادرات المنادية بالعفو العام للتقليل من الضغط الجماهيري الكبير والتغطية على القمع الرهيب الذي تعرض له، خاصة السكان المسلمون في كل من مدينتي سطيف وقالمة من هذه المبادرات مبادرة الحزب الشيوعي الجزائري[1] الذي تبنى مبادرة لإطلاق سراح المساجين والمعتقلين السياسيين فقد صرح السكرتير العام للحزب السيد عمار أوزقان لصحيفة ليمانتي –لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي– قائلا "حان الوقت لوجوب اطلاق سراح المعتقلين السياسيين المسلمين"، واثر ضغوط الحزب[2] وصحافته وفي محاولة من السلطات الفرنسية للسيطرة على الوضع، ومنع كل تطور للاتجاه الثوري في الأوساط النضالية والتغطية على جريمتها أمام الرأي العام الوطني الفرنسي والدولي،

1- يختلف المؤرخون في الأهداف الحقيقية من وراء المبادرة التي أطلقها الحزب الشيوعي الجزائري لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، خاصة مع الموقف المفاجئ الذي اتخذه الحزب من المجازر.

2- كون الحزب الشيوعي الجزائري لجنة متكونة من السادة محمد بن جلول ومحمد عاشور مشروع قانون عفو عام تم تقديمه للجمعية التأسيسية الفرنسية في نوفمبر 1945م. للتوسع حول الموضوع ينظر: عبد السلام عكاش، مرجع سابق، ص342.

أقدمت هذه الأخيرة في 09 مارس 1946م على اصدار قانون العفو[1] العام، حيث استفاد حوالي 300 سجينا من الافراج[2]، وهو ما اعتبره الحزب الشيوعي نصرا كبيرا حسب جريدة الحرية الناطقة باسم هذا الحزب بتاريخ 21 مارس 1946م بافتتاحية عنوانها: "نصر مزدوج 300 مسلما مطلق السراح من بينهم فرحات عباس[3]".

لقد كان قانون العفو فرصة متجددة للتشكيلات السياسية الوطنية للعودة الى النشاط من جديد خاصة بعد الافراج عن الزعماء الوطنيين وفي مقدمتهم فرحات عباس الذي أطلق سراحه بتاريخ 16 مارس 1946م وكذا البشير الابراهيمي، فيما تأخر إطلاق الزعيم مصالي الى أكتوبر1946م، انطلاقا من أجواء الانفراج هذه، اتجهت النخبة الجزائرية نحو تأسيس تنظيمات سياسية واجتماعية جديدة، لم تنقطع مع أفكارها وهياكلها السابقة الا من حيث الاستفادة من معطيات الحرب الكونية الثانية وتداعياتها، وما ترتب منها من فلسفة الشرعية الدولية[4].

2-تأسيسه وبرنامجه:

1.2-تأسيسه:

خرج فرحات عباس من السجن وهو يحلم بتكوين هيكل سياسي لجمهورية جزائرية مرتبطة بالجمهورية الفرنسية[5]. وقد صرح لصحفية رسالة الجزائر (le courrier d'Alger) بتاريخ 14 مارس 1946م قائلا: "اننا نعود الى الحياة لنؤكد أن أيدينا نقية من أي دم آدمي وفي وسعنا أن نرفع رؤوسنا ولسنا خائفين اننا على ثقة بأن مواطنة جزائرية وبرلمانا محليا وحكومة محلية سوف توحد الجزائريين وتحقق رخاء أحسن مما يفعله أفضل النواب في باريس هذا هو برنامجنا"[6].

لقد أبان فرحات عباس من خلال هذا التصريح عن سياسته الجديدة ومنهجه السياسي المستقبلي الذي يتركز حول تثبيت الهوية الجزائرية بخلق كيان يدمج بين المواطنة الجزائرية والخضوع للهيمنة الفرنسية وتبنيه سياسة "الثورة

1- قانون العفو العام: وهو قانون أصدرته السلطات الفرنسية بعد موجة من الاحتجاجات والمطالبة بإطلاق سراح المساجين الجزائريين إثر حوادث الثامن ماي 1945م، للاطلاع على نص القانون ينظر الجريدة الرسمية الفرنسية: - J.O.R.F, Loi, N°. 46-377, Du 10 Mars 1946, p.2006.

2- عبد الرحمان العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج 2، مصدر سابق، ص211.

3- جريدة La liberté, 21 Mars 1946

4- نور الدين ثنيو، مرجع سابق، ص513.

5- فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص184.

6- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص107.

بالقانون" على اعتبار أنها الحل الأمثل للوصول الى الأهداف. كما لم يفرط في كلمة البيان، ولهذا أطلق على حزبه الجديد اسم "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري". وجعل شعاره" نعم للاستقلال نعم للارتباط بفرنسا في شكل جمهورية جزائرية"[1]، وهو امتداد لأحباب البيان والحرية فيما يتعلق بالبرنامج[2] والعمل ويختلف في التنظيم وتظهر أهداف هذا الحزب في تسميته فقد نادى بالاتحاد مع فرنسا في إطار فدرالي تسوده الديمقراطية ويقوم على أساس البيان الجزائري، وقدم فرحات عباس قانونه الأساسي[3] الى المصالح المختصة في النصف الثاني من أفريل (17 أفريل 1946م) للحصول على الترخيص القانوني.

2.2-برنامجه:

استعمل فرحات عباس رصيد أحباب البيان والحرية، وكذا تجربته النضالية الطويلة، كما اقتنع أن فكرة الاندماج يستحيل تحقيقها لأن المعمرين يرفضونها دفاعا عن مصالحهم، كما يرفضها الجزائريون لأنها تتنافى مع مقوماتهم، انطلاقا من كل هذا خرج ببرنامج واضح لحزبه تمثل أساسا في[4]:

- تحرير الجزائر من الاستعمار مع احترام مبدأ تعدد الجنسيات.
- إقامة جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا ترتبط بالجمهورية الفرنسية الجديدة المناهضة للاستعمار والامبريالية في إطار فيدرالي.
- القبول بتعدد الديانات اذ لا ضرورة بأن يكون لأبناء الوطن الواحد دين واحد.
- اجبارية ومجانية التعليم، والعمل على ترقية اللغة العربية.
- القضاء على النظام الاقطاعي والتركيز على الإصلاح الزراعي لتحسين وضعية الفلاحين.
- نبذ العنف في مقاومة الاستعمار والتأكيد على النضال السياسي كوسيلة لاسترجاع الحقوق.
- ومن جهة أخرى تضمن هذا البرنامج جملة من المحاور رآها فرحات عباس ضرورية لتشييد الجزائر على "أسس واقعية وتاريخية لتكون كفيلة بأن تعبد لها طريق العالمية" من بينها:

1- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص110.

2 - Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre, livres éditions, Alger, 2011, p.20.

3- عبد الحفيظ بوعبد الله: فرحات عباس بين الاندماج والوطنية 1919-1962م، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة 2005-2006م، ص142.

4- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص ص111-113.

- ✓ المساواة المطلقة.
- ✓ تكوين مواطن مدرك لواجبه ومتشبع بالواجب الوطني.

3-نشاطه السياسي:

1.3-المشاركة في الانتخابات:

بعد حصوله على الاعتماد في 17 أفريل 1946م قرر فرحات عباس المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية بتاريخ 02 جوان من نفس السنة، ورغم نداء المقاطعة الا أنه حقق نجاحا باهرا فتحصل على 11 مقعدا من أصل 13 مخصصة للجزائريين. وقدرت نسبة نجاح الحزب ب 71% من الأصوات المعبر عنها والتي كانت في حدود 458000 صوتا[1]، وهو ما اعتبر نجاحا باهرا ومنطقيا فهو "انتصار مسلم به" جعل عباس وأنصاره "الناطق الرسمي باسم الوطنية"[2].

2.3-اقتراحه لمشروع دستور الجمهورية:

بعد هذا الانتصار تقدم منتخبو[3] الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 09 أوت بمشروع "الجمهورية الجزائرية"[4] الى مكتب المجلس التأسيسي، وأهم ما تضمنه المشروع المقترح:

☜ تعترف الجمهورية الفرنسية بالاستقلال الذاتي للجزائر.

☜ تكون الجمهورية الجزائرية عضوا في الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة شريكة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني مشتركا مع الجمهورية الفرنسية.

1- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص1012. للتوسع أكثر حول هذه الانتخابات ينظر:

- Jacques Michel Bouvet, les élections en Algérie de 1945-1954, mémoire de fin d'études, institut d'études politiques d'Aix en Provence, p.12.

2- المرجع نفسه، ص1015.

3- خاض الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كبداية لنشاطه السياسي انتخابات التشريعية بتاريخ 2 جوان 1946م أين فاز ب11 مقعدا من أصل 13 مقعد المخصصة للهيئة الانتخابية الثانية – هيئة مكونة من ممثلي السكان المسلمين –وهم: فرحات عباس، الهادي مصطفاي، ابن خليل، قدور ساطور باي العقون، حاج السعيد، أحمد فرنسيس، قادة بوثاران، الدكتور سعدان، بن قداش، للتوسع، ينظر:

- فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص119.

4- للاطلاع على المشروع، ينظر: عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج2، مرجع سابق ص477.

وكذلك، فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص120.

☜ تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على جميع القطر الجزائري، وتشرف على جميع المرافق الداخلية ومنها الشرطة.

☜ يتمتع كل فرنسيو الجزائر بالجنسية الجزائرية وبجميع الحقوق مثل الجزائريين، وبالمثل جزائريو فرنسا.

☜ ينتخب برلمان جزائري بالاقتراع العام تكون له السلطات التشريعية فقط، أما السلطات التنفيذية فتوضع في يد رئيس الجمهورية يساعده مجلس الوزراء.

☜ يمثل فرنسا في الجزائر ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر ويتمتع بصلاحيات استشارية فقط[1].

☜ اللغتان العربية والفرنسية رسميتان معا، ويكون التعليم إجباريا بهما في كل مراحل التعليم.

غير أن هذا المشروع ذهب أدراج الرياح بمجرد إعلان دستور الجمهورية الرابعة الذي اعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا فكان ذلك خيبة سياسية للاتحاد. ليعيد الكرة مرة أخرى بمشاركته في انتخابات مجلس الجمهورية في ديسمبر 1947م والتي تحصل فيها على 04 مقاعد من أصل 07.

4-موقفه من قانون 20 سبتمبر 1947م:

ان إقرار هذا القانون والمصادقة عليه في 20 سبتمبر 1947م في غياب ممثلي الشعب الجزائري كان صدمة أحدثت ردة فعل عنيف لدى الاتحاد الديمقراطي الذي وضع امالا في مشروع دستور الجزائر، اذ أمر مستشاريه بالاستقالة من مجلس الجمهورية[2]. وقد تم ذلك بواسطة رسالة تضمنت موقفه من القانون وقد جاء فيها: "مع كل الاحترام يشرفنا أن نحتج ضد قانون الجزائر التنظيمي الذي فرضه البرلمان على أغلبية السكان"[3].

وقد علق فرحات عباس على هذا القانون بقوله: "تحت ضغط المصالح الشخصية للمعمرين صوت البرلمان الفرنسي على قانون الجزائر الذي هو في الحقيقة ضد الديمقراطية[4].

وقد استند فرحات عباس وأنصاره في هذا الرفض الى:

-تم التصويت عليه في غياب المنتخبين المسلمين.

1- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري في الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، د، ط، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2006م، ص118.

2- استقالة جماعية للمثلي الحزب في المجلس الوطني الفرنسي وكذلك مستشاريه لدى مجلس الجمهورية قدمت يوم 31 أوت .1947م.

3- عبد الكامل جوبية، الجمهورية الرابعة والقضية الوطنية، مرجع سابق، ص154.

4- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق، ص948.

-تعارض في كثير من النقاط مع دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة.

ومن هنا يمكن أن نلاحظ أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لم يأخذ بفكرة استقلال الجزائر عن فرنسا، مما يثبت أن دعاة الإصلاح لم يغيروا من مفاهيمهم حول التحرر حتى بعد مجازر 08 ماي 1945م.

المحاضرة 05:

الحزب الشيوعي الجزائري ومواقفه الجديدة بعد 1945م

تمهيد:

ظهر العزوف الشعبي عن الحزب الشيوعي الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب موقفه مجازر 08 ماي 1945م[1]، وتهجمه على بقية تيارات الحركة الوطنية ومطالبه بمعاقبة المتسببين في الأحداث، بالإضافة الى ايديولوجيته المعادية للوطنية الجزائرية، وهو ما تجسد في نتائج الانتخابات التي خاضها هذا الحزب خاصة انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 02 جوان 1946م والتي كانت ضربة موجعة لشعبية هذا الحزب[2].

1-التوجه الجديد للحزب الشيوعي:

وتبعا لذلك اضطرت اللجنة المركزية للحزب المنعقدة يومي 20-21 جويلية 1946م الى ادخال التعديلات اللازمة على برنامج الحزب لضمان بقاءه واستمراره ومحاولة كسب الدعم الشعبي وإبعاد العناصر التي اتهمت برفع الشعارات ضد زعماء الحركة الوطنية وفي مقدمتها الأمين العام للحزب "عمار اوزقان"[3]، وقامت بالمقابل بضم عناصر قريبة من الجزائريين أمثال الصادق هجرس، مبروك بلحسين، بوعلام خالفة، وعمر اوصديق[4]، وأنتهى الأمر بإعطاء الحزب تسمية جديدة هي "**أصحاب الحرية والديمقراطية**". وقد طالب الحزب الجديد بتأسيس جمهورية جزائرية تكون مرتبطة بشعب فرنسا وبالشعوب الأخرى التي يجمعها الاتحاد الفرنسي بروابط فيدرالية[5] وهو ما يتطلب:

- ☜ الغاء الحكومة العامة وادارتها الاستعمارية.
- ☜ تواجد ممثلين فرنسيين يختصون بالشؤون الخارجية فقط.
- ☜ انتخاب مجلس جزائري بأعضاء متساوين (جزائريين وأوروبيين).

1- للتوسع حول موقف الحزب الشيوعي من مجازر 8 ماي 1945م، ينظر: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص ص959-963.

2- محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي، ط2، دار النشر ثالة، الجزائر، ص94.

3- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص122.

4- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق، ص599.

5- شارل أندري جوليان، مصدر سابق، ص343.

2-مطالبه:

غير أن الحزب الشيوعي الجزائري بقي بعيدا عن المطامح الوطنية بدليل تمسكه بمطالبه التقليدية الموروثة عن أفكار الحزب الشيوعي الفرنسي، وهو ما تجسد في مطالب الحزب التي تركزت فيما يلي[1]:

- ترسيخ مبادئ السلم وإقامة علاقات مع القوى العظمى.
- الخبز للجميع، وذلك بتوفير المستلزمات للمستوطنين الصغار والفلاحين والخماسين، وتنمية الانتاج الصناعي بقوة العمال.
- تطبيق القوانين الاجتماعية المطبقة في فرنسا وخاصة ما تعلق بزيادة الأجور.
- يجب على فرنسا وفي إطار المساواة مع الفرنسيين:
  - ✓ تعويض كل الضحايا المتضررين من حوادث 08 ماي.
  - ✓ خلق مجلس جزائري منتخب من قبل عموم الشعب.
  - ✓ تأسيس اتحاد ديمقراطي شامل لجميع اتحاد العمال وصغار المستوطنين.

وعموما فإن اتجاه الحزب أصبح باتجاه فكرة "الأمة الجزائرية المتحدة فدراليا مع فرنسا".

لذا يمكن الوقوف على التغيرات الحاصلة على مواقف الحزب من خلال:

- ظهور تطور واضح في مطالب الحزب من حيث تناوله لطبيعة المشكلة الجزائرية حيث أصبح النظام الاستعماري بالنسبة للحزب هو العقبة في طريق التحرر.

- ضرورة تغيير المنهج بما يتناسب والتفكير العام السائد وطبيعة المرحلة.

- وفي تطور واضح لأفكار الحزب فقد دعا الى تكوين جمهورية جزائرية لها مؤسساتها وبرلمانها وحكومتها تكون مرتبطة بروابط فيدرالية تقر بحرية الشعب الفرنسي والشعوب الأخرى في إطار الاتحاد الفرنسي.

1- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، مرجع سابق، ص129.

للتوسع حول اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ 21 جويلية 1946م وما جاء فيه من توجهات الحزب الجديد وبرنامجه، ينظر:

-Claude Collot –Jean Robert Henruy, op-cit., pp.228-230.

المحاضرة 06:

جمعية العلماء وموقفها من العمل الوطني بعد 1945م

1-نشاط الجمعية بعد 1945م:

عادت جمعية العلماء المسلمين[1] بعد أحداث 08 ماي 1945م الى نشاطها، بعد استفادة رئيسها الشيخ البشير الابراهيمي من قانون العفو العام-9 مارس 1946م-، فركزت نشاطها على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر[2]، كما استأنفت نشاطها في مجالات التعليم والارشاد الإسلامي لاستعادة الهوية العربية الإسلامية المضطهدة[3].

وقد اهتمت الجمعية بصفة اجمالية بالجانبين الثقافي والديني، كما دأبت على اظهار طابعها الإصلاحي، وأن دورها يقتصر على اصلاح المجتمع وتقويته في إطار ديني اجتماعي ما جعلها تفرض نفسها شعبيا وسياسيا ومؤكدة على نهجها الإصلاحي في قانونها الأساسي الجديد الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها التاسع المنعقد بتاريخ 21 جويلية 1946م[4].

كما تم خلال هذا المؤتمر كذلك المصادقة على لائحة تتعلق بالوظيفة الثقافية والدينية أما السياسة فهي من غير اختصاصها على حد تعبير رئيسها البشير البراهيمي.

وفي سنة 1949م وجهت الجمعية كتابا مفتوحا الى رئيس الجمهورية الفرنسية جاء فيه على الخصوص "إن الجزائر وطن تسعة أعشار من فيه رقيق زراعي وخدم صناعي مفروض عليه الحرمان من كل حق وعشره العائر سادة مفروضة لهم التمتع بكل حق، وبين الفريقين فريق انفصل عن الأول ولم يصل الى الثاني وهو الذي ترونه"[5].

1- لتفاصيل حول برنامج الجمعية منذ تأسيسها، ينظر: جمعية العلماء المسلمين، سجل جمعية العلماء المسلمين، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

2- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954م، دار البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985م، ص253.

3- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، مرجع سابق، ص464.

وينظر كذلك: عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1937-1945م)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1919.

4- Claude Collot –Jean Robert Henry, op-cit., pp.227.

5- نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، 1990، ص66.

2-موقفها من قضية الانتخابات:

الملاحظ هو تباين اتجاه هذه القضية أي دخول معترك السياسة بين رأي الجمعية وشخصية البشير الابراهيمي. هذا الأخير الذي عبر في كثير من المقالات عن ميله للاتجاه الثوري الذي ينادي به حزب الشعب، وانكاره لنهج الإدماجيين ودعوتهم للاتحاد مع فرنسا. وهو ما تم لمسه سنة1946م بدليل مشاركتها في انتخابات 02 جوان 1946م، رغم دعوة حزب الشعب لمقاطعتها. ولم تخرج الجمعية عن مطالبها التقليدية المنحصرة في بيانها الصادر في 1946/07/21م، والتي تمحورت حول[1]:

- الاعتراف باللغة العربية.
- حرية الثقافة الإسلامية.
- اصلاح العدالة الإسلامية.
- إعادة فتح المدارس التي أغلقت منذ 1945م.
- إطلاق سراح كل المناضلين والمعتقلين السياسيين.

ويمكن القول أن الجمعية دخلت معترك السياسة رغم معارضة زعمائها غير أنها لم توافق حزب الشعب في دعوته للوحدة الوطنية وبقيت على مبدأ محافظتها على الكيان الجزائري دون التطرق لقضية الاستقلال وتمسكها بمفاهيم الوحدة العربية والإسلامية.

3-موقفها من قانون 20 سبتمبر 1947م:

رفصت الجمعية على لسان رئيسها الشيخ البشير الابراهيمي هذا القانون، الذي اعتبره قانون غير شرعي ولا يخدم الأمة الجزائرية ووصفه بانه: "دستور أعرج أبتر لا يسمع ولا يبصر، لم يؤخذ رأي الأمة في وضعه، ولم يسمع صوتها في دفعه"، كما أكد أن هذا القانون لا يخدم الشخصية الإسلامية والهوية الوطنية خاصة ما تعلق بفصل الدين عن الدولة[2].

1- Claude Collot –Jean Robert Henry, op-cit., p.227.

2- أحمد طالب الابراهيمي، اثار الامام البشير الإبراهيمي، ج3، ط1، عيون البصائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص109.

المحاضرة 07:

حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (M.T.L.D)

1-التأسيس:

قوبل الافراج عن مصالي الحاج الذي نقل من برازفيل الى فرنسا يوم 31 أكتوبر 1946م بإبتهاج كبير لدى الأوساط الجزائرية التي استقبلته في مطار أورلي بفرنسا[1]، وقد بقي مصالي في فرنسا حتى تاريخ 13 أكتوبر 1946م، حيث نقل الى الجزائر وحددت اقامته في منطقة بوزريعة[2] في وقت بدى واضحا أنه هناك توجهات جديدة لحزب الشعب المحظور المسير من قبل مجموعة من المناضلين الشبان خلال فترة غياب مصالي حيث غلب على تحركاتهم طابع الثورية ومحاولة السير في طريق العمل المسلح، وهو الطريق الذي تزعمه الأمين دباغين.

في هذا الوقت ظهرت أفكار جديدة تبناها مجموعة من الأعضاء تمثلت في إضفاء صفة الشرعية على نشاطات الحزب ودخوله معترك السياسة من جديد، وهو ما فرض ضرورة تكوين حزب شرعي، بينما رأى بعض الأعضاء الآخرين ضرورة بقاء نشاطات الحزب سرية، وهكذا كان لابد من حل وسط يدعم وجهتي النظر المختلفتين، واتخذ قرار يقضي بالجمع بين الصفتين الشرعية والسرية وهو ما ذهب اليه مصالي الحاج، ليحصل الاتفاق بين الأعضاء على السير في طريق تكوين حزب أطلق عليه تسمية "حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (Mouvement de triomphe pour la libertés démocratiques).

وهو ما كفل للحزب إنهاء الصراع من جهة والبقاء في مسرح الاحداث من جهة أخرى وتبعا لذلك تم تأسيس الحزب (الحركة) في 02 نوفمبر1946م.

في هذه الاثناء تمكنت الحركة من استغلال فرصة الانتخابات البرلمانية الفرنسية بتاريخ 10 نوفمبر 1946م لاختبار شعبيتها فدخلت هذه المغامرة الانتخابية في مواجهة حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي الجزائري ما

1- سليمان قريري، الاتجاه، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2010-2011، ص135.

2- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، تر، مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص160.

سمح بانتزاع 05 مقاعد لأعضائها من أصل 15 مقعدا المخصصة للهيئة الناخبة الثانية بعد انسحاب فرحات عباس وحزبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1] وهو ما أعتبر انتصار كبيرا للحركة وكسب لثقة الجماهير الشعبية.

وعموما فان سياسة الحركة قائمة على الارتباط الكلي للجزائر بمحيطها الثقافي والإقليمي (العربي والإسلامي)، وفي مقابل ذلك رفض الحزب أي ارتباط اقتصادي أو ثقافي مع فرنسا، بالتالي رفض الدخول في نطاق الاتحاد الفرنسي باعتباره دعوة جديدة للاستعمار[2].

2-أهدافها ومطالبها:

لقد عملت الحركة على تحقيق الأهداف التالية:

- ☜ الجزائر أمة.
- ☜ تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها على الجزائر وهو المبدأ الذي يعترف به الدستور الفرنسي وميثاق الأمم المتحدة.
- ☜ انتخاب مجلس وطني ذو سيادة من قبل جميع الجزائريين بالاقتراع العام المباشر.
- ☜ تأسيس جمهورية ديمقراطية اجتماعية.

أما برنامج الحركة ومطالبها، فإنطلاقا من اعتبارها حركة شعبية بنت برنامجها وفق مبادئ الشعب الجزائري وقيمه الاصلية من اسلام وعروبة وقد تشكلت (أي الحركة) في صورة متجددة لحزب الشعب ومرحلة أخرى من مراحل تطوره على مستوى الهياكل والتنظيمات وفق حتمية فرضتها طبيعة التطور السياسي والاجتماعي بدليل احتفاظها بنفس برنامج نحم الشمال وحزب الشعب.

لكن البرنامج عموما كان ذو أهداف ثابتة وهي:

- الغاء النظام الاستعماري.
- إقامة نظام سيادة جزائرية.
- الدفاع عن مصالح مسلمي شمال افريقيا المادية والأدبية والاجتماعية.

1- شارل أندري جوليان، مصدر سابق، ص346.

2- أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة مسعود حاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، 2003، ص295.

- تكوين وترقية مناضلي الحزب.
- المطالبة باستقلال شمال افريقيا كله.
- الجلاء التام للجيش الفرنسي عن الجزائر.
- الدعوة لتكوين جيش وطني.

3-تنظيمها وهياكلها:

عرفت الحركة بنظام هيكلي هرمي ميزها عن بقية الحركات وهو الآتي:

خلية، قطاع، منطقة، لجنة محلية ويتبعها رئيس اللجنة المحلية لجنة جهوية يمثلها مندوب على مستوى لجنة دائرة، ويرتبط مندوبو الدائرة بدورهم باتحادية (واحدو لكل مقاطعة) لها علاقة مع لجنة ربط بين الاتحاديات وترأس الكل لجنة تنفيذية[1].

كما قسمت الجزائر الى 11 ولاية 06 في مقاطعة الجزائر، و03 في مقاطعة قسنطينة، و02 في مقاطعة وهران. وقسمت كل ولاية الى دوائر تضم بضع قسمات وتتألف كل قسمة من أجزاء، وكل جزء مجموعات وكل مجموعة تتكون من 05 أو 06 مناضلين.

على المستوى الوطني (القيادة)، فقد تأسست اللجنة المركزية في 1946م، يتم اختيار أعضاءها عن طريق اختيار زملائهم لهم وهي السلطة الفعلية التي تقرر مصير الحركة.

المؤتمر: هو أعلى هيئة في الحركة وينعقد حسب دورات تقررها اللجنة المركزية مع رئيس الحركة

المكتب السياسي: ويضم إطارات العليا للحركة، ينتخب من قبل أعضاء اللجنة المركزية[2].

وقد استعملت الحركة لتنفيذ هذا البرنامج جرائدها "الأمة الجزائرية" باللغة الفرنسية والتي صدرت في جوان 1946م وجريدة المغرب العربي 1947م، وتبعا لذلك أصبحت الحركة أقوى حزب جماهيري اتسع نفوذه بشكل

1- محفوظ قداش، ج2، مرجع سابق، ص1081، ينظر: مخطط لهيكلة الحركة في المرجع نفسه، ص1327.

2- عبد الرحمان العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج 2، مصدر سابق، ص459.

جارف للعادة خلال سنتي 1946-1947م، رغم التسلط الاستعماري والقمع الشديد المسلط على مناضليه، فان منخرطيه تزايد عددهم بعكس الحركات السياسية الأخرى.

4-موقف الحركة من قانون 20 سبتمبر 1947م:

رفضت حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية قانون 20 سبتمبر (قانون الجزائر) جملة وتفصيلا منذ الوهلة الأولى، واعتبرته تغييرا غير شرعي وغير قانوني، وامتنعت عن تقديم مشروع قانون بهذا الخصوص على غرار باقي الأحزاب، فقد رفضته برمته لأنه ضد السيادة الوطنية التي يؤمن بها هذا الحزب ويسعى اليها.

المحاضرة 08:

قانون 20 سبتمبر1947م والمواقف المختلفة منه

تمهيد:

شعرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بنمو الروح الوطنية لدى شعوب المستعمرات وهو ما بدى واضحا في المنحى التصاعدي لمطالبها، والذي ارتقى الى طموحات التحرر من ظاهرة الاستعمار في حد ذاتها، فاضطرت السلطات الفرنسية الى انتهاج سياسة الإصلاحات في محاولة لتحسين ظروف الحياة العامة لسكان المستعمرات من خلال سن جملة من القوانين والتشريعات التي تهدف الى الاستجابة لبعض المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1-ضرورة الإصلاحات في الجزائر بعد 1945م:

لأن الجزائر تتمتع بوضع خاص عن باقي المستعمرات، فإن فرنسا كلما أحست ببداية تأزم الأمور، وارتفاع أصوات المطالب لدى الوطنيين الجزائريين، فإنها تسارع الى التلويح ببعض المشاريع الإصلاحية، للإبقاء على وجودها.

ورغم أنها تعتبر الجزائر المستعمرة أرضا فرنسية ومقاطعاتها من ضمن المقاطعات الفرنسية، غير أنها لم تحاول أبدا إعطاء الجزائريين نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، واعتبارهم مواطنين من نفس درجة المواطن الفرنسي يتساوون معه في الحقوق والواجبات، فوجدت فرنسا نفسها بين اعتبار الجزائر أرضا فرنسية، أو إدخالها في الاتحاد الفرنسي، أو الجمع بين الأمرين للمحافظة على مصالحها الخاصة الاقتصادية والسياسية، ومواجهة الحركة الوطنية التي اتخذت مطالبها منحنا تصاعديا خاصة بعد مجازر 08 ماي 1945م.

أمام هذا الوضع، وجدت فرنسا نفسها مضطرة على اعتماد تشريع تنظيمي للجزائر يضمن لها تحقيق أهدافها المختلفة، وعلى رأسها المحافظة على الجزائر الفرنسية.

✍ فما هو هذا التشريع؟ وفيما يتمثل مضمونه؟ وهل حقق أهداف الفرنسيين ومصالح الجزائريين؟ وكيف كانت مختلف المواقف منه؟

2-محاولات وضع دستور الجزائر:

1.2-المشروع الحكومي:

ترجع محاولة وضع قانون الجزائر في الأساس الى الخلاف الذي ظهر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة، حول السياسة التي يجب اتباعها اتجاه الجزائر، بعد أن نص دستور 27 أكتوبر 1946م للجمهورية الرابعة على أن العمالات الجزائرية الثلاث فرنسية، وترك للبرلمان الفرنسي أمر وضع التنظيم الإداري الخاص بها. وقد أدى النقاش الى ظهور اتجاهين في البرلمان الفرنسي:

- **الاتجاه الأول:** تمثله أحزاب اليسار من الاشتراكيين والشيوعيين، وقيم من الراديكاليين، الذين يدعون الى سياسة الادماج الكامل، وتحقيق المساواة التامة بين الجزائريين الفرنسيين بغض النظر الى الجنس أو الدين أو اللغة، ولهذا نادوا بضرورة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بنسبة الخمس أي 120 نائبا.

- **الاتجاه الثاني:** وتمثله أحزاب اليمين، ويعارضه الاتجاه الأول، وسياسة الادماج ومالت الى رأي يرى ضرورة اصدار قانون خاص ينظم شؤون الجزائر الإدارية والمالية والمدنية، ويعطي لها شخصية قانونية تبرر عدم تطبيق النظام السياسي المتبع في المقاطعات الفرنسية الأخرى، مع مراعاة صمود الجزائريين في الحرب، بإعطائهم بعض الحقوق السياسية.

وقد تم اعتماد هذا المشروع الحكومي الذي تزعمه وزير الداخلية ادوارد ديبرو[1] بتاريخ 24 سبتمبر 1946م، واعتبر وضع الجزائر ضرورة لضبط الحياة العامة وتنظيمها في الجزائر، بما يضمن مصلحة فرنسا.

2.2-مشاريع أحزاب الحركة الوطنية:

وهو ما قام به حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس عندما قدم مشروع قانون للجمعية الوطنية بتاريخ.9 أوت 1946م، يضمن فيه مطالب محددة تعارض في شكلها المشاريع الفرنسية المعروضة للمناقشة، فقد طالب هذا المشروع ب[2]:

1- وزير الداخلية في حكومة "جورج بيدو"...

2- لتفاصيل حول مشروع التحاد الديمقراطي، ينظر: عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 813.

وكذلك: Claude Collot –Jean Robert Henry, op.cit., pp.247-2451.

☜ الاعتراف بالجمهورية الجزائرية والبرلمان الجزائري والراية الوطنية.

☜ اعتبار الجزائر عضوا في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة تشرف عليها سلطات الاتحاد وتشارك في ممارسة تلك السلطات على أن تكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين مشتركة.

☜ كما طالب فرحات عباس بأن تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على جميع أنحاء القطر الجزائري، وتشرف على جميع المرافق الداخلية وحتى الشرطة وتعطي لفرنسي الجزائر الجنسية الجزائرية، ونفس الشيء بالنسبة للجزائري المتواجد في فرنسا حيث يتمتع بالحقوق المخولة للفرنسيين، واعتبار اللغتان الفرنسية والعربية لغتان رسميتان في الجمهورية الجزائرية.

☜ كما قام الحزب الشيوعي هو الآخر بتقديم مشروع بتاريخ 13 مارس 1947م، طالب فيه بأن تكون الجزائر ضمن الاتحاد الفرنسي بشخصية مدنية، وباستقلال اداري ومالي، مع ضرورة أن تسود العدالة السياسية والاجتماعية بين الجميع[1].

- تطبيق القوانين المرتبطة بالجزائر على الفرنسين والعكس صحيح.
- انتخاب المجلس الجزائري، والحكومة الجزائرية الذين يكونون مسؤولين على قضايا الجزائر الداخلية.
- زوال منصب الحاكم العام وتعويضه بتمثيل للحكومة الفرنسية لدى الحكومة الجزائرية.

لقد اندهش البرلمان الفرنسي ونوابه مشاريع القوانين التي تقدم بها كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وكذا الحزب الشيوعي، بالرغم من أن المشروعين لم يتطرقا أبدا لمبدأ الاستقلال. واكتفيا بمطالب جزائرية هي قديمة وتمثل الحد الأدنى.

أمام هذا الخطر، سارع البرلمان الى اعتماد المشروع الحكومي وهو ما أطلق عليه قانون 20 سبتمبر 1947م، وبعد مناقشات طويلة وتعديلات كبيرة أدخلت على الكثير من مواده، صوت البرلمان عليه بمجموع 332 صوتا مقابل 92 صوتا ضده، وامتناع 163 صوتا.

1- Claude Collot –Jean Robert Henry, op.cit., pp.236-239.

3–محتواه(بنوده):

يشمل قانون الجزائر العضوي ثمانية أبواب وستون مادة قانونية[1] وأهم ما نص عليه:

✍ المادة01: تشكل الجزائر من مجموعة من المقاطعات تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المادي وتنظيم خاص تحدده مواد القانون الحالي.

✍ المادة02: يتمتع جميع المواطنين دون تمييز في الأصل والجنس واللغة والدين بنفس الحقوق، ويخضعون لنفس الواجبات كما يتمتعون بكل الحريات الديمقراطية، وجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بصفات المواطن الفرنسي كما أن جميع الوظائف العامة تكون مفتوحة أمامهم بمقتضى هذا القانون.

✍ المادة04: تتمتع النساء المسلمات بحق الانتخاب بقرار من المجلس الجزائري في إطار الشروط المحددة بالمواد14، 15، 16من القانون الحالي.

✍ المادة06: يؤسس مجلس وطني (Assemblée Nationale)، يدير بإتفاق مع الحاكم مصالح الجزائر، سيتحدد تكوين ومهام وعمل هذا المجلس في الأقسام 2 و 3 و 4 من هذا القانون.

✍ المادة30: يتكون المجلس الجزائري من 120 عضوا، 60منهم يمثلون الهيئة الانتخابية الأولى، و60 آخرون يمثلون الهيئة الانتخابية الثانية، ينتخبون لمدة 3 سنوات بالاقتراع العام السري وعلى دورتين ويجدد نصفه كل 03 سنوات، وتعويضها بمراكز بلدية وكذا استحداث المجاس مكان مجالس جماعة الدوار في إطار استقلال الإدارة المحلية.

✍ المادة56: ضمان استقلالية الدين الإسلامي في الدولة بنفس القدر مع باقي الديانات الأخرى في إطار قانون 09 ديسمبر 1905م، ومرسوم 27 سبتمبر 1907م، على أن تطبيق ذلك خاصة ما تعلق بإدارة الحبوس ستكون محل قرار مجلس الشيوخ.

✍ المادة57: الفرنسية والعربية معترف بهما كلغتين رسميتين على قدم المساواة وعلى جميع الدرجات وفي جميع المدارس.

1- للاطلاع على نص هذا القانون، ينظر: J.O.R.F , 21 septembre 1947, p.9470 .

للتوسع حول هذا القانون ينظر: Henri Pellegrin, le statut de l'Algérie, maison des livres, Alger 1948.

4-المواقف المختلفة من القانون:

1.4-ردود الفعل الفرنسية المختلفة حول مضامين القانون:

لقد أدّى إقرار القانون العضوي الخاص بالجزائر (Le statut organique de l'Algérie) ونشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية يوم 21 سبتمبر 1947م إلى ردود فعل مختلفة صدرت عن أطراف المسألة الجزائرية، ونعني بذلك المستوطنين والمسلمين الجزائريين بكل ألوانهم السياسية وتنظيماتهم الحزبية ومشاربهم الأيديولوجية.

أ-موقف المستوطنين من القانون:

لم تختلف مواقف المستوطنين بعد صدور قانون20 سبتمبر1947م[1]، عن مواقفهم السابقة اتجاه الخطوات الاصلاحية التي قامت أو حاولت الإدارة الفرنسية بها لصالح الجزائريين المسلمين.

فقد ابدى الكثير منهم امتعاضا شديدا لاستمرار مناقشة هذا المشروع، وعبّروا عن غضبهم بطرق وأساليب مختلفة الى درجة ان بعض المتطرفين لجأوا إلى تخويف الإدارة الفرنسية بشبح الحرب الأهلية، بل غالى بعض النواب إلى درجة التهديد برفع شكوى إلى الأمم المتحدة ضد الحكومة الفرنسية، في محاولة ضغط لإبطال هذا التشريع، وهو ما عبّر عنه رئيس المجلس العام لمقاطعة الجزائر بقوله[2]:"إذا منح المجلس الوطني قانونا للجزائر ضدّ مصالح المستعمرين، فإن ممثلي الأقلية الأوروبية لن يترددوا في تحويل نظرهم خارج الدولة الأم".

والواقع أن المتمعّن في العدد الهائل من ردود فعل المستوطنين، يشعر بأنّ هؤلاء كانوا يرون في بعض الجوانب الليبرالية التي تضمنها قانون 20 سبتمبر 1947م تهديدا وجوديا لهم، بل تهديدا خطيرا يمكن أن يفتح الطريق لتدمير الجزائر الفرنسية، وهو ما سيتّضح فيما يأتي:

1- تفنن الدارسون في وصف هذا القانون بأوصاف مختلفة، تدل على الدقة القانونية في صياغته، وخيرة مجموعة القانونيين والحقوقيين في صياغة وتعديل مواده بما يتوافق وأطراف فاعلة حتى وصف ب "الشبح القانونيLe Monstre juridique"، ينظر:

- Colette et Francis Jean son, L'Algérie hors la loi, édition ANEP, Paris, 2006, p.86.

2- Colette et Francis Jean son, L'Algérie hors la loi, op.cit., p.244.

ب–ردود فعل رؤساء البلديات والأحزاب السياسية:

- **ردّ فعل رؤساء البلديات:**

اوردت جريدة إكو دالجي(Echo d'Alger) مقالا هاما استهلّته بتوضيح خطورة مشروع القانون وخطورة تبنيه، خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات كافية لبقاء السيادة الفرنسية والتخوف من اختلال التوازن بين المجموعتين المتساكنتين، وجاء هذا المقال تحت عنوان كبير "نواب الجزائر المنتمون لقائمة الاتحاد يعلنون خطر مشروع القانون"[1]، حيث أعلم السيد "بارتو"(Bartaud) رئيس المجلس العام لمقاطعة الجزائر، السيد "ديبرو" (Dépreux) بما خلّفه الإعلان عن هذا المشروع من استياء كبير خاصة بعد قرار الموافقة على مناقشته، الأمر الذي أدى إلى استقالة 21 مستشارا عاما، وعددا كبيرا من رؤساء البلديات والنواب الخاصون للمقاطعات.

كما أقدم رؤساء بلديات مقاطعتي وهران وقسنطينة على تقديم استقالتهم في حملة مساندة حيث بادر 80 رئيس بلدية في مقاطعة وهران[2] الى أسلوب الاستقالة الجماعية في خطوة لمساندة نظرائهم، وطالبوا بضرورة تعديل المشروع خاصة ما تعلق بنقاط أساسية تضمن مصالحهم، وتبعد كل تخوف أنتابهم بعد اطلاعهم على مشروع القانون، وهي:

- تأسيس الهيئتين الناخبتين على أساس القانون الشخصي.
- المداولة والانتخاب عن طريق دفعات منفصلة ومختلفة في المجلس الجزائري.
- قمع مجلس الحكومة الذي سيصبح تمهيدا للحكومة الجزائرية.

وما لبث أن بادر رؤساء بلديات مقاطعة قسنطينة أيضا بالاستقالة، مثل نظرائهم في مقاطعتي الجزائر ووهران، وهو ما نقلته جورنال دالجي (Journal d'Alger) تحت عنوان: "بعد زملائهم في وهران والجزائر:147 رئيس بلدية ونائب في مقاطعة قسنطينة مستعدون للاستقالة[3] في حالة ما إذا تم تبني هذا المشروع، وقد ورد في هذا المقال نص تلغراف وجّهه حزب الاتحاد الجمهوري لرؤساء بلديات مقاطعة قسنطينة ونوابهم مخاطبين نواب هذا الاتحاد (الحزب) في البرلمان.

1- L'Echo d'Alger, 02 .08.1947.

2- L'Echo d'Alger, 05.08.1947 يحدد هذا المقال إستقالة مقاطعة الجزائر بعد تدخل أمام السيد ديبرو.

3- Journal d'Alger, 10-11.08.1947.

- **ردّ فعل الأحزاب السياسية الفرنسية:**

تجلّى رفض الأحزاب السياسية الفرنسية لمضامين قانون الجزائر في مبادرة كل من فيدرالية الجزائر للحركة الجمهورية الشعبية، الحزب الراديكالي، والراديكالي الاشتراكي، والحزب الجمهوري للحرية، والتي تطلق على نفسها لجنة "التجمع الجمهوري والاتحاد الجزائري"[1] في لهجة شديدة حذّرت من عواقب الخطأ باعتماد هذا المشروع ورد فيها قولهم[2]: "خذوا حذركم أنتم من تتجاهلون كل مصيرنا ومستقبلنا ومصير الجزائر، ومصير فرنسا ليس لكم الحق في الخطأ"، وهو تحذير موجّه للحكومة الفرنسية.

ووجّهت هذه الأحزاب تهانيها إلى الأستاذ المتخصّص في التشريع الجزائري بكلية الحقوق في الجزائر السيد"بول فيار" الذي أصبح عميدها سنة 1943م، على موقفه الرافض لمشروع القانون العضوي الخاص بالجزائر، حيث قدّم استقالته من حزبه المسمى الحركة الجمهورية الشعبية (Mouvement républicain populaire M.R.P) المؤيد للمشروع الحكومي، حيث أوردت جريدة جورنال دالجي (Journal d'Alger) عبارات تهنئة تلك الأحزاب للأستاذ "بول فيار" كما يلي: "تهانينا للسيد فيار(Félicitation à Mr.P. E. viard)" وأبرزت أسباب استقالته وأهم اعتراضاته على المشروع حيث أنهى حديثه بشعارات استعمارية ردّدها أهمها: "تحيا فرنسا، تحيا الجمهورية، تحيا الجزائر الفرنسية"[3].

وقد عقد التجمّع الجمهوري والاتحاد الجزائري اجتماعا آخر بمدينة الجزائر يوم 18 جويلية 1947م "لحثّ منتخبي الأمة على تحمّل مسؤولياتهم إذا ما فرض على الجزائر قانونا يؤدي للتخلّي عنها"[4].

ولم يتأخر ردّ هؤلاء المنتخبين في المجلس الوطني، فصوّتوا ضد المشروع، فتلقوا من أحزابهم الشكر، لأنّهم عبّروا عن رغبة 104.000 ناخب الذين منحوهم ثقتهم، كما وجهوا طلبهم لمستشاري الجمهورية لتعديل النصّ المقدّم بما يحفظ السيادة الوطنية والسلم الاجتماعي في الجزائر[5]، حسب تعبيرهم.

1- Le comité de rassemblement républicain et l'union Algérienne.

2- Voir cet Appel, Journal d'Alger, 09.08.1947.

3- L'Echo d'Alger, 05.08.1947.

4- Journal d'Alger, 19.08.1947.

5- Journal d'Alger, 28.08.1947.

ج–ردّود فعل الصحافة الجزائرية والباريسية:

لقد تناولت الصحف الفرنسية في الجزائر وفي باريس مشروع القانون، ثم القانون بعد اعتماده من قبل البرلمان الفرنسي ونشره في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 20 سبتمبر 1947م، فتصدّر هذا الموضوع صفحات الجرائد اليومية، حيث تمّ التطرّق إلى كلّ الحيثيات والتفاصيل التي تخصّه منذ طرحه كفكرة، ثم كمشروع قانون إلى غاية وضعه حيز التنفيذ بعد المصادقة عليه، حين برزت مختلف الآراء والمواقف وردود الفعل حول جدواه ومدى قدرته على حل المسألة الجزائرية بما يتواكب مع تطوّرات الأوضاع في الجزائر وعلى الساحة الفرنسية والدولية بما يحفظ الجزائر الفرنسية.

وفي هذا السيّاق، يبدو مفيدا عرض عيّنات عن صدى مشروع قانون الجزائر في بعض الصحف الفرنسية، فهذه صحيفة لافركان (l'Africain) تنشر مقالا بعنوان[1]: "مشروع الحكومة لقانون الجزائر يتناقض مع السيادة الفرنسية"، حيث تطرّق صاحب المقال بالشرح والتحليل لمواد مشروع القانون التي تتعارض مع السيادة الفرنسية، ومن شأنها إلحاق الضّرر بالجزائر الفرنسية، وهو ما برّر به رفضه للمشروع. وفي عددها الصادر يوم 09 سبتمبر 1947م نشرت نص رسالة مفتوحة (Lettre ouverte) الى السيد "بيدو" وزير الشؤون الخارجية تعبر فيها باسم كل الفرنسيين الذين يضمنون شرف فرنسا في الجزائر بضرورة التصرف وقطع الطريق أمام هذا المشروع الذي لا يمكن قبوله مهما حدث"[2].

وتحدّثت صحيفة لوبوبيلار (Le populaire) عن كتلة المعارضين، مبرزة خطورة التصويت عليه فهو خطوة حاسمة وأساسية[3] في حين وقفت جريدة لوكومبا "Le Combat" على بعض الحقائق الديمقراطية التي تنادي بها فرنسا من ضرورة التوافق والتعايش بين الفرنسيين وشعوب ما وراء البحار، وضرورة منحهم بعض الحقوق لضمان المصالح المالية والاقتصادية، حتى لا تصبح العلاقة بينهما عدائية[4].

أما جريدة لوفيغارو"Le figaro" اليمينية، فذكّرت بالحقوق التي تحصل عليها المسلمون فيما يخصّ رفع نسبة تمثيلهم في المجالس المختلفة (المحلية) من الربع($\frac{1}{4}$) إلى الخمسين($\frac{2}{5}$)، وتمكّنوا من رئاسة بعض المجالس، واستدلّت على

1- L'Africain, 08.07.1947.

2- Ibid, 09.09.1947.

3- Le Populaire, 09.08.1947.

4- Le Combat, 09.08.1947.

ذلك برئيس المجلس العام لمقاطعة قسنطينة، وانتقدت توسيع الهيئة الأولى والتي قد يصل تمثيل المسلمين فيها من 80 إلى 100 ألف، مما يؤدي إلى التفوّق على العنصر الأوروبي وهو ما يخشاه فرنسيو الجزائر[1]، وهو موقف يتوافق إلى حدّ بعيد مع مواقف جرائد أخرى مثل جريدة لوب(l'Aube) الصادرة بتاريخ 1947/08/08م وجريدة ليمانتي (L'humanité) لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي الصادرة كذلك يوم 08 أوت 1947م.

2.4–ردود فعل الأحزاب الوطنية:

بالنسبة للأحزاب الحركة الوطنية، وأعني بذلك الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية، ومعهم الحزب الشيوعي الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين، فإنّهم لم يروا أبدا أي مكسب في قانون أعرج ومفبرك وكاريكاتيري، كما عبر عن ذلك عباس فرحات، فحتى المواد التي تبدو أنها صيغت لمصلحتهم، خاصة تلك التي تتضمّن فكرة المساواة في الحقوق والواجبات دون التخلي عن شرط الأحوال الشخصية، واستقلالية الديانة الإسلامية، ورسمية اللّغة العربية، لم تجد طريقها الى التنفيذ.

1.2.4–رد فعل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

كان فرحات عباس ومناضلي حزبه –كما سبقت الإشارة إلى ذلك – يرون في إقرار النظام الفدرالي بين فرنسا والجزائر وتطبيق الحريات الديمقراطية حلاّ معقولا للمعضلة الجزائرية، وهو ما تضمّنه مشروع الدستور الذي اقترحه على المجلس الوطني الفرنسي ورفض من قبل ممثلي الحكومة، السيدين: "ديبرو" وزير الداخلية و"بيدو"، وهو ما دفع ممثل الحزب في المجلس الوطني الفرنسي ومستشاريه لدى مجلس الجمهورية إلى ردّ فعل عنيف، تمثّل في تلك الاستقالة الجماعية التي قدّمت في جلسة 31 أوت 1947م وتمّ رفعها لدى مجلس الجمهورية من طرف نواب الحزب وهم: مصطفاي، محداد بن خليل والدكتور سعدان، وهو ما أكّدته جريدة لايكو دالجي(L'Echo d'Alger) تحت عنوان عريض[2]:"منتخبو البيان في مجلس الجمهورية يؤكّدون استقالتهم، رغم أن الاستقالة ممضاة من عضو واحد فقط هو الرئيس مصطفاي الذي أكّد أن قرار الاستقالة فعليّ ويمكن إعلانه رسميا".

1- Le Figaro, 08.08.947.

2- L'Echo d'Alger, 05.09.1947.

وقد سارع فرحات عباس الى الردّ على رفض مشروع الدستور الذي اقترحه من خلال تصريحه في جريدة الجي ريبيبليكان (Alger Républicain) الذي جاء بعنوان[1]:"...لكن يجب إنشاء الجمهورية الجزائرية ووضع عجلات الاتحاد الفرنسي"، مطالبا بوضع مؤسسات ديمقراطية: برلمان وحكومة جزائرية في إطار الجنسية الجزائرية لجزائر جديدة.

كما عبّر عباس فرحات رئيس الإتّحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عن خيبة أمله[2] في هذا القانون وسخر منه، ووصفه: بالقانون الكاريكاتوري، " فمجلس الحكومة المزعوم ما هو إلاّ مجلس عائلي تلعب فيه الحكومة دور الوزير الأكبر"[3].

وأستند الاتحاد الديمقراطي في رفضه لهذا القانون على نقاط أساسية نفت عنه الشرعية وهي أنّه:

1. تم التصويت عليه في غياب المنتخبين المسلمين.
2. تعارض في كثير من النقاط مع دستور الجمهورية الفرنسية، خاصة المادة الأولى التي تنص على أنّ "فرنسا جمهورية لائكية ديمقراطية واجتماعية لا تتجزأ "[4].
3. سحب الحقوق المكتسبة بإلغائه للمادة21 من قانون05 أكتوبر1946م، التي تم بموجبها تخصيص 30 مقعدا في المجلس الوطني و15 مقعدا للمواطنين الفرنسيين والمواطنين الفرنسيين المحددين بالمادة 03 من امرية مارس 1944م، بسبب الأحوال الشخصية[5].
4. لم يمنح المجلس الجزائري أية سلطة تشريعية[6].

1- Alger républicain, 17 mai 1947.

2- إنّ الرفض التام لمشروع فرحات عباس وحزبه يعتبر بمثابة ضربة موجعة لهيبة هذا الزعيم السياسي وفقدان لمكانته امام باقي الزعماء الوطنيين وعلى راسهم مصالي الحاج، ينظر هذا التقرير في:

- A.N.O.M., Aix-en-Provence, Boite, 4I/33, préfecture d'Alger, service de SLNA, renseignement, (secret), 17 Mai 1947.

3- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق، ص958.

4 -J.O.R.F., Constitution de 27 Octobre 1946, article 01.

5- حسب الاتحاد دائما فإن إلغاء هذه المادة يعني انتقال الناخبين المسلمين من الهيئة الأولى إلى الهيئة الثانية.

6- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص1029.

وقد وضّح المستشار في مجلس الجمهورية، السيد الهادي مصطفاي موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان لجزائري من القانون العضوي الخاص بالجزائر بقوله[1]."هذا القانون ليس اندماجي، وليس فيدرالي، أعطانا بعض المناطق للحكم الذاتي، ليس به ما هو ديمقراطي، وهو غير تطوري لأنه يأخذ بيد ما أعطى باليد الأخرى، إنّه قانون بلا شخصية بلا أصالة بلا روح، أصالته الوحيدة أنّه قدم شكله الجديد للإقطاعيين الملاك القدماء"[2].

وهكذا كان ردّ فعل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على مضمون القانون العضوي الخاص بالجزائر سلبيا، لأنه لم يحقّق أمله في إقرار قانون للجزائر يمكّن فيه المسلم الجزائري من التمتّع بكل الحقوق والواجبات، مثل المستوطنين الأوروبيين، وذلك من خلال إقرار الفدرالية التي ظلّ متمسكا بها إلى غاية التحاق كوادره بالثورة الجزائرية في مطلع عام 1956م.

2.2.4-الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD):

كان موقف الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية منذ الوهلة الأولى واضحا، وهو أنّ هذا القانون منذ أن كان مشروعا ،وبعد المصادقة عليه يعتبر تغييرا غير شرعي وغير قانوني، غير أنّ الحركة امتنعت عن تقديم مشروع قانون بهذا الخصوص رغم تواجد نواب لها في المجلس الوطني الفرنسي، عكس ما فعلته باقي الأحزاب، وهو ما لاحظه أحد الكتّاب الفرنسيين فعلّق عليه قائلا[3]: "من الضروري ملاحظة أنّ هذا الحزب رفض أساسا أن يضع المجلس الوطني الفرنسي قانون الجزائر، لقد لعبوا دورا سلبيا تماما ومارسوا انتقادا عقيما، وفي بعض الأحيان خطيرا".

وقد فسّرت شرطة الاستعلامات العامة لمقاطعة الجزائر (Police de renseignement général) وهي بمثابة جهاز مخابرات تابع للشرطة، موقف الحزب بقولها "لم يقدّم حزب الشعب (P.P.A) أي تعديل، فقد رفض القانون برمّته لأنه ضد السيادة الجزائرية التي يطالب بها الحزب"[4].

1- الهادي مصطفاي: حامل لشهادة الليسانس في الحقوق، ودبلوم الدراسات الإسلامية العليا، حاصل على الجنسية الفرنسية، نائب بالمجلس التأسيسي الثاني عن مدينة قسنطينة، ثم مستشار بمجلس الجمهورية، استقال من منصبه كمستشار للجمهورية في 12 ديسمبر1957م، ينظر: عبد الحميد زوز، مرجع سابق، ص903.

2- Ivo Renes, L'assemblée Algérienne, op.cit., p.59.

3- Ibid, p.53.

4- A.N.O.M., Aix-en-Provence, Boite 4I/33 Alger, (P.R) police des renseignements généraux, district d'Alger, N°.422, renseignements, Alger, 27.08.1947.

وأكّدت أنّه بعد حوادث عنيفة وقعت قبل مناقشات المشروع امتنع نواب الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية، في المجلس الوطني الفرنسي عن المشاركة في مناقشات مشروع القانون كنوع من الاحتجاج، وبقوا في باريس كملاحظين[1]، واتهموا فرحات عباس وحزبه وهمسوا بصوت مرتفع قليلا أن هذا الأخير ذهب ليرتاح في باريس بأموال بعض المناضلين، وكان الغرض من ذلك، التأثير على وحدة فرحات عباس وحزبه، وهو ما حدث فعلا، لما تحوّل الكثير من أعضاءه، خاصة المثقّفين منهم إلى حزب الشعب الجزائري[2].

وفي تقرير سرّي آخر صادر عن الهيئة نفسها ورد أنّ هذا القانون لن يعجب فرحات فكيف بمصالي، كما توقع هذا التقرير أنّ فرحات عباس بعد فشله هذا عاد من باريس وفي نيّته رفع وتيرة الكفاح وتوجيه حزبه نحو الوطنية مع مصالي الحاج[3].

3.2.4–رد فعل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

رفضت الجمعية على لسان رئيسها الشيخ محمّد البشير الإبراهيمي هذا القانون، الذي أعتبره قانون غير شرعي، ولا يخدم الأمة الجزائرية، ووصفه بأنه: "دستور أعرج أبتر، لا يسمع ولا يبصر، لم يؤخذ رأي الأمة في وضعه، ولم يسمع صوتها في دفعه"[4].

وأكّد هذا الموقف في العدد التاسع من مجلة البصائر الصادر يوم 29 مارس 1948م بقوله[5]: "عمدت إلى استغلال ما في الدستور من خير، ولو كان كقطرة في بحر، وإلى الاشتراك في الانتخابات المختلفة، وناضلت في سبيل تطبيق بعض بنود الدستور كترسيم اللّغة العربية، فصل الدين عن الدولة، وإلغاء الحكم العسكري في الجنوب، لكنّها لم توفق نتيجة تزوير الانتخابات والقمع والمناورات الاستعمارية".

1- A.N.O.M., Aix-en-Provence, Boite 4I/33, le même rapport, p.02.

2- Idem.

3- A.N.O.M., Aix-en-Provence, Boite 4I/33, préfecture d'Alger, service de SLNA, renseignement, (secret), 17 mai 1947.

4- البصائر، عدد10، 13اكتوبر 1947م.

5- البصائر، عدد9، 29 مارس 1948م.

وأكّد الشيخ محمد البشير الابراهيمي أنّ أغلب مواد القانون لا تخدم الشخصية الجزائرية وهوية الأمة خاصة ما تعلق بفصل الدين عن الدولة حيث قال[1]: "فاذا كان الدستور قد جعل فصل الدين الاسلامي عن الحكومة الجزائرية أحد بنوده، فقد ايّد حكومة الجزائرية من المجلس بأحد بنوده، وحكومة الجزائر لا تريد الفصل ولن ترضاه والدستور حكم بالفصل".

أمّا الشيخ الطيب العقبي الذي انفصل عن الجمعية ولم يعد من رجالها الا انّ صدى مواقفه كشخصية وطنية كان مؤثرا فقد أعلن في اجتماعات مختلفة ومؤتمرات صحفية وتلغرافات، تضامنه مع مصالي الحاج ونواب الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية، فيما يتعلق بقانون الجزائر، وهو الموقف الذي كان محلّ تعليقات كثيرة في الأوساط السياسية الإسلامية، فالبعض أعتبرها مناورة والبعض الأخر اعتبرها إلى حد الأن عضوية مخفية إلى أطروحة المغرب العربي[2].

4.2.4–ردّ فعل النواب المسلمون:

في جلسة المجلس الوطني الفرنسي التي عقدت يوم 22 أوت 1947م أعلن ابن شنوف، النائب عن قسنطينة وممثل مجموعة النواب المسلمين المستقلين أنّ حلّ القضية الجزائرية ونقلها من حالة الاحتلال إلى وضعية السيادة لا يكون إلا بطريقتين اثنتين:

- إما أن يمارس الجزائريون سيادتهم في إطار الاتحاد الفرنسي (الحل الفيدرالي).
- وإما أن يمارسوها داخل الأمة الجزائرية بصفتهم مواطنين فرنسيين

ولذلك اتخذ النواب المسلمون المستقلون كذلك موقفا معارضا للمشروع الحكومي، وأعتبروه مخيبا للآمال، مترجمين ردّ فعلهم هذا بانسحابهم من قاعة الجلسات بعد التدخّل الذي قام به "إبن شنوف" بتاريخ 23 أوت 1947م حيث قال[3]:"سيداتي وسادتي نحن النواب المسلمون بن علي الشريف، بن شنوف، بن تونس، قاضي عبد القادر، ابن الطيب، لعربي، مكي إسماعيل، حاولنا بكل قوة، وبكل الوسائل تنوير المجلس الوطني، حول شكل قانون ديمقراطي مطلوب من طرف كلّ السّكان المسلمين الجزائريين منذ 100 سنة، طلبنا العيش ضمن العائلة الفرنسية

1- احمد طالب الابراهيمي، آثار الامام البشير الابراهيمي، ج3، مرجع سابق، ص109.

2- A.N.O.M., Boite 4I/33, même rapport, p.03.

3-. A.N.O.M., Aix-en–Provence, Boit 4I/33 .

لكن لم تسمحوا لنا ووضعتهم قانون الأحوال الشخصية حاجزا، ثم طلبنا الجنسية الجزائرية في إطار الجمهورية الجزائرية، ولم تسمحوا لنا، تريدون جعلنا رعايا، ولهذا وانطلاقا من شعورنا بمسؤوليتنا لا نريد المشاركة في المناقشات حتى لا يعتقد اننا موافقون على هذا المشروع.

وفي تقرير ورد بتاريخ 25 أوت 1947م صرح النائب ابن شنوف أمام المجلس الوطني الفرنسي قد حظيت بكثير من الترحيب في الأوساط المسلمة واعتبرته موقفا مشرفا، ترك انطباعا حسنا، وهم يتكلمون أي –الأوساط المسلمة–منذ الأن عن استقبال كبير لهم في الجزائر[1].

وقد أبدت التيارات الوطنية ترحيبها الواسع بما أقدمت عليه كتلة النواب المسلمين المستقلين، حيث تمنى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أن تعمم سلسلة الاستقالات لتشمل كلّ المنتخبين.

وتوقّع هذا التقرير أن يتبعهم نواب الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية على الأقل في هذه الفترة مما جعل أنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يتساءلون عن ردّ فعل الجماهير المسلمة.

وتحدث التقرير المختوم بعبارة "سري"، والذي تضمّن معلومة جد خطيرة تتمثل في تلقي النائب بن الطيب رشوة تقدر بـ 05 ملايين من بعض البرلمانيين الفرنسيين للانتخاب لصالح مشروع القانون، كما تحدث أيضا عن العمل الكبير الذي قام به فرحات عباس والطيب قاضي لكسب موقف النواب وإعلان الإستقالة[2].

وفي هذا السياق أعلن النائب بن يونس موقف النواب المسلمين الجزائريين من مشروع قانون الجزائر من خلال تصريح أمام الصحافة، حيث ورد فيه أنّ:"مجموعة النواب المستقلين لن يصوّتوا على مشروع القانونّ، وطالب بإدخال تعديلات عليه إذا أريد لهم أن يصوتوا عليه"[3].

واعتبر أنّ هناك العديد من النقاط الواردة في مشروع القانون في حاجة إلى مراجعة وتعديل، على أن تكون على النحو التالي:

☜ سيادة المجلس الجزائري.

1- A.N.O.M., Aix-en–Provence, Boit 4I/33, service de S.L.N.A .renseignements (secret), Alger, 25 Aout 1947.

2- A.N.O.M., Aix-en–Provence, Boit 4I/33 service de liaisons nord-africain, renseignements (secret) 04 septembre 1947.

3- Alger républicain, 09.08.1947.

- ☜ اللّغة العربية لغة رسمية.
- ☜ حرية العبادة الإسلامية وعودة الأملاك الوقفية للمجتمع المسلم.
- ☜ حذف شرط تصويت المجلس الجزائري بأغلبية الثلثين $\frac{2}{3}$.
- ☜ مجلس الحكومة يجب أن ينبثق عن المجلس الجزائري، ويحظى بسلطات حقيقية وصلاحيات واسعة[1].

ومن البديهي والمنتظر أنّ هذه المطالب ستواجه بالرفض من قبل الحكومة والمستوطنين على حدّ سواء، وهو ما حدث فعلا ودفع النواب المسلمين المستقلين إلى الاستقالة كنوع من الرفض، فلا المستوطنون كانوا مستعدين لقبولها، ولا الحكومة كانت قادرة على تبنّيها، مما أفضى في الأخير إلى تبني الاستقالة كنوع من الرفض والاحتجاج على ما تمّ اعتماده في المشروع الحكومي، وتمت المصادقة عليه في الأخير دون أن يلبّي مطالب هؤلاء النواب المعتدلون، ولو في حدودها الدنيا.

5.2.4-رد فعل الحزب الشيوعي الجزائري :

لم يكن موقف هذا الحزب واضحا بين تقبله للقانون تقبلا حسنا نوعا ما، وبين رفضه جملة، وهو ما ذهب إليه حسين لحول حيث أورد أنّ[2]: "الشيوعين اعتقدوا وحدهم أن القانون ليس سلبيا بالكامل، بالنسبة إليهم فإنّ تأسيس جمعية منتخبة مع تمثيل سياسي، وتعيين مجلس الحكومة من ستة أعضاء بينهم أربعة تنتخبهم الجمعية، والحفاظ على أمرية 07 مارس 1944م، والحقوق المكتسبة -حسب قانون 05 أكتوبر 1946م-، وسلطات الجمعية لاسيما في المجال المالي، وإلغاء نظام أقاليم الجنوب والبلديات المختلطة، والاعتراف بحقوق الصحافة الناطقة باللّغة العربية مثلها مثل تلك الناطقة بالفرنسية، وحقّ المرأة المسلمة في التصويت وترخيص الملكيات الفردية هي أحكام لا يمكن الاستهانة بها".

1- Idem.

2- نقل محفوظ قداش عن حسن الأحول هذا التصريح له في جريدة الحرية بتاريخ 11 سبتمبر 1947م، ينظر:

محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص1029.

في حين اثبت تقرير سري أنّ الحزب الشيوعي الجزائري استغل قضية استقالة المستشارين العامين للعودة للمحادثات من أجل الاتحاد مع حزب الشعب والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1].

وفي الأخير يبدو مفيدا ذكر وصف المؤرخ شارل أندري جوليان لقانون 20 سبتمبر 1947م بأنه "حل وسط"[2] بسبب خاصيته الجديدة التي تنهي خرافة الادماج وتدعو الى تسوية العلاقات بين شعبين يعيشان على أرض واحدة لكنهما متمايزان وذلك في إطار الاتحاد الفرنسي[3]، غير انّه لم يتقبل قبولا حسنا من المستوطنين كما المسلمين، حيث أعتبر المسلمون أن هذا القانون لا يشكّل أي تطور فيما يتعلق بأوضاعهم السياسية والقانونية. ربما رأى جوليان الوسطية في تلك الأحكام التي جاءت تخدم مصلحة الطرفين، كما هو ظاهرها. لكن الحقيقة أن كل طرف ركز على الجانب الذي رأى أنه يمسّ بمصالحه وحقوقه، وخاصة المستوطنين الذين كانوا سادة للجزائر بلا منازع ولم يكونوا مستعدّين للتّنازل عن مصالحهم قيد أنملة، ولذلك ناصبوا بشكل مبدئي العداء لكل مشروع يمكن أن يشكّل خطوة صغيرة في طريق الإصلاح الطويل لترقية الحقوق السياسية والاجتماعية لفائدة المسلمين الجزائريين.

5–مصير القانون وعواقبه:

بعد جدال سياسي وقانوني استنفذت فيه الإدارة الفرنسية جهدا كبيرا، خاصة اجتهادات نخبة القانونين لديها أصبح للجزائر قانون أساسي، وهو ما يسوقنا الى التساؤل عن مصير هذا القانون؟

رغم أنّ المصادقة على قانون الجزائر خلفت استياء عاما سواء في الأوساط المسلمة، أو تلك الأوروبية الا انّ الادارة الفرنسية كانت مدعوة لتنفيذ ما جاء فيه، حتى لا يبق حبرا على ورق ويفقد مصداقيته على غرار القوانين السابقة، خاصة أنّ تطبيقه لن يكون سهلا للاعتبارين الآتيين:

- أن كلمة المسلمين اجتمعت على رفض مضامينه، لأنّه لم يمكنهم حتى من الاستقلال الذاتي في إطار الإتحاد الفرنسي، كما نادى بذلك فرحات عباس.

1- A.N.O.M., Aix-en-Provence, Boit 4I/33, service de liaisons nord-africain (SLNA), renseignements (secret) ,18 Juillet 1947.

2- شارل أندري جوليان، مصدر سابق، ص353.

3- وهو راي اقتبسه من موقف رئيس حكومة الجبهة الشعبية السابق "ليون بلوم" في مقال له نشر في جريدة "لوبوبيلار" بتاريخ 02 اوت 1947م اوردت نصه الكامل جريدة الجزائر، للاطلاع على نص المقال، ينظر:.Journal d'Alger, 05 Aout 1947 -

أمّا الأوروبيين، فرغم كل الضّمانات التي تلقوها من خلال مواد هذا القانون، إلا أنهم مازالوا يتخوفون من سياسة إدماج النخبة المسلمة[1]، ويخشون ما سيحدث في مجلس جزائري مرتقب يكون عدد المسلمين فيه مساويا لهم.

وفي هذا السياق أكد النائب بن شنوف أنّ الأوروبيين تعوّدوا على إدارة شؤون الجزائريين، وأنه يستحيل بأي حال من الأحوال أن يسمحوا لهؤلاء بمشاطرتهم هذه المهمة، حيث خاطبهم قائلا[2]: "الحقيقة أنكم غير متعوّدين على رؤية المنتخبين المسلمين أمامكم في الهيئة الثانية لهم الحق في التعبير عن أفكارهم، فهذا الأمر استثنائي بالنسبة لكم".

لقد كان مطلوبا تطبيق القانون العضوي الخاص بالجزائر بطريقة أو بأخرى، وبكل دقة حسب ما أكدته مراسلة هامة من الحاكم العام للجزائر إلى وزير الداخلية يخبره فيها أن كل الأمور جاهزة لتطبيق القانون، بعد أن طلب الوزير منه في مراسلة سابقة بتاريخ 16 جانفي 1948م ضرورة الإعداد لتطبيق قانون 20 سبتمبر 1947م، وهو ما سيصبح جاهزا حسب الحاكم العام في غضون شهر قبل تكوين واجتماع المجلس الجزائري المستقبلي[3].

أمّا الوطنيون، فعلى الرّغم من اجتماع كلمتهم على رفض مضامين القانون إلا أنهم وجدوا أنفسهم مجبرين على خوض معركة سياسية في إطار القانون للدفاع عن مصالح الجزائريين تحت السقف الذي فرضه هذا التشريع الجديد.

في هذا السّياق، وكأول اختبار، وجد المسلمون الجزائريون أنفسهم أمام انتخابات هامة وجب خوضها لتأسيس مجلس جزائري يمكنهم من خلاله الدفاع عن مصالحهم في حدود ما يتيحه القانون.

1.5-عزل الحاكم العام شاتينو:

تحركت لوبيات المستوطنين مستغلة نفوذها وسلطتها، لإزاحة الحاكم العام السيد شاتينو (Chataigneau)، فقد كان كثير من المستوطنين يلقون عليه جانبا كبيرا من المسؤولية، إذ أتهم بالإفراط في مراعاة مصلحة المسلمين الجزائريين ولم يحسن ترتيب الانتخابات، بل أن غلاة المستوطنين، بسبب نفوذهم في حكومة "روبر شومان"[4]، وبعد

1- Robert Aron et autres, op.cit., p.254.

2- Ibid, p.255.

3- A.N.O.M .Aix-en-Provence, Boite 81F/1152, De l'ambassadeur de France gouverneur général de l'Algérie à Mr. le ministre de l'intérieure objet: application du statut de l'Algérie, 25 Janvier 1948.

4- روبر شومان: رجل سياسة فرنسي، ولد في ليكسامبورغ (luxembourge) سنة 1886م، أصبح نائبا لموسال moselle لفترتين (1919-1940م) و(1945-1962م) من المؤسسين لحركة (M.R.P)، واحد اهم اعضائها، أصبح وزيرا للمالية (1946-1947م)، ثم رئيسا للمجلس الوطني (1947-1948م)، ثم وزيرا للخارجية (19448-1953م)، ثم أصبح رئيسا للبرلمان الأوروبي (1958-1960م):

ضغوط رهيبة، وانتقادات لاذعة وجهوها لهذا الحاكم وإصلاحاته الاجتماعية والاقتصادية التي أعتبرها البعض لصالح الجزائريين المسلمين[1]، وبالتآمر بين "روبي مانبير"- النائب عن قسنطينة والنائب في المجلس الوطني الفرنسي وزير المالية في حكومة "شومان"، وزعيم اللوبي الجزائري في البرلمان الفرنسي،- والذي لعب دورا أساسيا في إبعاد شاتينو الذي وصفه "بالخامل الضعيف أمام جرأة الوطنيين"[2]، كما هاجمه "جاك شوفالييه" من خلال تصريحات صحفية حادة واتّهمه بالتهاون والتقصير، ووصل به الأمر الى حدّ مطالبته بالانسحاب من منصبه قائلا : "هيا إذهب"[3].

ولم تتوقّف هذه الانتقادات عند هذا الحد، فقد وصفه أحد المتشددين وهو رئيس بلدية سكيكدة على صفحة جريدة ليبرالية تسمى ديمكراسي "Démocratie" ب: "شاتينو بن محمد القابر العام للجزائر[4]" وهو ما يعيد إلى أذهاننا ما فعله هؤلاء في سابق عهدهم مع مشروع "موريس فيوليت" حين نعّتوا هذا الأخير بكل النعوت التي تنقص من ولائه لفرنسا والفرنسيين فهو "فيوليت بن محمد" أو "فيوليت العرب".

وكان نجاح لوبي المستوطنين في إقناع الحكومة بإنهاء مهام الحاكم العام إيف شاتينو بمثابة أول مسمار دق في نعش تجسيد مضامين قانون الجزائر على أرض الواقع.

2.5-تزوير انتخابات 1948م:

أكدت انتخابات المجلس الجزائري 11 أفريل 1948م، وانتخابات فيفري 1951م، والانتخابات التشريعية 17 جوان 1951م فشل هذا القانون بسبب التزوير الكبير الذي طال هذه الانتخابات بتواطؤ الإدارة الفرنسية وتحت قيادة الحاكم العام الجديد "نايجلان" حيث لم تنل فيها الأحزاب الوطنية الا أصواتا قليلة[5].

-- ww.larousse.fr/encyclopedie./personnage/robert shuman/143612.

1-Robert Aron et autres, op.cit., p.276.

2- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق، ص968.

3- المرجع نفسه.

4- عبد الحميد زوز، الفكر السياسي للحركة الوطنية، مرجع سابق، ص133.

5- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق، ص871.

المحاضرة 09:

المنظمــة الخاصــة ونشاطــها الثــوري

تمهيد:

تميزت المرحلة (1945-1950م) بازدواجية في النضال لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، فبين نضال شرعي تمثله هذه الحركة، ونضال سري يمثله حزب الشعب الجزائري تقرر تدعيمه بجناح عسكري تحضيرا لعمل مسلح وشيك.

1-نشأتها ونظامها الداخلي:

1.1-نشأتها:

رفع الكثير من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية دعوة صريحة لإنشاء تنظيم عسكري، وألح الكثير منهم على انشاءها خلال الندوة الأولى للحركة في ديسمبر 1946م، الا أن الفكرة لم تنفذ نظرا لإهتمامات الحركة بالعملية الانتخابية، غير أن الفكرة طرحت بشدة في مؤتمرها (الحركة) الأول المنعقد في الفترة ما بين 15-16 فيفري 1947م.

وبعد تجاوز الخلافات الحادة التي ظهرت بين تيار المناضل الأمين دباغين، وتيار الزعيم مصالي الحاج بسبب المشاركة في الانتخابات انتهي المؤتمر الى تشكيل ما يسمى "المنظمة الخاصة"[1].

كان أول اجتماع المنظمة يوم 13 نوفمبر 1947م برئاسة محمد بلوزداد[2] وبدعوة منه وبعد عدة اتصالات مع عدد من المناضلين تم تحديد محاور العمل وهي:

1. المحور الأول: التكوين العسكري، التدريب على الأسلحة والمتفجرات والانضباط وتحديد المناطق.
2. المحور الثاني: التكوين الأيديولوجي حول التربية الروحية والوطنية.

1- المنظمة الخاصة او المنظمة السرية

2- ولد في 03 نوفمبر 1934 بالجزائر العاصمة، أحد قيادي حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، تولى قيادة المنظمة الخاصة بعد تأسيسها سنة 1947م، تولى رفقة المناضل الجيلالي رقيمي هيكلة المنظمة، توفي بعد معاناة مع المرض سنة 1952م.

2.1-نظامها الداخلي:

اعتمدت المنظمة نظاما داخليا تميز بالصرامة والدقة والانضباط الشديد، وتمحور حول ثمانية فصول أو مواد. حددت المسائل الأساسية لنشاطها وعملها وهي: النظام والتجنيد، الاجتماعات، السلوك، التنقلات.[1]

2-الهيكل التنظيمي للمنظمة:

أما على المستوى التنظيمي فقد تكونت المنظمة من قيادة سامية من 05 أعضاء يؤمنون على المستوى الوطني الإدارة التنظيمية، والمسؤوليات الإدارية ومتابعة العمليات المبرمجة، بحيث يكون رئيس المنظمة الخاصة هو المنسق مع إدارة الحزب، وكان أول رئيس لهذه المنظمة هو محمد بلوزداد المناضل القديم في حزب الشعب، الذي استمر في تسييرها الى غاية 1949م، وأعفى بسبب المرض، فأوكلت مهامها لحسين آيت احمد، كما أوكلت مهمة تكوين شباب المنظمة لإطارات نشطة لها قدرة التحكم والتنظيم، وأول من فعل ذلك المناضلون:

- أحمد محساس: الجزائر العاصمة.
- عمار ولد حمودة: القبائل.
- العربي بن مهيدي: الشرق الجزائري.
- حمو بوتليليس: الشمال الوهراني.
- محمد عراب: المتفجرات.
- محمد مروك: الاتصالات.
- جيلالي رجيمي: الجزائر.
- عمار بوداود: القبائل.
- محمد بوضياف: الشمال القسنطيني.

1- للتوسع حول تفاصيل النظام الداخلي للمنظمة ينظر:

- Claude Collot –Jean Robert Henry, op-cit., pp.268-269.

وكذلك: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص ص1315-1316.

- عبد الرحمان العيد: الجنوب الوهراني.

- عمار بن محجوب: مصلحة الاستعلامات.

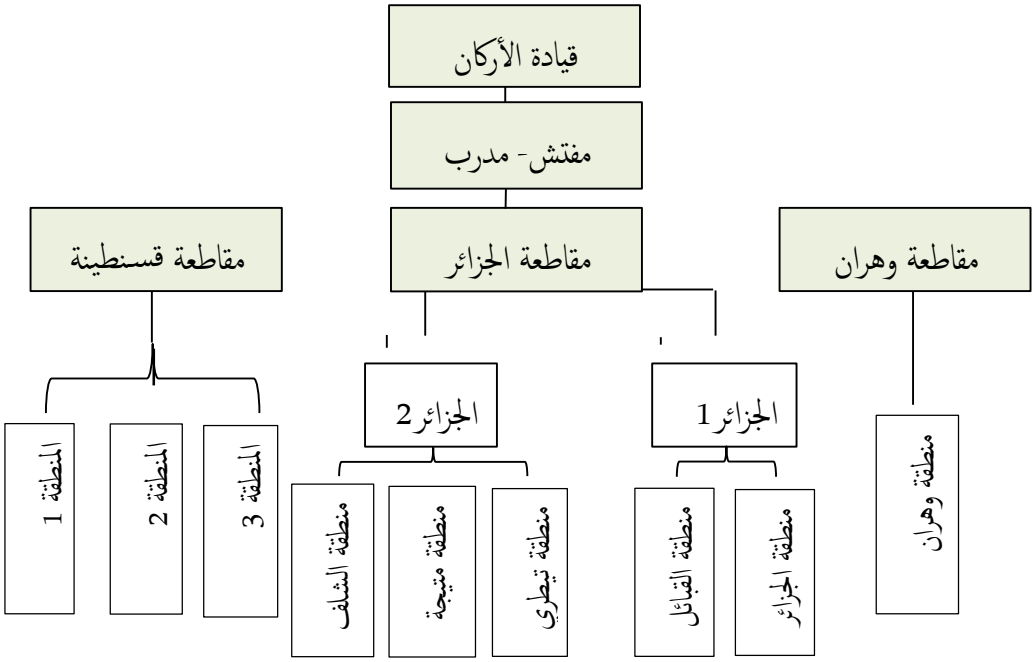

مخطط لهيكلة المنظمة الخاصة

أما على مستوى القيادة العليا فقد تغيرت 03 مرات قبل اختفائها سنة 1950م وذلك كما يلي[1]:

- القيادة العليا: الرئيس محمد بلوزداد.
- المفتش والمكون العسكري: رجيمي جيلالي.
- رؤساء المقاطعات:
  - الجزائر العاصمة+ متيجة +تيارت: رجيمي جيلالي.
  - الجزائر(**) +الشلف: محمد مروك.

1- محفوظ قداش، مرجع سابق، ص1318.

- القبائل: آيت احمد.
- وهران: أحمد بن بلة.
- قسنطينة: محمد بوضياف.

▪ القيادة العليا الثانية: (1947-1948م) ⇦تراسها حسين آيت احمد

▪ القيادة العليا الثالثة: جويلية 1949⇦ ترأسها أحمد بن بلة.

3-شروط الانضمام للمنظمة:

نتيجة لخصوصية المنظمة الخاصة كونها جهاز تنبه عسكري، فقد روعي أثناء تكوينها جملة من الشروط والمزايا التي يجب أن تتوفر في العضو المجند، لذا فالانتساب اليها لم يكن شيئا سهلا وألزمت الشروط التالية:

أولا: الطاعة: فيجب طاعة صاحب الرتبة العسكرية الأعلى في التنظيم، وتنفيذ الأوامر دون مناقشة، وتقع المسؤولية على عاتق من أصدر الأمر.

ثانيا: التجنيد: يكون التجنيد على نطاق ضيق لمراعاة نوعية المناضلين.

- ان الشخص المجند يجب أن تتوفر فيه جملة من الشروط هي: الايمان، الأمانة، الشجاعة، النشاط، الاستقرار، القدرة النفسية.
- فترة التجنيد غير محددة.

ثالثا: الاجتماعات: ضرورة حضور جميع العناصر مع ابداء تحية للرؤساء.

رابعا: السيرة الحسنة لكل أعضاء ومسؤولي المنظمة الخاصة.

خامسا: العطل تكون بتصريح حسب الحاجة.

سادسا: المخالفات والعقوبات: هناك أنواع من المخالفات[1]:

- مخالفات بسيطة: التخلف عن الاجتماعات، الكسل، الإدارة السيئة، التهاون في الخدمة والسيرة السيئة.

1- مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة نوفمبر 1954م (1947-1954م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص137.

- مخالفات كبرى: وتشمل العصيان والانهزام وتقديم تقارير كاذبة.
- مخالفات خطيرة جدا: وهي الخيانة والهروب واقتناء السر للعدو والأقارب.

أما العقوبات وهي كما يلي:[1]

- عقوبة المخالفة البسيطة: توبيخ وخلع الرتبة.
- عقوبة المخالفة الكبيرة: الفصل النهائي.
- عقوبة المخالفة الخطيرة جدا: حكم الإعدام.

4-التكوين والتسليح:

يتلقى المناضلون في المنظمة الخاصة تدريبا عسكريا على شكل دروس نظرية وتطبيقية، ويتم التركيز فيها على أسلوب حرب العصابات، كما تجرى عمليات تدريب على المستويين النظري والتطبيقي وتشمل عمليات استخدام السلاح، وكيفية وضع المتفجرات واستعمال أجهزة الاتصالات، والقيام بتدريبات في الجبال، ويكتمل التكوين الفني بدروس في التربية الذهنية والنفسية وككل التنظيمات السرية فقد تكونت المنظمة الخاصة من أربع تشكيلات أساسية هي: الاستعلامات، الاتصال، المتفجرات، التضامن.

أما عن عدد أفرادها الحقيقي، فقد اختلفت التقديرات، فحسب شهادات بعض المناضلين البارزين في المنظمة فقد تراوح العدد من 2000 الى 5000 عضوا كانوا مهتمين لضرب العدو بقوة وبسرعة.

أما عن التسليح فقد واجه أعضاء المنظمة صعوبات جمة في بداية تكوينها، لكن تكاثف جهود أعضائها مكن من الحصول على مجموعة من الأسلحة الخفيفة الأمريكية والبريطانية، والتي اقتناها مناضلو الحزب خلال نزول الحلفاء سنة 1942م، هذا زيادة على شراء بعض الأسلحة من الخارج وتمويلها عن طريق الاشتراكات التي كان يدفعها أعضاءها. هذا بالإضافة الى جمع التبرعات من المواطنين لشراء الأسلحة.

1- مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 153.

5-التحضير للعمل المسلح:

بقيت العمليات العسكرية التي قامت بها المنظمة بسيطة وسريعة نتيجة نقص الوسائل والامكانيات ويمكن ذكر أهمه كما يلي[1].

- تصفية بعض الخونة من أذناب الاستعمار.

- تفجير تمثال الأمير عبد القادر: حيث أوكلت المهمة لخمسة من المناضلين بقيادة محمد ماروك لكن العملية فشلت.

- حماية المناضلين من مضايقات الشرطة: وذلك عن طريق جهاز التضامن وهدفه حماية المناضلين المطاردين من الشرطة، فقد انتقل كثير من المناضلين الى مناطق نائية والى الجبال هربا من الشرطة.

- منع مناضلي المنظمة من الاستقالة، فقد تمت عمليات هامة للسيطرة على المناضلين الذين تركوا العمل في المنطقة أو الذين كانت تحوم حولهم الشكوك بتسريب معلومات تخص الجهاز الى أجهزة الأمن.

- الهجوم على البريد المركزي بوهران (5-6 أفريل1949م):[2]

أمام الوضع المالي المتدهور لأسباب كثيرة، قرر أعضاء المنظمة الاعتماد على قوتهم الذاتية، وذلك بالهجوم على المؤسسات العامة للحصول على الاعتمادات المالية اللازمة، وقد وقع الاختيار على بريد وهران. حيث قام بهذه العملية كل من: أحمد بن بلة، بوشايب، سويداني بوجمعة، حداد عمار، ابن زرقة خيضر، وقد تمت العملية بنجاح وتم الحصول على 03 ملايين و170 ألف فرنك.

6-اكتشاف المنظمة ومصير أعضائها:

ان العمليات التأديبية التي كانت تقوم بها المنظمة ضد كل من خرج عنها أو قدم استقالته، شكل أحد الأسباب الرئيسية لنهايتها، خاصة وأن هؤلاء المستقلين كانوا يلجؤون للبوليس لحمايتهم وتزويدهم بمعلومات هامة عن نشاط المنظمة، لاسيما وأن الشرطة الفرنسية كانت واثقة من وجود المنظمة وأن العمليات التخريبية التي تحدث كانت من تدبيرها.

1- محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، مصدر سابق، 213.

2- للتوسع حول هذا الهجوم ينظر: بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، مصدر سابق، ص ص207-208

وبحلول سنة 1950م، ونتيجة لحادث عابر، أمسكت الشرطة الفرنسية بأول خيوط هذا التنظيم، وذلك عندما قامت مجموعة من المناضلين بعملية تأديبية ضد أحد مناضلي المنظمة وهو "خياري عبد القادر" الذي حامت حوله شكوك فيما يخص تزويد الشرطة الفرنسية ببعض المعلومات عن المنظمة وكلف "العربي بن مهيدي" للقيام بالعملية، حيث قام مع مجموعة من العناصر بالقبض عليه غير أنه استطاع الإفلات بعد أن أصيب بجروح بليغة، وقام بإبلاغ الشرطة في مدينة تبسة، وكان ذلك في 18 مارس 1950م حيث تمكنت الشرطة من إيقاف أصحاب العملية واكتشاف أسلحة لديهم[1].

وعلى أثر هذه العملية اكتشفت خلايا المنظمة في جميع أنحاء الوطن وتم حجز كميات الأسلحة، وتوقيف مجموعات كبيرة من مناضليها في كل القطاعات.

7-نتائج اكتشاف المنظمة الخاصة:

إن اكتشاف المنظمة الخاصة خلق نتائج سلبية على نشاط المنظمة في ذاتها وبالتالي العمل الثوري، والنشاط السياسي لحركة انتصار الحريات، ومن أهم هذه النتائج ما يلي[2]:

- تسليط قمع شديد على الموقوفين منهم ابن بلة، رجيمي مصطفى وبعض قادة المناطق كبن بولعيد، ديدوش مراد، رابح بيطاط، ابن طوبال وكثير من المناضلين الاخرين.
- احتدام الصراع بين أجنحة الحزب (حزب الشعب السري) وأعضاء حركة الانتصار الشرعية.
- اعتقال كثير من مناضلي حركة الانتصار في مناطق مختلفة من القطر الجزائري.

وفي فيفري 1951م عقدت اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية اجتماعا اعترفت فيه بأن تكوين المنظمة جاء في توقيت غير مناسب على اعتبار أن شروط العمل العسكري لم تتوفر بعد، وأمام هذا قرر الحزب حل المنظمة مؤقتا.

1- محفوظ قداش، مرجع سابق، ص1147.

2- بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 191.

عموما فان تكوين المنظمة الخاصة كان عملا بارزا وبطوليا، وحلها لم يكن أبدا دليلا على التراجع، بل كان يمثل انطلاقة جديدة هدفها التنظيم والتحضير قبل الانطلاق لعمل ثوري مسلح هدفه التحرير النهائي من قيود الاستعمار.

المحاضرة 10:

جذور الأزمة وأسبابها

تمهيد:

يكاد يحدث الاتفاق في المصادر التاريخية المتوفرة حول موضوع الحركة الوطنية الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م على ان الأزمة المزمنة التي عصفت بهياكل حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (M.T.L.D)، خلال مؤتمرها الثاني الذي انعقد أيام 4، 5، 6 افريل 1953م لم تكن وليدة حينها بل كانت نتيجة خلافات ومشاكل متراكمة وأزمات سابقة بقيت دون تسوية، بل زادت تعقيدا بإتضاح مسائل جوهرية في طبيعة الصراع بين مصالي الحاج وانصاره، وأعضاء اللجنة المركزية[1]، والتيار الثالث من دعاة الكفاح المسلح (الأعضاء القدماء للمنظمة الخاصة)، الذي اتخذ موقفا معارضا من التيارين الأوليين (المصاليين والمركزيين)، وهو السياق الذي أدخل الحركة في دوامة الخلافات والصراعات والانقسام أو ما يصطلح عليه في المصادر التاريخية الوطنية ب"أزمة حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية".

وهو ما يقودنا الى طرح الاشكال التالي:

*ماهي أسباب هذه الأزمة؟ وفيما تمثلت تداعياتها على نشاط الحركة الوطنية؟

1-بوادر الأزمة وأسبابها:

1.1-بوادر الأزمة (جذورها): (ندوة الإطارات ببوزريعة):

تعود بدايات الأزمة حسب المؤرخين[2] المعاصرين لها الى الاستراتيجية الجديدة التي انتهجها الزعيم مصالي الحاج رغم تصلب موقفه واصراره على القطيعة بعد مجازر الثامن ماي 1945م مع النظام الاستعماري، والرفض التام لكل

1- أهم أعضاء اللجنة المركزية للحركة هم: حسين لحول، مصالي الحاج، شوقي مصطفاي، احمد بودة، حسين عسلة، جمال دردور، محمد خيضر، محمد لمين دباغين، أحمد مزغنة، مسعود بوقادوم...

ينظر القائمة كاملة في: بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، مصدر سابق، ص461.

2- منهم مثلا المؤرخ والمناضل في الحركة أحمد محساس، وكذلك المناضل أحمد يوسفي.

شكل من أشكال التساهل، وفي مقدمتها مطية الانتخابات التي أصبحت لعبة سياسية تحترف الإدارة تزوير نتائجها لصالحها.

ومع ذلك، فان التطورات السياسية الداخلية[1] والخارجية قد فتحت باب المشاركة في العملية الانتخابية، في محاولة لاتباع طريق الشرعية وطرح القضية الجزائرية في البرلمان الفرنسي وهي الفكرة التي حفزه اليها الأمين العام للجامعة العربية "عبد الرحمان غرام باشا" الذي التقاه بباريس[2] ونصحه "باتخاذ البرلمان الفرنسي منبرا سياسيا لتمرير خطابه من خلال النواب المنتخبين والمؤهلين بصفة رسمية[3]"

لقد دفعت هذه المستجدات مصالي الحاج خلال هذه الفترة الى الانشغال بمسألتين هامتين:

☜ العمل من أجل الاعتراف بشرعية حركته والموقف الذي يجب اتخاذه من الانتخابات القادمة[4].

☜ خوض معركة سياسية بعد تسع سنوات من الغياب، وعدم احتكاكه بقادة حزب الشعب السري الجدد ولأن مصالي الحاج كاريزما فذة، تملك قدرات الاقناع وتعطي انطباع الهيبة والسلطة خاصة المعنوية، فقد فرض هذه الأيديولوجية الجديدة أو "المجازفة الانتخابية" كما سماها المناضل يوسف بن خدة[5]، واعتبرها محفوظ قداش أنها – المشاركة في الانتخابات–من بنات أفكاره[6]، وبعد الحاح شديد منه ورغبة في طرق هذا التوجه الذي اعتبره فرصة شرعية وقانونية لمواصلة النضال.

1- المقصود هنا: مشاركة الاتحاد الديمقراطي في الاستحقاقات الانتخابية (الانتخابات البلدية والمجلس التأسيسي، سنوات 1945-1946م).

2- التقاه بباريس في طريق عودته من منفاه في الكونغو برازفيل.

3- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، مصدر سابق، ص162.

4- تم مناقشة هذه القضايا في لقاء عرف بندوة الإطارات التي انعقدت ببوزريعة بالقرب من اقامة مصالي، ونعتبر هذه الندوة تأسيسية للحركة حضرها أبرز إطاراتها.

5- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، مصدر سابق، ص460.

6- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص101.

لم يجد أعضاء اللجنة المركزية وفي مقدمتهم حسين لحول[1]، والأمين دباغين[2]، وسيلة لتجنب مجابهة الزعيم مصالي الحاج، وتداعيات ذلك على الحركة، الا الرضوخ والاستسلام لإرادة المشاركة وقبول هذا التحول الخطير حفاظا على وحدة الشعب، وهو ما أكده المناضل عبد الحميد مهري بقوله "ان مسألة المشاركة في الانتخابات لم تكن بالأمر الهين أو السهل خاصة بعد المجازر الرهيبة التي عرفتها الجزائر في ماي 1945م، فهذا التحول الخطير أحدث تصدعا داخل الحركة، وأمام إصرار مصالي الحاج الشديد والحاحه رضخت اللجنة المركزية لرأيه ماعدا حسين لحول.

وبعد رفع التحفظات عن الحزب المنحل (حزب الشعب) تحت غطاء حركة الانتصار من أجل الحريات، شاركت الحركة لأول مرة في الانتخابات التشريعية (البرلمانية) بتاريخ 10 نوفمبر 1946م الأولى في الجمهورية الفرنسية الرابعة، وتحصلت الحركة على خمسة مقاعد من أصل خمسة عشر مقعدا مخصصة للهيئة الانتخابية الثانية.

ورغم هذه الانتصارات الانتخابية، الا أن الأزمة حول فكرة الانتخابات ظلت مستمرة ضد كل من وافق على العمل في ظل الشرعية الاستعمارية، وهو الأمر الذي تطلب عقد مؤتمر لأجل مناقشته وحسمه بصفة نهائية تجنبا للصراع المتواصل ورغبة في توحيد صفوف إطارات ومناضلي الحزب.

2.1-مؤتمر 15،16 فيفري 1947م وقراراته (تعميق الخلاف):

استمر الخلاف حول المسألة الانتخابية من الرفقاء وتحول من مسألة عادية مطروحة للنقاش الى صراع حمل في طياته اختلافات شديدة في تحديد الرؤى والتصورات السياسية بين ثلاثة تيارات:

- التيار الأول: مؤيد للعمل الشرعي (المشاركة في الانتخابات).
- التيار الثاني: معارض للعمل الشرعي بسبب السياسة الاستعمارية.
- التيار الثالث: يؤيد المشاركة السياسية كغطاء للمشروع الثوري الذي تم الاستعداد له.

1- قامت الحركة واعضاؤها بنشاط كبير وجبار للحصول على المقاعد الخمسة رغم حملة التزوير الكبرى التي اطالت العملية وضغوط الإدارة الفرنسية المختلفة

2- محمد الأمين دباغين .ولد سنة 1917.بم بمدينة شرشال، درس بثانوية البليدة خلال سنوات 1931-1934م، ثم تخرج من معهد الطب بجامعة الجزائر، انخرط في صفوف حزب الشعب وعمره 20 سنة، رفض التجنيد خلال الحرب العالمية الثانية، شارك في تحرير بيان الشعب الجزائري وفي تأسيس حركة أحباب البيان والحرية ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب سنة 1946م، وشخصية محورية في مؤتمر حركة الانتصار الأول، فاز بالانتخابات في 10 نوفمبر 1946م متراسا قائمة الحركة، اعتقل سنة 1955م، وبعد الافراج عليه التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني، تولى مناصب قيادية فيها خاصة الوفد الخارجي، بعد خلافات مع بعض قادة الحكومة المؤقتة، انسحب من الحياة السياسية وتفرغ لمهنة الطب، توفي يوم 20جانفي 2003م، ينظر، عبد الحميد زوزو، ج1، مرجع سابق، ص879.

انعقد المؤتمر في 15 فيفري 1947م، وبصورة سرية في بلكور بالجزائر العاصمة[1]، وقد حضره حوالي 55 مؤتمرا وفقا لما ذكره المناضل عمر أوصديق[2]، أما يوسف بن خدة فقد أورد رواية محمد عصامي الذي أثبت 54 عضوا مشاركا[3] وقد أخذ هذا الرقم هو بدوره عن محمد بلوزداد –رئيس المنظمة الخاصة–

وبناء على شهادات أعضاء آخرين يكون عدد المشاركين 60 عضوا[4] يميل عشرون منهم الى وهران، الجزائر، قسنطينة، والقبائل، بينما يتألف الباقون من أعضاء في الجهاز.

جرت أعمال المؤتمر يومي 15و16 فيفري 1947م، وأعتبر حدثا كبيرا من طرف أعضاء اللجنة المركزية على عكس مصالي الحاج الذي كان يرى أن هذا المؤتمر "...انعقد في جو من الحذر وتصفية الحسابات، لم تجر دراسة جدية لأي من المشاكل والأحداث السابقة، وكان الأمر يتعلق بالأحرى بدسائس وصراعات أجنحة وسباق على السلطة..."[5].

ان الجو العام للمؤتمر ساده التوتر وشدة الخلاف والمناقشات الحامية والانتقاد الشديد والعبارات اللاذعة ضد إدارة الحزب التي تحملت مسؤولية حوادث 8 ماي 1945م، وكذا مسؤولية اتخاذ قرار المشاركة في الانتخابات.

غير أن حنكة المناضل "شوقي مصطفاي"[6] مكنته من تبرير موقف الإدارة بالنسبة لما حدث خلال حوادث 8 ماي 1945م، كما تولى المناضل حسين لحول مهمة الرد على قرار المشاركة في الانتخابات ليخلص الى اقناع المشاركين بأن المشاركة في العملية الانتخابية باتت ضرورة استراتيجية.

1- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع، تر، قيصر داعر، ط1، مؤسسة الانتخابات العربية، بيروت لبنان 1983، ص42.

2- المصدر نفسه، ص42.

3- بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص463.

4- أورد يوسف بن خدة في ملحق كتابه جذور أول نوفمبر قائمة اسمية للمؤتمرين غير أنه ذكر أن ما تم تأكيده لم يتجاوز 45 اسما.

5- محمد حربي، مصدر سابق، ص42.

6- شوقي مصطفاي: ولد في 05 نوفمبر 1919بالمسيلة، ترعرع في مدينة البرج، وتلقى تعليمه الأول فيها، زاول دراسته الثانوية بمدينة سطيف، انخرط في نجم الشمال وهو طالب في كلية الطب بجامعة الجزائر، ثم عضوا في جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا ثم عضوا في حزب الشعب، واصل دراسته في مدينة تولوز بفرنسا وأشرف على فيدرالية الحزب بها، تولى مهام كثيرة، ساهم في الاعداد للحكومة المؤقتة، ثم تولى شعبة الدبلوماسية في تونس، عمل بعد الاستقلال في مستشفى مصطفى باشا الجامعي لتفاصيل أكثر عن حياة هذا المناضل ينظر:

عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962م)، تر عالم مختار، دار القصبة، الجزائر،2007، ص343.

كما تجادل المؤتمرون حول أساليب الكفاح، ودارت مناقشات حول هذه القضية من شتى الجوانب وبالنظر للتداعيات المرتقبة ليتدخل المناضل حسين لحول من خلال تقرير تقدم به بإسم القيادة انتهى من خلاله الى[1]:

- ضرورة الاحتفاظ بالتنظيم الأم تحت غطاء ح.ا.ح.د.

- التحضير للكفاح المسلح وتجسيده بإنشاء تنظيم شبه عسكري يسمى "المنظمة الخاصة"(O.S)[2].

- اعتبار المشاركة في الانتخابات وسيلة من وسائل الكفاح على أن يخضع استعمالها للظروف التي قد تقتضي المشاركة حينا والمقاطعة حينا آخر.

- تتولى حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية مهمة تأطير مختلف فئات الشعب من شبيبة وعمال وطلبة ونساء في منظمات وطنية أو جماهيرية تابعة للحزب.

2-أسبابها:

استمر الخلاف حول قضية المشاركة في الانتخابات لسنوات متتالية -بالرغم من الفصل فيها في مؤتمر فيفري- خاصة وأن المشاركة لم تكن دائما إيجابية، فقد كان الفوز في الانتخابات البلدية 1947م مكسبا وحجة لدعاة العمل الشرعي العلني في الحركة، لكن التزوير الذي رافق انتخابات الجمعية الوطنية الجزائرية (المجلس الوطني الجزائري) سنة 1948م، ووافق أيضا الانتخابات الموالية لعام 1949م، وهو ما جعل الأصوات المعارضة تتعالى من جديد بسبب الكلفة المادية الباهظة للانتخابات وتعرض عددا كبيرا من مرشحي الحركة للاعتقال والسجن والغرامات المادية التي سلطت خاصة على كل من حسين لحول والحاج محمد شرشالي وهو ما جعل مسألة الانتخابات محرك الخلاف الذي

1- للاطلاع على تفاصيل هذه القرارات ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص45.

ينظر كذلك: Abderrahmane kioune, moment du mouvement national (texte et position , éduction dahlab, Alger, 2009

وكذلك محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص ص1043،1042

2- يرى محمد حربي ان اتخاذ قرار انشاء المنظمة الخاصة فرصة جيل جديد من المناضلين مقابل تنازلهم لخصومهم من الرعيل الأول (مصالي وأنصاره) والسماح لهم بالمشاركة في، ينظر تفاصيل أكثر في:

- محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح المتلوني، موفم للنشر، 1994، ص57.

تطور الى صراع بسبب اختلاف الرؤى والتطورات السياسية، وحتى الطموحات الشخصية والمنافسة على القيادة والزعامة في الحركة[1].

1.2-مشكلة (أزمة) الأمين دباغين: 1947-1949م:

برز محمد الأمين دباغين[2] كشخصية محورية في المؤتمر الأول لحركة الانتصار-كان على رأس حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية -، ساهمت الانتخابات التشريعية 10 نوفمبر 1946م في التعريف بجماهير خاصة في قسنطينة التي كان مرشحا بإسم الحركة وقد أصبح من الناحية العملية أمينا عاما للحزب[3].

كان طالبا ممتازا وموهوبا في الرياضيات والعلوم الدقيقة، وتألق في صفوف حزب الشعب وخلال الحرب العالمية الثانية، ذو ثقافة واسعة وتفكير جيد وصفه المناضل آيت احمد بقوله "... لقد كان الدكتور دباغين رجلا مثقفا ولم يكن رجل فكر فقط بل كان رجل عمل، كما كانت له قدرات فائقة في التحليل والمعرفة ..."[4].

أصبح دوره بارزا في الحركة خاصة بعد انتخابه عضوا في مكتبها السياسي[5]، كان يؤمن بان المعضلة الكبرى في هذا الحزب-حزب الشعب- هي انعدام الأيديولوجية وهو بذرة الخلاف بينه وبين مصالي، والذي بدا واضحا في ندوة الإطارات المنعقدة في 1946م بسبب المسألة الانتخابية[6]، غير ان هذا الموقف(الخلاف) بدا واضحا خلال المؤتمر الأول للحركة- فيفري 1947م- اذ ان السياسة الجديدة التي حاول بعض القادة فرضها كمنهج داخل الحركة تسببت بشكل مباشر في حدوث المواجهة بين هيئة القيادة وفي مقدمتها مصالي الحاج والدكتور دباغين ليقرر الابتعاد بشكل رسمي عن الحركة وينقطع عن حضور جلساتها والمشاركة في نشاطات القيادة. كما امتنع عن تقديم التقارير عن نشاطاته

1- سعاد يمينة شبوط، حركة انتصار الحريات الديموقراطية (M.T.L.D)1945-1954م، من الأزمة الى القطيعة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع08، 2016، ص.136.

2- سبق التعريف به.

3- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، مصدر سابق، ص.179.

4 -HOCINE Ait Ahmed، mémoires d'un combattant (l'espoir d'indépendance 1942-1952) éditions barzakh, Alger, octobre 2002, p.95. وهو الوصف الذي أكده المؤرخ: عبد الرحمن عقون ص.282

5- تكون المكتب السياسي من المناضلين يرأسهم مصالي الحاج والأمين دباغين وبن جلول واحمد بودوة ومحمد بلوزداد وحسين ايت احمد، هم أبرز الاعضاء بالإضافة الى عمر اوصديق ومحمد بن محل ومبارك فيلالي وشوقي مصطفاوي، مسعود بوقادوم ومحمد خيضر واحمد مزغنة.

6- تشير بعض المصادر ان سبب الخلاف هو تقديم دباغين لمشروع ثوري لقيادة الحزب التي تحفظت على الموضوع ولم تبد موقفا واضحا.

النضالية في البرلمان الفرنسي، الا انه لم يتوقف عن توجيه تهمه للمسؤولين بإدارة الحركة وفي مقدمتهم مصالي الذي اتهمه بالسكر والزنا[1].

وفي ذات السياق يؤكد المؤرخ محفوظ قداش ان طبعه الحاد وتكوينه السياسي وثقافته الواسعة كانت سببا مباشرا لتعارضه مع اغلبية المسؤولين الذين يشكلون القيادة، كما طالب بالسلطة التامة بغرض تقويم الحركة[2].

في حين أكد المناضل احمد محساس بأن لمين دباغين لم يستقيل بل أقيل (فصل) من قبل اللجنة المركزية سنة 1949م، بسبب توقفه عن نشاطه اليقين وبعد ان ذاق ذرعا من القلاقل التي أثارها بعض المسؤولين، كما كان أيضا ضحية نظرته الشخصية بخصوص ممارسة المسؤوليات[3].

إن المواقف المتصلبة للمناضل دباغين وقوة شخصيته لم تمنع محاولات بعض قادة الحركة اعادته لصفوف الحركة حيث تشكلت لجنة متكونة من محمد بلوزداد، بن يوسف بن خدة، احمد بودا، مصالي الحاج لكنه رفض مقابلتهم، ثم قام مرة أخرى احمد بودة بزيارة له وطالبه باسم قيادة الحركة بتوضيح موقفه والا سيتم فصله فأجابه دباغين بقوله "اذن فالحرب بيننا"[4].

وبين الإقالة والاستقالة أكد المؤرخ بنجامين سطورا انه تمت اقالته في 1949م للأسباب التالية[5].

1- التشويش ورفضه استعمال حصانته كنائب لصالح الحركة.
2- لمين دباغين كان مناضلا حيويا هدفه تحسيس الجماهير بفكرة الجزائر المستقلة معتقدا انه قد آن أوان المرحلة الثانية دون تأجيل العمل الثوري المباشر[6].
3- اما مصالي الحاج فكان يرى أن وقت الثورة لم يحن بعد.

1- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، مصدر سابق، ص180.

2- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص1088.

3- احمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954م، مرجع سابق، ص326.

4- عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معطر، ج3، مرجع سابق، ص110.

5 -Benjamin Stora, Messali Hadj, 1898-1974, pionnier du nationalisme algérien, éditions le harmattan, paris, 1991, pp.204-205.

6- وجد دباغين نفسه معزولا بين الجماهير: اتجاه وسط: مصالي، لحول، احمد مزغنة، بن خدة، واتجاه يميني مثله: مصطفاوي، الحاج شرشاي، عمراني.

وهكذا شكل برنامج الحركة ومبادئها ومطالبها جوهر الخلاف، والذي اعتبره دباغين انحرافا حقيقيا وخطيرا على نهجها وهو ما أشار اليه المؤرخ مصطفى الاشرف بقوله "لقد انخدع كثير من المناضلين الشباب في الحزب الذين ناضلوا في السرية حتى سنة 1946م، بالسياسة البرلمانية-الانتخابات-والتخلي عن المبادئ والتنظيم وانسحبوا لترك المجال للقادمين الجدد مرشحين متمكنين"[1].

واكد المناضل احمد محساس هذا الكلام بقوله" هكذا صار الجناح الأكثر ثورية في إدارة الحزب ضعيفا، بعد ان غادرته العناصر ذات المواقف الراديكالية، وفي المقابل راحت العناصر المعتدلة (التي ستعرف فيما بعد بالمركزيين)، تدعم توجهها وتحكم قبضتها على الجهاز المركزي للحزب"[2].

ان هذه الأزمة كانت عبارة عن صراعات وخلافات حول السلطة ضربت وحدة الحزب وزعزعت قوته كون أطراف الخلاف هي إطارات الحزب وركائزه، كما القت به في دوامة الأزمات المتتالية والتي اضعفت مكانته وشتتت أهدافه على غرار ما سمي الأزمة البربرية.

2.2-الأزمة البربرية: المؤامرة البربرية[3]:

تعرضت الحركة في سنة 1949م الى أزمة معقدة لا تقل خطورة عن الأزمة الأولى-دباغين-وقد اعتبرها الكثير من المؤرخين من الأزمات التي مهدت للأزمة الكبرى كما تعد منعطفا حاسما في مسيرة حركة الانتصار من أجل الحريات الديموقراطية لارتباطها بأعقد قضية في تاريخ الحركة الوطنية وهي قضية الاستقطاب الجهوي والهوية في حد ذاتها[4].

يعود ظهور النزعة البربرية[5] في صفوف حزب الشعب-حركة الانتصار الى سنة 1946-1947م، ففي تلك الفترة قررت جماعة من المناضلين الشباب المنحدرين من منطقة القبائل بعد ان راعهم ما رأوا من مجازر رهيبة في ماي

1- مصطفى الاشرف، الجزائر الامة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص22.

2- احمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر، مصدر سابق، ص326.

3- تسمى أيضا بالنزعة البربرية (الحركة البربرية).

4- سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص139.

5- لتتبع بدايات ومسار مناضلي منطقة القبائل (الحركة البربرية) في صفوف حزب الشعب، ينظر محمد حربي، حزب جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص ص61-69.

1945م، الالتحاق بالمعاقل الجبلية وهو ما ينم عن مشاعرهم الوطنية الجياشة على حد تعبير المناضل بن يوسف بن خدة[1].

وقد برز من بين هؤلاء الشباب: علي العيمش، حسين آيت احمد من ثانوية بن عكنون، وعمار ولد حمودة[2]، وعمر اوصديق من مدرسة المعلمين ببوزريعة، كان هؤلاء على صلة مع المناضل في صفوف حزب الشعب "واعلي بناي"[3] مشكلين ما يعرف بنواة الفريق ذي النزعة البربرية واهم أعضاء اللجنة المركزية لحركة الانتصار[4].

وترجع أسباب هذه الأزمة حسب بعض المصادر الى انتخاب رشيد علي يحي[5] لقيادة فيدرالية الحركة بفرنسا خلال مؤتمرها الذي انعقد في شهر نوفمبر 1948م بدعم من واعلي بناي، وعمر ولد حمودة وهما من أبرز زعماء الدعوة البربرية حيث قاما بتقديم اطروحات حول الهوية وطبيعة الدولة الجزائرية[6].

وفي مقابل ذلك شرع اليساريون في العمل من أجل انشاء "حركة شعبية للبربرية" أقر أعضاء اللجنة الفيدرالية بأغلبية 28 صوت من جملة 32 صوت استعمال القوة ضد اللجنة المركزية للحزب ورفض أي فكرة لاعتبار الجزائر

1- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، مصدر سابق، ص 236. طالب واعلي بناي بعد احداث ماي 1945م بإنشاء منطقة موحدة لجميع السكان المتكلمين بالقبائلية ولكن اللجنة المركزية لحزب الشعب رفضت، ينظر:

- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي 1997، ص318.

2- عمار ولد حمودة: من القبائل الكبرى أنظم الى حزب الشعب الجزائري، عضو اللجنة المركزية(1947-1949)، أنظم الى مراكز المقاومة في 14 ماي 1954م، ثم التحق بجبهة التحرير، تم اغتياله خلال الحرب بسبب مواقفه ابان الأزمة البربرية، ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص333.

3- واعلي بناي: مسؤول حزب الشعب في منطقة القبائل 1943م، عضو في اللجنة المركزية لحركة الانتصار 1947م، وعضو في جبهة التحرير سنة 1955م، والده فلاح صغير لاحقته الشرطة الفرنسية بعد ماي 45، نظم حملة لجمع الأموال لشراء السلاح للمنظمة الخاصة، تم طرده من حركة الانتصار لميوله للحركة البربرية، توجه الى فرنسا محاولا انشاء حزب تقدمي التحق بجبهة التحرير واغتيل سنة 1957م.ينظر:

-Benjamin Stora, dictionnaire biographique des militants algériens (1954-1962), éditions l'harmattan, Paris 1985, p.233.

4- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، مصدر سابق، ص240.

5- رشيد علي يحي: اسمه الكامل محند سيد علي المدعو رشيد أحد المتخرجين من الكنيسة النصرانية، عرف بمواقفه العدائية للعروبة " الجزائر ليست عربية..."، ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص333.

6- لتفاصيل أكثر حول هذه النزعة ينظر: محفوظ قداش، مرجع سابق، ص ص1086-1087.

واحمد بن نعمان، فرنسا والاطروحة البربرية (الأهداف، الوسائل والبدائل)، دار الامة للنشر، الجزائر، 1997. ودراسة هامة حول الأزمة بعنوان:

Abd Emmam Ali Yahia, la crise berbère de 1949, barzakh, Alger, 2013.

عربية إسلامية[1]. واتسعت الأزمة حين فتح حزب الشعب اكتتاب من أجل فلسطين، حيث اعترض على ذلك رشيد علي يحي ومن الدفاع عن النزعة البربرية سرعان ما جرى الانزلاق الى العداء لكل ما هو عربي، وراح التطرف يتغذى من التطرف[2].

وقد حظيت هذه الحركة البربرية بنوع من المساعدات والدعم من الحزب الشيوعي الجزائري، والحزب الشيوعي الفرنسي وخلاصة هذا الدعم ما عرف " بنظرية البوتقة" التي جاء بها رئيس الحزب الشيوعي "موريس توريز" (Morris Toreize) الذي يذهب في قوله "بأن الأمة الجزائرية لم تكن موجودة في السابق وهي اليوم في طريق التكوين من العرب والقبائل واليهود والمالطيين والاسبان والفرنسيين وغيرهم..."[3]. لقد اخذت هذه الأزمة منحنى خطير، وهو ما نبه اليه المناضل "احمد بودة" في مؤتمر زدين[4] الذي واجه آنذاك معارضة شديدة من قبل حسين آيت احمد وعمر ولد حمودة وعلي بناي. غير ان قيادة الحركة سارعت الى اتخاذ إجراءات هامة كرد فعل منها في شهر افريل 1949م حين كلفت المناضل حسين لحول-كان امينا عاما للحركة وقتها-بمهمة احتواء الأزمة والقضاء عليها قبل اشتدادها وخروجها عن السيطرة بتكليف وفد يتكون من السادة " راجف بلقاسم، وسعيد صادق وشوقي مصطفاوي" بإعادة تنظيم خلايا فيدرالية فرنسا بعد حلها وعزل رشيد علي يحي وإيقاف جريدة " النجم الافريقي" التي كان يستعملها كمنبر للتنكر للجزائر العربية الإسلامية[5].

وعلى إثرها قامت الحركة بعملية تطهير واسعة للعناصر البربرية سواء في فرنسا او الجزائر، حيث لم يسلم من هذه العملية الا المناضل حسين آيت احمد-رئيس المنظمة الخاصة-الذي تم استدعاءه والتحقيق معه فأنكر التهم

1- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص319.

2- محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص65.

3- مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر، مرجع سابق، ص208.

4- للاطلاع على تفاصيل مؤتمر "زدين" ونتائجه ينظر: نفيسة دويدة، مؤتمر حركة انتصار الحريات الديموقراطية "بزدين" 1948م، منطلق نحو الثورة، مجلة الباحث، عدد.04، ص ص205-214.

5- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص319.

المنسوبة اليه واعتبرها مؤامرة من قيادة الحركة لعزل منطقة القبائل، فتم عزله من رئاسة المنظمة الخاصة وتكليف المناضل احمد بن بله بهذه المهمة شهر ديسمبر 1949م[1].

لقد أثارت هذه القضية الكثير من المتاعب والخلافات في الحركة وكادت ان تعصف بقواعدها وأجهزتها، كما انها اعتبرت مسالة خطيرة لمساسها بمقومات الهوية الوطنية واثارة العصبية والجهوية لضرب وحدة الأمة الجزائرية، ولا يستبعد أن يكون دور الإدارة الفرنسية في هذه الأزمة دورا كبيرا باعتبارها تلجا دوما لهذه الأساليب والتي أساسها سياسة "فرق تسد".

3.2-تداعيات اكتشاف وحل المنظمة الخاصة (1950م):

منذ تأسيسها سنة 1947م، قامت المنظمة الخاصة بجهود لافتة في مجال التجنيد والتدريب العسكري وجمع السلاح بعد تولي المناضل حسين آيت احمد قيادة المنظمة الذي نجح في تجنيد 1000 مناضل، كما نجح في توفير تدريبات عسكرية لمختلف المجموعات العسكرية في شهر اوت 1948م، كما قدم تقريرا لقيادة الحزب اقترح فيه القيام بثورة مسلحة.

وهكذا فان النشاطات السياسية التي قام بها أعضاء المنظمة الخاصة في بداية 1950م (تعتبر القيادة)، والعمليات العسكرية للتحضير للقيام بعمل مسلح وتحمس عدد كبير من المناضلين للقيام بهذا النشاط المسلح قد أدت الى اكتشاف[2] قادة المنظمة واعتقالهم من طرف الشرطة الفرنسية في النصف الأول من سنة 1950م وهو ما اعتبر "نكبة من نكبات تاريخ تطور الحركة والتي كانت لها اثار عميقة كادت ان تهزها وتمزق كيانها..."[3].

كما اعتبرت هذه الأزمة-اكتشاف المنظمة-نقطة تحول في مسار حركة الانتصار نظرا لما تسببت من تأزم عميق بين أعضاء المنظمة وقيادة الحركة.

1- لتفاصيل أكثر ينظر: يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص47. اشار المؤرخ عمار بوحوش ان المناضل الأمين دباغين المتزعم للتيار المؤيد للعمل الثوري سكت عند مناقشة قضية أنصار البربرية في اللجنة المركزية وهو أحد أسباب فصله من الحزب في 2 ديسمبر 1949، ينظر: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص319.

2- اختلفت آراء المؤرخين والباحثين خاصة الفاعلين في الوقائع حول الأسباب الحقيقة لاكتشاف المنظمة، لتفاصيل أكثر ينظر:

- محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، مرجع سابق.

3- عمار كوحوش، الجزائر الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري (1947-1954م)، مجلة الذاكرة، س2، ع3، 1995م، ص88.

في هذا الإطار وفي خضم مجريات عمليات التعذيب والاستنطاق التي تعرض لها مناضلو الحركة[1] ظهر داخل اللجنة المركزية للحزب اتجاهان هما[2]:

- الاتجاه الأول: ومثلته الأقلية التي لم تصفق لميلاد المنظمة وتري ان حلها كان صائبا.

- الاتجاه الثاني: ومثلته أغلبية أعضاء القيادة الذين اعتمدوا أطروحة "المؤامرة الفرنسية".

وفي ذات السياق سارعت القيادة الحزبية الى نفي وجود هذه المنظمة وطلبت من المناضلين الذين اعترفوا تحت طائلة التعذيب بالتراجع عن اعترافاتهم، في حين طالبت القيادة دائما من المناضلين الفارين والمضطهدين تسليم أنفسهم –كمحكم خيضر–واعدة إياهم بتعيين محامين لإطلاق سراحهم.

كما تجدر الإشارة الى الإجراءات الفورية التي اتخذتها القيادة الحزبية بعد اكتشاف المنظمة كإجراءات وقائية لتجنب التداعيات المحتملة من قبل الإدارة الفرنسية حيث أصدرت تعليمات بإخفاء العتاد والوثائق، كما انكرت بكل صلابة وجود المنظمة لحماية وتبرئة نفسها، كما أشار المؤرخون عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، ومحمد حربي[3].

وهكذا كان تشكيل المنظمة الخاصة ثم القمع المسلط عليها بصفة خاصة وراء الطلاق المعنوي بين المناضلين السريين والجهاز القانوني(القيادة) للحركة من أجل انتصار الحريات والذي حاول الابتعاد عن الخط الثوري بإصداره قرار حل المنظمة، معتقدا ان هذا القرار سوف يحد من مشاكلها، غير ان تفكيك المنظمة أدى بأعضائها الى تحمل مسؤولية التحضير والاعداد للثورة، وافساح المجال للانقسام الكبير الذي حدث لاحقا.

1- لمزيد من التفاصيل ينظر: مصطفي سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة نوفمبر 1954م (1947-1954م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص158.

2- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص1147.

3- ينظر تفاصيل تداعيات الاكتشاف في: محمد حربي، جبهة التحرير، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص69.

وكذلك في: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص ص1146-1156.

المحاضرة 11:

مؤتمر أفريل 1953م وانقسام الحركة

1-انعقاد المؤتمر (الظروف والمجريات):

تعود بداية الأزمة الى مطلع شهر مارس 1950م، حين قررت اللجنة المركزية للحزب(الحركة) تنظيم مؤتمر وطني[1] لتسوية المشاكل والقضاء على الخلافات وحل الأزمات التي ضربت وحدة الحزب ومن أهم القضايا التي كانت ستناقش في هذا المؤتمر:

- تقسيم نشاطات الحزب خلال 05 سنوات ماضية.
- تحسين ورفع المستوى المالي للحزب.
- تأكيد وتحديد الخط الاستراتيجي للثورة.
- خلق قوانين تنظيمية داخلية والتي تحدد مسؤولية كل فرد.

غير انه وبمجرد انتهاء اشغال اللجنة المركزية، شرع مصالي الحاج في القيام بجولة عبر التراب الوطني عوض التحضير للمؤتمر رغم تحذيرات وتوصيات القيادة تحاشي الاحتكاك ومواجهة الشرطة الفرنسية، غير أنه تعمد إجراء هذه الجولة التي استهلها بمنطقة قسنطينة في 15 أفريل 1952م واستمر متنقلا بين مدن الشرق والغرب الجزائري الى ان انتهى الأمر بتوقيفه وارساله الى السجن بمدينة "نيوز" بفرنسا ووضع تحت القائمة الجبرية[2].

1- تشير المصادر الى ان هذا المؤتمر تقرر انعقاده وبناء على تصريح المناضل بن يوسف بن خدة أيام 13،12و14 جويلية 1952م. ليكون هذا المؤتمر هو ثاني مؤتمرات حزب الشعب –حركة الانتصار-ينظر: بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، مصدر سابق، ص178.

2- حاولت القيادة الحزبية رفع الإقامة الجبرية عن مصالي بالدخول في اضراب يوم 23ماي 1952م الذي قوبل بعنف كبير من الإدارة الفرنسية، كما حاولت فيدرالية الحزب في فرنسا التظاهر للمطالبة بإطلاق سراح الزعيم غير ان الشرطة ردت مرة أخرى بالعنف.

وقد حاولت القيادة وضع خطة لفرار مصالي من السجن رغم صعوبة المهمة وتداعياتها الخطرة، وبعد موافقته المبدئية على الفكرة تراجع في موقف محير قبل ثمانية أيام من التاريخ المحدد (أوائل شهر فيفري 1953م)، فلم يرغب في الفرار من مقر اقامته بمدينة "نيوز".

وفي خضم هذه الظروف اجتمعت اللجنة المركزية مرتين في شهر ديسمبر 1952م وفيفري 1953م، وقررت ارسال لجنة متكونة من 05 أعضاء لاستطلاع راي مصالي الذي عين بعدها ناطقا باسمه وهو المناضل "مولاي مرباح"[1] الذي حمله مذكرة الى اللجنة المركزية.

وبناء على هذه المجريات تقرر عقد المؤتمر الثاني للحركة أيام 4،5 و6 أفريل 1953م بعد تأجيله مرتين وهو ما ترتب عليه عواقب وخيمة على حد تعبير المناضل بن يوسف بن خدة[2].

انعقد المؤتمر بقر الحركة في ساحة "شارتير" (Charter) بالجزائر العاصمة، وقد ذكرت المصادر المختلفة خاصة الفاعليين في الحركة (بن خدة) ان المؤتمر انعقد في جو مشحون بالتوتر وانعدام الثقة، بينما أشار بن خدة ان المناقشات جرت في جو من الحرية التامة واحتدم الجدال، وتم توجيه انتقادات لاذعة الى اللجنة المديرة[3]، حيث استغرقت الاشغال ثلاثة أيام وتناولت المسائل التالية:

- سياسة الحزب وايديولوجيته.
- التوجيهات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.
- تصور الحزب لمفهوم الثورة.
- موقفه من القضايا الدولية.
- واقع المنظمة الخاصة.

1- مولاي مرباح: ولد في 23 اوت 1913م بقصر الشلالة، التحق بحزب الشعب الجزائري ثم بحركة الانتصار، تعرف على مصالي في قصر الشلالة، وأصبح مساعده الأمين، أصبح الأمين العام للحركة الوطنية الجزائرية، بعد تأسيسها، التحق بفرنسا سنة 1955م، وتولى عدة مهام إدارية باسم هذه الحركة، استقال من منصبه في 17 جويلية 1962م، ثم عاد الى الجزائر واشتغل في مهنة المحاماة الى غاية وفاته. ينظر: جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2016-2017م، ص122.

2- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، مصدر سابق، ص311.

3- المصدر نفسه.

- تطوير قوانين الحزب العضوية.
- انتخاب أعضاء اللجنة المركزية.

الا ان القضية الحساسة والخطيرة التي شكلت بداية الأزمة الفعلية بين رئيس الحركة وأعضاء اللجنة المركزية الجدد تمثلت في نقطتين أساسيتين هما[1]:

- القرار الخطير الذي اتخذه المؤتمر والقاضي بتحديد صلاحيات الرئيس وإدخال نوع من الديموقراطية والشورى داخل قيادة الحركة، واعتماد ما يعرف بمبدأ القرار للأغلبية ولتكون هذه النقطة القنبلة المفجرة للحركة عندما يصر رئيسها على رفض هذا القرار.
- بينما تمثل القرار الثاني المتخذ بالأغلبية والقاضي بأبعاد اهم مساعدي مصالي وأقرب مقربيه عن عضوية المكتب السياسي وهما احمد مزغنة ومولاي مرباح وانتخاب بن يوسف بن خدة امينا عاما للحركة، مع اختيار كل من حسين لحول وعبد الرحمن كيوان مساعدين له.

وهي القرارات التي اعتبرها مصالي بمثابة انقلاب حقيقي ضد شخصه. لقد شعر الزعيم بأن مكانته قد اهتزت وأصبح معزولا بعد ابعاد مساعديه وأقرب مستشاريه.

وكرد فعل من مصالي أرسل الى اجتماع اللجنة المركزية المنعقد بتاريخ 12 الى 16 ديسمبر 1953م مذكرة ندد فيها بالقيادة وبالأمين العام للحزب والمطالبة بالصلاحيات المطلقة لتقويم الحزب[2].

2-انقسام الحركة وتصدعها:

ان مؤتمر أفريل 1953م رغم تأييده لمبدأ القيادة الجماعية وتنديده بمبدأ القيادة الفردية، الا أنه كرس الانشقاق بين طرفي الحزب، وهو ما أدى الى انتقال الأزمة من أزمة داخلية الى أزمة علنية وصراع خارجي على مستوى القاعدة.

1- أحمد محساس، تاريخ الحركة الثورية، مصدر سابق، ص363.

2- المصدر نفسه، ص 364. ينظر كذلك:

- عبد السلام كمون، مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة التحريرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أدرار، 2012-2013م، ص26.

وفي ذات السياق يعد إصرار مصالي الحاج على منحه الصلاحيات المطلقة لقيادة الحزب، وسحبه الثقة من الأمين العام (بن يوسف بن خدة)[1]، الخطوة التي قسمت الحزب، بالرغم من محاولات اللجنة المركزية ومساعيها طلبا للمسالمة وتسوية الخلاف، غير أنها فشلت في تقريب وجهات النظر بينها وبين زعيم الحزب، وقد انتهى الأمر بالحزب الى الانقسام الى ثلاثة تيارات متنازعة فيما بينها وهي: تيار مصالي الحاج (المصاليين)، تيار المركزيين (المركزيين)، تيار المحايدين (قدماء المنظمة الخاصة).

1.2-تيار المصاليين:

قام الزعيم مصالي بعد رفض مذكرته ورفض منحه الصلاحيات المطلقة بإرسال رسالة جديدة معلنا فيها سحب ثقته من كافة أعضاء القيادة ومجددا طلب الحصول على التفويض المطلق وذلك بتاريخ 01 جانفي 1954م. وقرر على إثرها عقد مؤتمره الخاص مستبعدا منه أعضاء اللجنة المركزية وحتى أولئك الذين أعلنوا الحياد. عقد هذا المؤتمر الذي كرس الانشقاق في مدينة "هورنو"[2] البلجيكية ابتداء من 13 الى 15 جويلية.

انعقد المؤتمر في جو من الحماس والتوتر وحضره حوالي 300 مندوبا[3]، أرسل مصالي تقريره الى المؤتمر وقد احتوى جدول الاعمال على النقاط التالية:

- تشكيل مكتب جديد للحزب.
- مناقشة ما ورد في تقرير مصالي الموجه للمؤتمرين.
- التصويت بالإجماع لتجديد الثقة بمصالي وتخويله السلطة المطلقة.

أما قراراته فتمثلت في[4]:

1- أرسل مذكرة الى اللجنة المركزية للحركة قرأها مولاي مرباح، هاجم فيها القيادة والأمين العام واختتمها بقوله «لقد سحبت ثقتي من الأمين العام وأطلب منحي مطلق السلطات لتصحيح مسار الحزب» ينظر، بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص320.

2- يتفق معظم المؤرخين ان الامر استقر على مدينة "هونرو" ببلجيكا كمكان ثان بعد استحالة عقده في مدينة باريس.

3- تثبت بعض المراجع ان عدد الممثلين وصل 150 عضوا فقط. ينظر: خالد بوهند، مؤتمر هورنو1954م وتصدع حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، على الموقع: Www.academia.edu/3227.3178

4- تم التصويت على هذه القرارات ب 391 صوت مؤيد مقابل امتناع 12 صوت-، ينظر تفاصيل مهمة عن هذا المؤتمر في: معري مخالفة، عبان رمضان، تعريت زينب زطروف، ط2، منشورات تالة، الابيار، الجزائر، 2008، ص125. ينظر اهم القرارات كذلك في:

- حل اللجنة المركزية ومنح السلطة المطلقة لمصالي والسماح له بتعيين لجنة مديرية جديدة.

- اقصاء بعض المناضلين دون ذكر أسمائهم.

- لم يتخذ أي قرار مباشر لحركة ثورية.

وعقب المؤتمر أصدر المصاليون جريدة "الجزائر الحرة" وهي جريدة ناطقة بلسان الحركة المصالية[1].

وهكذا فقد حاول المصاليون بكل ما أوتوا من قوة الإطاحة بألد أعدائهم(المركزيون)، مستعملين القوة والعنف طيلة ثلاثة أشهر، مما أضطر المركزيون للاستسلام وتقديم الاستقالة في مارس 1954م.

2.2-التيار المركزي (المركزيون):

والمقصود بهم أعضاء اللجنة المركزية منهم (بن يوسف بن خدة، حسين لحول، عبد الرحمان كيوان، أحمد بودة...).

حاولت اللجنة المركزية في خطوة لصيانة وحدة الحزب ولتجنب الانشقاق والانفجار تقديم استقالة جماعية يوم 28 مارس 1954م، غير أن المصاليين أسرعوا الى اقصاء خصومهم في الحزب وحرمانهم من جميع المسؤوليات وهو ما يؤكد على انشقاق الحزب وانقسامه.

وهو التصرف الذي قابله المركزيون برد فعل مضاد تمثل في عقد مؤتمر استثنائي سرى بعد أقل من شهر على مؤتمر المصاليين بتاريخ 13 الى 16 اوت 1954م بمنطقة الحامة ببلكور في الجزائر العاصمة وجاءت قراراتهم معاكسة تماما لتلك التي اتخذها المصاليون، كما قاموا في الثالث من سبتمبر 1954م باستصدار جريدتهم الخاصة وتخلوا عن جريدة الجزائر الحرة واعتمدوا لسان حالهم الجديدة تحت عنوان "الأمة الجزائرية"، والتي حملت في عددها الأول قرارات المؤتمر المتمثلة في[2]:

-- Claude Colot, Jean Robert Henry, le mouvement national Algérien textes 1912-1954, op.cit., p.333.

1- فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتاب، الجزائر، 2011، ص127.

2- معمري مخالفة، مرجع سابق، ص126. ينظر كذلك التفاصيل الهامة التي أوردها بن يوسف بن خدة كفاعل في الأزمة في كتابه جذور أول نوفمبر، مصدر سابق، ص ص332-333.

وينظر كذلك اهم القرارات الناتجة عن هذا المؤتمر (المركزيين) في:.Claude Collot, Jean Théry, op.cit., p.336

- تأكيد القرارات الصادرة عن المؤتمر الثاني (افريل1953).

- التنديد لمحاولة مصالي ومزغنة ومولاي مرباح الغائها.

- رفض الاتهام والانحراف الإصلاحي وتفنيد الأكاذيب التي اشاعها أعوان مصالي.

- فصل مصالي ومساعدي عن كل المناصب والمسؤوليات التي اسندها الحزب لهم.

- التنديد باجتماع بلجيكا التفريقي ووصفه بالمؤتمر.

وهكذا أسدل الستار واستكملت عناصر الأزمة وانهارت حركة الانتصار من أجل الحركات الديمقراطية بفعل ممارسات مؤسسيها وممارسيها ووقعت القطيعة النهائية[1].

3.2-التيار المحايد (قدماء المنظمة الخاصة):

في خضم الصراع والنزاع بين المصاليين والمركزيين قررت مجموعة من الشباب من قدماء المنظمة الخاصة التزام الحياد وتجنب المتاهات بين الطرفين فقد برز الى الوجود جنب المناضل رمضان بوشبوبة[2] "تيار لا ينتمي لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء، وقال لا للمصاليين ولا للمركزيين، نعم للوحدة والحياد".

وقد اتفق هؤلاء النشطاء على أن الكفاح المسلح هو المخرج الوحيد من الأزمة والسبيل الأوحد المؤدي الى الاستقلال بالرغم من اختلافهم في تحليل الأزمة الحزب ومسبباتها فمنهم من حمل اللجنة المركزية مسؤولية الوضع الجديد في الحزب وهم مناضلي منطقة القبائل كريم بلقاسم وأوعمران...، وصنف ثاني ممن أطلق عليهم "جماعة القاهرة" وبعض المناضلين الفارين من السجن رغم معارضة زعمائهم منهم (بن بلة احمد، أحمد محساس، زيغود يوسف...).

وصنف ثالث ممن نجوا من مخالب الشرطة الفرنسية، والمحكوم عليهم غيابيا بعد اكتشاف المنظمة مثل (بوضياف، ديدوش، العربي بن مهيدي...) وهم الذين حملوا مصالي مسؤولية انشقاق الحزب، واستطاعوا توصيل صف المجموعتين الاوليتين من قدماء المنظمة، ليؤسسوا ما أطلق عليه: "اللجنة الثورية للوحدة والعمل".

1- للاطلاع على أعضاء اللجنة المركزية المنتخبين خلال هذا المؤتمر، ينظر: عبد الحميد زوزو، ج1، مرجع سابق، ص896.

2- محمد عباس، رواد عظماء، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص195.

وأخيرا يمكن القول إن هذه الأزمة العنيفة التي خربت أركان ووحدة أقدم تيار سياسي انتهج طريق الاستقلال، قد فتحت خيار الكفاح المسلح والثورة كنهاية لمسيرة نضالية طال أمدها.

المحاضرة 12:

اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A[1])

تمهيد:

في وقت بلغت فيه معركة الاقصاء أوجها، ووصلت الأزمة ذروتها، وبات الانقسام في صفوف حركة الانتصار من أجل الحريات واقعا ملموسا، وانطلاقا من مقولة "رب ضارة نافعة"[2]، قررت ثلة من المناضلين –ما يعرف بالتيار المحايد– تحمل مسؤولية تبني الكفاح المسلح، وإنقاذ مسيرة قرن وربع قرن من عمر النضال ضد المستعمر، وتفادي فشل أكبر تيار راديكالي في الحركة الوطنية (ح.ش/ح.ا.ح.د)، ومن ورائه مصير أمة بكاملها.

1–ظروف تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

بعد أن انقسم الحزب(**ح.ا.ح.د**) نهائيا، دخل الاتجاهان السياسيان (المصاليين والمركزيين)، في صراع مرير من أجل الاستحواذ على القائدة النضالية الحائرة[3]، ولأن الكثير من المناضلين والاطارات لم يعترف بالانشقاق الحاصل فراحوا يبذلون الجهود الحثيثة للحفاظ على وحدة الحركة في جميع انحاء الجزائر وفي فرنسا ذاتها في سياق متصل، مع بداية سنة 1954م بادر فريق من التيار الثوري يتكون من مناضلي واطارات المنظمة الخاصة والمنظمة السياسية(الحزب) بإصدار أول منشور بعنوان "نداء من أجل تحكيم العقل" وذلك في اجتماع (لقاء) ضم كل من سيد علي عبد الحميد، محمد بوضياف وحسين لحول[4] في بيت هذا الأخير القابع بشارع عرباجي رقم 11 في حي القصبة، في محاولة لإقناع محمد بوضياف بصواب موقف تنظيميهم بخصوص النزاع القائم مع مصالي، اتفق الثلاثة على مزيد من التشاور

---

1 - C.R.U.A , le comité révolutionnaire d'unité et d'action. انشات بتاريخ 24 مارس 1954 وتتكون من أربعة أعضاء اثنان منهم قدامى من المنظمة الخاصة(مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف) والاثنان الاخران من المركزيين(محمد دخلي ورمضان بوشبوبة) .

2- اعتبرت الكثير من الدراسات ان الأزمة التي عصفت بحرية الانتصار بقدر ما كان أثرها سلبيا على الحزب ومناضليه وعن هدف الحركة المتمثل في الاستقلال، بقدر ما كان لها أثر إيجابي حيث سمح الخلاف للطاقات المتحمسة للكفاح المسلح (أعضاء المنظمة الخاصة القدماء) لاستغلال الفرصة وتحييد خطتهم الثورية. ينظر مثلا: محمد لحسن، زغيدمي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م، دار هومة، الجزائر، 2009، ص55.

3 -Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, l'aurore, présentation Abderrahmane Rebahi, livres édition, Alger, 2011, p.23.

4- يثبت المناضل كشيدة ان المناضل "محمد بوضياف" عاد من فرنسا بعد دعوة المناضل في اللجنة المركزية" حسن لحول" الذي تذمر من الوضع المزري الذي آل اليه الحزب وطلبت منه إعادة احياء المنظمة الخاصة، وهي نفس رواية المناضل "محمد مشاطي".

ومواصلة الاتصال فيما بينهم وانظم اليهم في وقت لاحق محمد دخلي مسؤول التنظيم السياسي وكان في وقت سابق مراقبا عاما للحزب[1].

على خلاف هذه الرواية أثبت المناضل عيسى كشيدة أن هذه الوثيقة أعدتها مجموعة من مسؤولي الحركة من أجل انتصار الحريات في فرنسا وتضم أسماء السادة "راجف بلقاسم، وبن حبيلس عبد المالك، احمد محساس"[2]، وهي تدعو الى "الحياد الإيجابي"[3].

في ذات السياق اختلف تصور محمد بوضياف قليلا عن جوهر هذا النداء ففي نظره "لا ينبغي الدخول في الجدل القائم بيت التيارين والسقوط في مطب الشتائم والتنابز بالألقاب تبنيا الحياد الفعال ومن خلال هذا الموقف كنا نريد أن نرغم المسؤولين على إيجاد حل للأزمة بعقد مؤتمر استثنائي وهي الوسيلة الوحيدة للمحافظة على وحدة الشعب وإعادة هيكلته والاستعداد للانتفاضة والالتحاق بإخواننا المغاربة في الكفاح التحريري[4].

وأمام تعنت المصاليين والمركزيين وتعمق هوة الانقسام بينهما، كثف هؤلاء الأعضاء وتيرة الاتصالات والمشاورات بهدف خلق تنظيم مستقل (تجمع جديد) تحسبا للانتقال الى العمل المباشر في أقرب وقت ممكن.

2-تشكيلها (الظروف -الأسباب-الأهداف):

شرع المناضل محمد بوضياف بصفته مسؤولا في الاتصالات مع إطارات الحزب المتمثلين في مسؤولي الولايات ومسؤولي الدوائر وحاول اقناعهم بمشروعية مسعاه، فالتقى بالعاصمة ابن مهيدي وبيطاط، ثم التقى بن بولعيد مصطفى، وقرروا ان يضعوا حدا للفوضى قبل تسربها للقاعدة، كما واصل اتصاله مع عناصر من قسنطينة حيث عقد

1- انضم المناضل محمد دخيلي ورمضان بوشبوبة الى اللجنة الثورية.

2- أضاف احمد محساس في كتابه تاريخ الحركة الثورية اسم المناضل بودية...

3- وهو ما أكده المؤرخ فافرود بقوله، "... فاللجنة الثورية بقيت بحذر على انفراد..."، ينظر: شارل فافرود، الثورة الجزائرية، ترجمة كاوية عبد الرحمن، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص172.

4- عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، مرجع سابق، ص62.

اجتماعا مع المناضل محمد مشاطي[1] وسليمان ملاح ومحمد حمادة انتهى بقرار تبني الموقف الحيادي وعدم الاعتراف بالطرفين المتنازعين.

وتبعا لذلك اجتمع كل من محمد بوضياف، بن بولعيد، محمد دخلي ورمضان بوشبوبة بإحدى أقدم مدارس الحزب وهي مدرسة "الرشاد" الكائنة بشارع علي عمار رقم 02.

حصل اتفاق بينهم على تكوين هيئة غايتها توحيد القوى، وتم الاتفاق على تسميتها "اللجنة الثورية للوحدة والعمل".

- لسان حال اللجنة الثورية:

تقرر في ذات اللقاء اصدار صحيفة اختير عنوانها من بين عدة عناوين مقترحة فكانت بعنوان "الوطني" (le patriote)، وقد صدرت منها خمسة أو ستة أعداد على الأكثر وزعت على مسؤولي الدعاية والاعلام في جميع قسمات الحزب بالجزائر وفرنسا[2].

أما عن مكان نسخها والهيئة المشرفة على تحريرها فقد أشار المناضل بن خدة الى ذلك بقوله "وللقيام بسحب العدد الأول اهتدى تفكير سيد علي عبد الحميد الى استخدم مقر "الكشافة الإسلامية الجزائرية"، حيث طلب من أحد قادة أحد قادة الحركة الكشفية "محمد الصالح الوانشي" تسليمه مفاتيح المقر أين تم نسخ العدد الافتتاحي[3]".

أما عن تمويل هذه النشرة فكان من أموال اللجنة المركزية، وهو ما اتخذ كمبرر لانضمام بعض أعضائها الى اللجنة الثورية[4].

1.2-أسباب تأسيسها:

وقد اتفق أغلب المؤرخين أن أسباب تأسيس هذه اللجنة هي:

- انقاذ الحزب (ح.ا.ح.د) من التلاشي وتوحيده.

1- محمد مشاطي: من مواليد 04 مارس 1921م بمدينة قسنطينة انخرط في حزب الشعب ثم المنظمة الخاصة كمسؤول منطقة بعمالة الجزائر، عضو مجموعة 22 أسس رفقة زملائه بفرنسا "فيدرالية جبهة التحرير الوطني"، لمزيد من المعلومات حول هذا المناضل ينظر: عبد السلام كمون، مرجع سابق، ص71.

2- الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م، ص82.

3- بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص336.

4- لم يقتصر دعم اللجنة المركزية على صحيفة الوطني بل تجاوز الى تقديم مساعدات مالية وادبية تسليم مبلغ 7 ملايين للجنة، كما استمر حين تحول في دفع مرتبات عناصر المنظمة الخاصة.

- حل الخلاف بين الطرفين (المصالين والمركزيين)[1].

- ابعاد القاعدة النضالية عن الخلافات واتخاذ الحياد الإيجابي.

2.2-أهدافها وتنظيمها:

لقد حددت اللجنة الثورية الأهداف[2] الواجب تحقيقها في النقاط التالية:

- حماية وحدة الحزب.

- الدعوة الى عقد مؤتمر يمثل الحزب كله تمثيلا حقيقيا.

- الضرورة القصوى لجعل الحزب أداة ثورية فعالة يتحتم عليها التعجيل بالقضاء على النظام الاستعماري.

وعموما فقد حدث الاتفاق على ان الهدف الأساسي لهذه اللجنة هو اصلاح ذات البين من أجل خوض غمار الكفاح المسلح في سلم ووئام، وهو ما أكده المناضل عيسى كشيدة بقوله "أن هذه اللجنة ليست منظمة ولا حزبا، وانما هي تجمع لأربعة اشخاص هدفهم هو جبر الكسر الذي لحق بالحزب"[3].

أما بخصوص هياكلها فقد تم تقسيمها بين أعضائها الأربعة وذلك كما يلي:

- محمد دخلي: مسؤول التنظيم.

- مصطفى بن بولعيد: مسؤول التسليح.

- محمد بوضياف: مسؤول الشؤون الاجتماعية.

- رمضان بوشبوبة: مسؤول الإعلام والاستعلامات والرقابة.

لقد أدرك أعضاء اللجنة الثورية أن تجنب الانسياق والسيطرة على هذا التنظيم سواء من المركزيين-بحكم وجود حركيين ضمنها-أو المصاليين الذين استاؤوا كثيرا من تأسيس اللجنة الثورية واغتاظوا لإصدار صحيفة الوطني وراحوا

1- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح. أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 334.

2- وردت هذه الأهداف في العدد الافتتاحي لجريدة الوطني (الباتريوت)، ينظر نص الوثيقة في: عبد السلام كمون، مجموعة الاثنين وعشرين، مرجع سابق، ص178.

3- عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص62.

يشيعون أن ثمة تواطؤ حصل بين اللجنة والمركزيين، لا تنتهي الا بالسير نحو الثورة المسلحة خاصة في ظل الظروف الوطنية الإقليمية والتي كانت كالاتي[1]:

- فشل كل محاولات التوقيف التي لم تجد آذانا صاغية بين الفريقين المتنازعين.

- رغبة المصاليين في استغلال تفوقهم للهيمنة على الحركة بدليل رفض المؤتمر التوفيقي الذي دعت اليه وعقدها لمؤتمرها الانفصالي (مؤتمر هورنو).

- الموقف المتردد للمركزيين (دخلي وبوشبوبة) اللذان انسحبا في الأخير من اللجنة.

يحدث هذا في وقت كانت فيه تطورات هامة على مستوى الدول المغاربية[2] مشجعة لتبني الخيار المسلح من أجل التحرير كتأسيس لجنة تحرير المغرب بالقاهرة في 15 افريل 1954م برئاسة عبد الكريم الخطابي بالإضافة الى انهزام الجيوش الفرنسية في معركة "ديان بيان فو" في الهند الصينية بتاريخ 08 ماي 1954م وهو ما علق عليه المناضل مصطفى بن بولعيد قائلا:" انها علامة تشجعنا على خوض الطريق الصعب الذي اخترناه وان هذه الحرب التي تنتهي هناك يجب ان تبدأ هنا[3]".

3-نشاطها (التحضير للكفاح المسلح):

بعد كل هذه التطورات كان من المنطقي خاصة في ظل الإصرار على الانقسام ورفض كل نوع من التفاهم والوحدة، اللجوء الى العمل الثور وهو ما قررته قيادة اللجنة-خاصة محمد بوضياف-التي اجتمعت مع العناصر الملتزمة

1- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص352.

وكذلك: محمد الطيب العلوي، جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر كما يروين المجاهدون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، مج1، ج1، ص170.

2- يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص61.

3- وهو ما أكدته شهادة فتحي الذيب الذي قال: "الظروف مواتية جدا للعمل في الجزائر خاصة وان الاستعمار الفرنسي حشد قوات سحبها من الجزائر الى تونس..."، ينظر:

- فتحي الذيب، جمال عبد الناصر والثورة التحريرية، دار المستقبل العربي، مصر، 1990، ص40.

بمبدأ العمل الثوري والتي تحمل مسؤولية اخراج الحركة الوطنية والحزب(ح.ا.ح.د) من نفق مظلم بإعلان الكفاح المسلح.

1.3-اجتماع مجموعة 22 ونتائجه:

تسارعت الأحداث في شهر جوان 1954م حيث أصبحت مهمة تشكيل تنظيم ثوري يعلن بداية العمل العسكري أولية الأولويات، وهو ما حدث فعلا.

فقد فكر المناضل محمد بوضياف[1] في جمع عناصر موثوق فيها ممن يرهنوا على قدراتهم وصلاحيتهم واغلبهم أعضاء المنظمة الخاصة حيث شكلوا مجتمعين كتلة طلائعية بهدف الشروع في الثورة المسلحة.

أ-انعقاد الاجتماع:

في جو من التحضير السري الدؤوب والحذر، تقرير عقد اجتماع في بداية شهر جوان 1954م[2] حضره مجموعة من المناضلين تتكون من 22 عضوا[3] منهم: محمد مشاطي، لخضر بن طوبال، زيغود يوسف وبمبادرة كل من بن بولعيد ومحمد بوضياف وديدوش مراد ورابح بيطاط وذلك في منزل السيد "الياس دريش" الكائن "بكلوصالمبي"[4] (المدنية حاليا)، وكان الحضور ليلا والقدوم فرديا في زمن متباعد اجتنابا لإثارة الشكوك والفضول[5].

انبثقت قيادة من خمسة أعضاء عن هذا الاجتماع الذي ترأسه مصطفى بن بولعيد، وتولى محمد بوضياف المقرر العام وذلك كما يلي:

- مصطفى بن بولعيد: رئاسة الاجتماع وتولى مهمة الاتصال بالمناضلين في مختلف انحاء البلاد.

1- ذكر المناضل عبد السلام حباشي ان "الذين دعوا للاجتماع واعدوا له هم العسكريون من قدماء المنظمة الخاصة وهم: محمد بوضياف، بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، وكان محمد بوضياف هو الذي جمع قدماء المنظمة الخاصة، كذلك بعض الهاربين وعقد الاجتماع". ينظر:

- بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 354.

2- هناك من المؤرخين من يحدد يوم 25 جوان وحدده عيسى كشيدة ب 26 جوان، ينظر: عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص73.

3- للاطلاع على القائمة الاسمية لمجموعة 22 ينظر: أحمد محساس، مصدر سابق، ص234.

4- كلوصالمبي (Clos Salembier) حي المدنية حاليا بالجزائر العاصمة.

5- اختلفت المصادر في صاحب المبادرة بمعنى هل كانت فردية بقيادة المناضل بوضياف ام جماعية بقيادة الأعضاء الخمسة "بوضياف، ديدوش، بيطاط، بن مهيدي، بن بولعيد". وقد أكد المناضل حربي ان المبادرة جماعية، في حين أكد المناضل عيسى كشيدة ان بوضياف هو صاحب المبادرة.

– ديدوش مراد: اعداد الترتيبات المادية.

– محمد بوضياف: مقرر عام (تقديم تقرير حول الاجتماعات التمهيدية).

تمكنت هذه القيادة من وضع نقاط أساسية ومحددة لدراستها ومناقشتها وتمثلت في[1]:

–تاريخ المنظمة السرية من يوم انشائها الى حين حلها.

–نتائج القمع المسلط على المنظمة واعضائها.

–اهتمامات أعضاء المنظمة بين عامي 1950–1954م.

–أزمة الحزب وأسباب الانقسام.

–موقف اللجنة الثورية من ازمة الانقسام.

–استعراض الوضع بالشمال الافريقي (تونس–المغرب).

وفي ذات السياق أثارت نقطة هامة نقاشا حادا لاستحواذها على تفكير القادة الثوريين وهي:

*هل حان وقت الثورة ام لا[2]؟

وبعد جدال حاد بين مؤيد لانطلاق الثورة ومعارض يرى أن الوقت لم يحن بعد، تدخل المناضل سويداني بوجمعة معاتبا زملاءه وهو متأثر (يذرف الدموع) قائلا: "نعم أولا نحن ثوريون ؟، اذن ماذا ننتظر لنقوم بهذه الثورة بهذه الثورة إذا كنا مخلصين صادقين مع أنفسنا"[3].

1- محمد لحسن زغيدي، التحضيرات العملية للثورة التحريرية 1954م، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص10.

2- محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص171.

3- عبد الرحمن بن براهيم العقون، مصدر سابق، ص465.

ب–نتائج الاجتماع:

تمت المصادقة خلال هذا الاجتماع على لائحة هامة تضمنت كأولية انقاذ الحركة الثورية في الجزائر بإعلان الثورة المسلحة، كما كلفت مجموعة ال 22 "المسؤول الوطني الذي سينتخب بتكوين قيادة مهمتها تنفيذ مقررات هذه اللائحة"[1].

كما انتهى الاجتماع الى مجموعة القرارات التالية:

- تبني نظاما داخليا وتحديد المهام وتوزيع المسؤوليات.
- إعادة جمع قدماء المنظمة الخاصة وادماجهم في الهياكل الجديدة.
- مباشرة التدريبات العسكرية وتكوين البعض في تربصات تقنية لوضع القنابل.

2.3–لجنة الستة وإعلان الكفاح المسلح:

في اليوم الموالي لإجتماع مجموعة 22، وبعد انتخاب محمد بوضياف كمسؤول وطني، تم الاتصال بالأعضاء الأربعة (بن بولعيد، ديدوش، بن مهيدي، بيطاط)، ليتم الاتصال بعدها بالعضو السادس وهو كريم بلقاسم[2] لتصبح لجنة الستة. حيث عقدت أول اجتماع لها بتاريخ 28 جوان 1954م في ورشة على كشيدة 6 نهج بربوس بالعاصمة لدراسة لائحة اجتماع 22 وقد تم توزيع المهام على المسؤولين الخمسة وتقسيم البلاد الى المناطق التالية:

–المنطقة الأولى: الاوراس.

–المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني.

–المنطقة الثالثة: القبائل.

–المنطقة الرابعة: ناحية مدينة الجزائر.

–المنطقة الخامسة: وهران.

1- عبد الرحمن بن العقون، مصدر سابق، ص465.

2- كريم بلقاسم: ولد سنة 1922 بمنطقة القبائل الكبرى، من الطلائع الثورية التي فجرت الثورة 54، عضو لجنة الستة، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1945، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام 56، تزعم وفد مفاوض بايفيان 1962م، عثر عليه ميتا في المانيا في 18 أكتوبر1970م، ينظر: شارل أندري فافرود، مرجع سابق، ص215.

وبعد اكتمال المجموعة لتصبح لجنة الستة بانضمام كريم بلقاسم ونائبه اوعمران[1] جرت سلسلة من اللقاءات والاجتماعات في مقدمتها الاتصالات مع الوفد الخارجي (احمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت احمد)[2]، كما عقدت اجتماعا مهما بتاريخ 10 أكتوبر بمنزل المناضل مراد بوقشورة الكائن بمكان المسمى "لابوانت بنيسكاد" والذي انتهى الى النتائج التالية:

-تقسيم الجزائر الى خمسة مناطق وتعيين مسؤوليها ونوابها.

-تعيين منسق بين هاته المناطق وبين الداخل والخارج ووقع الاتفاق على محمد بوضياف.

كما اقر في هذا الاجتماع باسم جبهة التحرير الوطني بيان أول نوفمبر، الذي تضمن أهداف الحركة ووسائلها[3].

وأخيرا اختتمت سلسلة الاجتماعات باجتماع 23 أكتوبر 1954م، والذي وضعت فيه اللمسات الأخيرة لمشروع الثورة المسلحة والتحرير النهائي لبيان اول نوفمبر، كما تم اختيار اليوم والساعة حسب المناضل ديدوش مراد[4].

وأخيرا يمكن القول بأن اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالرغم من قصر مدة عملها، وبالرغم من فشلها في مهمتها الرئيسية التي وجدت لأجلها-حسب راي بعض المؤرخين-الا انها رسمت طريق الكفاح المسلح وعبدته بالإعلان عن ميلاد جبهة التحرير واندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م.

1- لمزيد من التفاصيل حول تكوين لجنة الخمسة وكيفية انضمام كريم بلقاسم (اللجنة ستة) ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص103. وكذلك عبد السلام كمون، مرجع سابق، ص102.

2- أكد المناضل محمد بوضياف انه عقد اجتماعا مع بن بله في مدينة "برن" السويسرية بتاريخ 7 جويلية 1954م وقد ابدى هذا الأخير موافقته الانضمام الى لجنة الخمسة كما وعد بتحقيق مساندة زميله (خيضر وآيت احمد) مساندة الاخوة المضريين ينظر: فتحي الذيب، مصدر سابق، ص44.

3- محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا قمر (54-62)، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص68.

4- أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954م، بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص98.

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية:

- عرفت التطورات الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين حربا كونية مدمرة انعكست تداعياتها على نشاط الحركة الوطنية الجزائرية.
- تسارعت أحداث الحرب العالمية الثانية لتصبح أراضي شمال افريقيا ممرا لها وفي مقدمتها الجزائر، حيث حاولت أطراف الحركة الوطنية ممثلة في شخصية فرحات عباس استغلال الوضع لتقديم مطالب للحلفاء في شكل مذكرة.
- يجب تسجيل وعي النخبة السياسية الجزائرية خلال هذه الفترة، بمحاولتها استغلال الصراع العالمي المتزامن وتداول العالم لمبادئ وشعارات الحرية لشعوب المستعمرات.
- يعتبر بيان الشعب الجزائري وثيقة تاريخية تضمنت مطالب الحركة الوطنية، بل يمكن اعتبارها مرجعية وهمزة وصل بين طموحات التيارات السياسية الوطنية الجزائرية.
- يعتبر الكثير من المؤرخين والدواوين الجزائرية مجازر 08 ماي 1945م النواة الأولى للتعبئة الثورية الشعبية، والتي استمرت منذ ذلك التاريخ إلى غاية تفجير العمليات النوفمبرية الأولى.
- تعد سنة 1946م تاريخا حاسما ومجالا مفتوحا للتعبير بالنظر لتداعيات مجازر 08 ماي الداخلية والخارجية، والتطورات الكبيرة التي شهدتها فرنسا بقيام الجمهورية الرابعة وتشكيل حكومتها التي أصدرت قرارات حاسمة في مقدمتها قانون العفو العام.
- يعد قانون العفو العام مارس 1946م، فرصة جديدة لإعادة بناء الحركة الوطنية وحدوث تحولات سياسية كبيرة وظهور تشكيلات سياسية جديدة.
- كان ظهور حركة الانتصار من أجل الحريات الديموقراطية في 02 نوفمبر 1946م فرصة للمزاوجة بين العمل الشرعي (الانتخابات) والاتصال بالجماهير (القاعدة النضالية)، والعمل السري الذي تجسد في حزب الشعب المحظور، وذلك من أجل التحضير للعمل المسلح.
- تنبه مسؤولو حركة الانتصار لضرورة الوحدة الوطنية تعامل أساسي لنجاح أي عمل فكانت هناك محاولات لجمع شمل التيارات السياسية.
- يجب أن نسجل أنّ الجزائر خلال فترة الحرب العالمية خاصة سنوات 1942-1945م عرفت تجاذبات كبيرة ومحاولات للسيطرة على الراي العام الجزائري وتوظيفه لصالح قضايا الحرب.

☜ ان القناعات الفرنسية الاستعمارية بضرورة الحفاظ على الجزائر الفرنسية، دفعتها لتجنيد كل وسائلها، وفي مقدمتها الإصلاحات السياسية (امرية مارس 1944م) لتهدئة الوضع العام وكسب الوقت لتجاوز مرحلة الحرب العالمية.

☜ إن مرحلة الحرب العالمية الثانية كان وقتا مستقطعا في سياسة الإدارة الفرنسية، في الجزائر حاولت استغلال مجموعة من الإصلاحات السياسية لاستمالة وكسب الجزائريين، وبالمقابل ضيع الجزائريون هذا الوقت وفي مقدمتهم الوطنيون الذين ضاعت مطالبهم وخابت آمالهم، وقوبلت تطلعاتهم بمجازر رهيبة وجريمة إنسانية سجلها التاريخ في يوم 08 ماي 1945م.

☜ إنّ العنف اللّامبرّر اتجاه الجزائريين، والذي استمر لأشهر أكد رغبة الإدارة الفرنسية في المحافظة على الجزائر الفرنسية.

☜ لم تترك المجازر فرصة لأطراف الحركة الوطنية لمواصلة نهجها القديم وأجبرتها على تغيير ايديولوجياتها ورفع سقف مطالبها، فكان ما بعد ماي 1945م انعطافا خطيرا وجب سلكه أمام التشكيلات السياسية، لتحقيق طموحات وآمال الجزائري.

☜ عرفت الحركة الوطنية تحولات كبيرة بعد المجازر كظهور تشكيلات سياسية جديدة بمطالب وإيديولوجيات جديدة لفرض القضية الجزائرية والشخصية الوطنية.

☜ تعد حركة انتصار الحريات الديموقراطية امتدادا للتيار الاستقلالي (حزب الشعب السري) وإطاره الشرعي عرف انتشارا كبيرا لفروعه وزيادة في قاعدته النضالية على مستوى القطر الجزائري.

☜ بعد التسارع الكبير الذي عرفه المشهد السياسي في الجزائر، وانتقال أصحاب التيار الإدماجي إلى المطالبة بفيدرالية مع فرنسا ووضع دستور للجمهورية الجزائرية، بالإضافة الى النشاط الكبير والمؤثر لحركة انتصار الحريات، عادت الإدارة الفرنسية الى سياسة الإصلاحات لتطويق مطالب الجزائر والحد منها بتشريع قانون إصلاحات –قانون عضوي–تمت المصادقة عليه بتاريخ 20 سبتمبر 1947م، رغم أن هذا التشريع خطوة هامة لتحقيق بعض المطالب الوطنية (التمثيل في مختلف المجالس، تولي الوظائف العمومية، إقرار مجلس جزائري)، كما يعد محاولة حاسمة لتسوية القضية القانونية للجزائريين، غير أن تجسيده بات مستحيلا في ظل المعارضة الشديدة للمستوطنين، وتواطؤ الإدارة الفرنسية التي وظفت أساليبها المختلفة (مصادرة الإدارة الانتخابية لعملية التزوير) لتكسير طموحات الجزائريين ومواصلة المحافظة على الجزائر الفرنسية.

☜ لجأت حركة الانتصار إلى تكوين جناح شبه عسكري (O.S) بهدف الاعداد لثورة مسلحة تستفيد من تجارب الماضي التي ورغم نهايتها السريعة، الا انها اعتبرت خزائن مؤونة للثورة التحريرية.

☜ لجات فرنسا مرة أخرى الى سياسة الأوهام (سياسة الإصلاحات) بعد 1946م في ظل تزايد نشاط التشكيلات السياسية وارتفاع سقف المطالب وفي مقدمتها حركة الانتصار من اجل الحريات الديموقراطية فعمدت الى تشريع القانون المذكور مسبقا.

☜ جاء تعمق الخلاف بين اجنحة حركة انتصار الحريات الديموقراطية نتيجة المشاكل المتراكمة التي عرفتها الحركة منذ تأسيسها، وهو ما بدى واضحا في المؤتمر الثاني للحركة.

☜ اتخذ دعاة العمل المسلح (التيار الثالث) موقفا معارضا من الطرفين ببلوغ المشروع العسكري مستوى النضج، بعد خوض مسير أدّى الى ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي اتخذت على عاتقها مسؤولية الإعداد الفعلي لتقصير الثورة في خريف 1954م.

☜ الشروع في العمل المسلح كان أنسب السُّبل لإنقاذ الحركة الوطنية من المأزق الذي وقعت فيه.

☜ لقد بينت الأحداث التي أعقبت جرائم 08 ماي 1945م النوايا الحقيقية والأحقاد الدفينة اتجاه الجزائريين، كما رسّخت عقيدة الثورة فالنضال السياسي يصبح عقيما عندما لا تؤازره حركة مسلحة، كما أثبتت ترسيخ سياسة المستعمرات لا يمكن أن تستغني عن الجزائر الفرنسية، لذا دفع القمع الرهيب والسياسة مراوغة أطراف الحركة الوطنية على إعادة ترتيب أولويات تشكيلاتها السياسية فاقتنع أنصار التيار الإدماجي بتجاوز اثر من مطلبهم وراحوا يؤمنون بضرورة رفع مطالبهم الى الاتحاد فظهر حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري الذي آمن بالفيدرالية مع فرنسا عن طريق المطالبة القانونية، وعلى نفس الخطر أصبح الحزب الشيوعي من مؤيدي الفكر الفيدرالي في شكل الجبهة الشعبية، في حين حافظت الجمعية على نشاطاتها الإصلاحية والتربوية.

في حين ظهرت إلى الشرعية حركة الانتصار من أجل الحريات الديموقراطية ممثلة للتيار الاستقلالي (حزب الشعب المحظور) ومقتنعة بالأمة الجزائرية.

أولا: المصادر

1-الأرشيف

1. A.N.O.M., Aix-en–Provence, Boit 4I/33

2. A.N.O.M .Aix-en-Provence, Boite 81F/1152, De l'ambassadeur de France gouverneur général de l'Algérie à Mr. le ministre de l'intérieure objet : application du statut de l'Algérie, 25 Janvier 1948.

3. A.N.O.M, Aix en Provence, boite 8 Cab/88, manifestation à l'occasion de l'armistice annexe, N°.17.

4. A.N.O.M, Aix en Provence, boite12h/15, Rapport à Mr le commissaire chef de la police des renseignements généraux, commentaires enregistrés à la suite de publication de l'ordonnance du 07 mars 1944, 10 mars 1944.

1. A.N.O.M. Aix en Provence, Boite 4 Cab/12-13-14, rapport du moins de novembre 1940 sur la situation générale.pp.02-12, secret.

5. A.N.O.M. Aix en Provence, Boite 8 Cab 88, "L'Algérie devant le conflit coloniale » « manifeste du peuple algérien."

6. A.N.O.M. Aix en Provence, Boite 8 Cab 88, boite12h/13, rapport sur les problèmes algériens adressé au maréchal Pétain le 10 avril 1941.

7. A.N.O.M. Aix en Provence, Boite 81 F/1144, note pour le conseil de cabinet, reformes des institutions algériennes, 8 septembre, 1941.

8. A.N.O.M., Aix-en–Provence, Boit 4I/33 service de liaisons nord-africain, renseignements (secret) 04 septembre 1947.

9. A.N.O.M., Aix-en-Provence, Boit 4I/33, service de liaisons nord-africain (SLNA), renseignements (secret) ,18 Juillet 1947.

10. A.N.O.M., Aix-en–Provence, Boit 4I/33, service de S.L.N.A .renseignements (secret), Alger, 25 Aout 1947.

11. A.N.O.M., Aix-en-Provence, Boite 4I/33 Alger, (P.R) police des renseignements généraux, district d'Alger, N°.422, renseignements, Alger, 27.08.1947.

12. A.N.O.M., Aix-en-Provence, Boite 4I/33, le même rapport,.

13. A.N.O.M., Aix-en-Provence, Boite 4I/33, préfecture d'Alger, service de SLNA, renseignement, (secret), 17 mai 1947.

14. A.N.O.M., Aix-en-Provence, Boite, 4I/33, préfecture d'Alger, service de SLNA, renseignement, (secret), 17 Mai 1947.

15. A.N.O.M., Boite 4I/33, même rapport,.

16. 8 Cab/870, 8 Cab/88, 8 Cab/166.

2-الكتب

أ-بالعربية

17. أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954م، دار المعرفة، الجزائر 2007.

18. أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، ترجمة مسعود حاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، 2003م،

19. أني راي قولزيغر، جذور الحرب في الجزائر 1940-1945م من مرسى الكبير الى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة وردة لبنان، دار القصبة، الجزائر.

20. بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، تر، مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر.

21. جمعية العلماء المسلمين، سجل جمعية العلماء المسلمين، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

22. حمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح المتلوني، موقم للنشر، 1994م.

23. شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.

24. صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1963م.

25. عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984م.

26. فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتاب، الجزائر، 2011م.

27. فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

28. محمد حربي، صحيفة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع، تر، قيصر داعر، ط1، مؤسسة الانتخابات العربية، بيروت لبنان 1983م.

29. مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج (1898-1938م)، تر، محمد المعراجي، منشورات A.N.E.P، الجزائر 2007م.

30. مصطفى الاشرف، الجزائر الامة والمجتمع، تر، حنفي بن عيسى المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.

ب-بالفرنسية

31. Abderrahmane kioune, moment du mouvement national (texte et position, éduction dahlab, Alger, 2009.

32. Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, l'aurore, présentation Abderrahmane Rebahi, livres édition, Alger, 2011.

33. Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre, livres éditions, Alger, 2011.

34. Henri Pellegrin, le statut de l'Algérie, maison des livres, Alger 1948.

35. Hocine Ait Ahmed, mémoires d'un combattant (l'espoir d'indépendance1942-1952) éditions barzakh, Alger, octobre 2002.

36. Robert Aron, les origines de la guerre d'Algérie textes et documents contemporaines, Fayard, Paris, 1962.

37. Roger le tourneau, évolution politique de l'Afrique du nord musulmane la documentation française, Paris 1962.

3-الصحف والمجلات

38. البصائر، عدد10، 13اكتوبر 1947م.

39. البصائر، عدد9، 29 مارس 1948م.

40. Alger républicain,17 mai 1947.

41. Alger républicain, 09.08.1947.

42. J.O.R.F, 21 septembre 1947.

43. J.O.R.F, Loi, N°. 46-377, Du 10 Mars 1946.

44. J.O.R.F, samedi18 mars1944, année 1966, N°.24.

45. J.O.R.F., Constitution de 27 Octobre 1946, article 01.

46. Journal d'Alger, 05 Aout 1947.

47. Journal d'Alger, 09.08.1947.

48. Journal d'Alger, 10-11.08.1947.

49. Journal d'Alger, 19.08.1947.

50. Journal d'Alger, 28.08.1947.

51. L'Afrique française, N°. 03, Janvier 1939.

52. L'Afrique française, N°. 07, 49 années, Juillet 1939.

53. L'Afrique française, N°08, année50.

54. L'Echo d'Alger, 02 .08.1947.

55. L'Echo d'Alger, 05.08.1947.

56. L'Echo d'Alger, 05.08.1947.

57. L'Echo d'Alger, 05.09.1947.

58. La dépêche algérienne, 8 septembre, 1941.

59. La liberté, 21 Mars 1946.

60. L'Africain, 08.07.1947.

61. Le Combat, 09.08.1947.

62. Le Figaro, 08.08.947.

63. Le Populaire, 09.08.1947.

ثانيا: المراجع

1-بالعربية

64. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1992، ص 183.

65. أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954م، بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص98.

66. أحمد طالب الابراهيمي، اثار الامام البشير الإبراهيمي، ج3، ط1، عيون البصائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص109.

67. الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م، ص82.

68. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830الى 1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2006، ص458-459.

69. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، 2006، ص 449.

70. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د. ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996م، ص193.

71. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية. دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 109

72. دروزيل ح. ب، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليوم، ترجمة نور الدين حاطوم، ط2، دار الفكر، سوريا،1978م، ص56.

73. رضوان عيناد ثابت: 08 ماي 1945 في الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1986، ص40-41.

74. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 334.

75. سليمة كبير، الشيخ البشير الابراهيمي أمير البيان، وحامي الشخصية الوطنية، مكتبة الخضراء للنشر، الجزائر، ص27.

76. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة. ترجمة المعهد العالي للترجمة، ج2، شركة دار الامة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013، ص873.

77. شارل فافرود، الثورة الجزائرية، ترجمة كاوية عبد الرحمن، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص172.

78. شوقي عطا الله الجمل، عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.

79. عامر رخيلة، 8 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 70.

80. عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر 2004، ص ص641-650.

81.عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية إلى الحرب الباردة، ج3، ص ص109-114.

82.عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945م، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1996م، ص291.

83.عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1937-1945م)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1919.

84.عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية فبي الجزائر (1830-1962م) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979م، ص ص342-345.

85.علي تابليت، فرحات عباس، رجل الدولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص ص 3-10.

86.عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي 1997، ص318.

87.فتحي الذيب، جمال عبد الناصر والثورة التحريرية، دار المستقبل العربي، مصر، 1990، ص40.

88.محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة احمد بن البار، ط. 2011، دار الأمة، الجزائر، ص803.

89.محمد الطيب العلوي، جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر كما يروها المجاهدون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، مج1، ج1، ص170.

90.محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954م، دار البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985م، ص253.

91.محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،1999م، ص90.

92.محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص177.

93.محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا قمر (54-62)، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص68.

94.محمد عباس، رواد عظماء، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص195.

95. محمد لحسن زغيدي، التحضيرات العملية للثورة التحريرية 1954م، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص10.

96. محمد لحسن، زغيدمي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م، دار هومة، الجزائر، 2009، ص55.

97. محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي، ط2، دار النشر ثالة، الجزائر، ص94.

98. معري مخالفة، عبان رمضان، تعريت زينب زطروف، ط2، منشورات تالة، الابيار، الجزائر، 2008، ص125.

99. نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، 1990، ص66.

100. نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان،2015م، ص501.

101. واحمد بن نعمان، فرنسا والاطروحة البربرية (الأهداف، الوسائل والبدائل)، دار الامة للنشر، الجزائر، 1997. ودراسة هامة حول الازمة بعنوان:

102. يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص61.

103. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري في الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، د، ط، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2006م، ص118.

104. يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج 2، دار الهدى، الجزائر، ص347.

2-بالفرنسية

105. Abd Emmam Ali Yahia, la crise berbère de 1949, barzakh, Alger, 2013.

106.Benjamin Stora, Messali Al Hadj (1898-1974), Pionnier du nationalisme algérien, éd. Rahma, Alger, 1991, p.186.

107.Benjamin Stora, Messali Hadj, 1898-1974, pionnier du nationalisme algérien, éditions le harmattan, paris, 1991, pp.204-205.

108.Claude Collot -Jean Robert Henry, le mouvement national algérien texte (1912-1954 ; 2 édition, office des publications universitaires, Alger 1981, p.152-163.

109.Colette et Francis Jean son, L'Algérie hors la loi, édition ANEP, Paris, 2006, p.86.

110.Jacques Michel Bouvet, les élections en Algérie de 1945-1954, mémoire de fin d'études, institut d'études politiques d'Aix en Provence, p.12.

111.Jacques Simon، le nationalisme algérien selon Benjamine Stora, l'armattan, Paris 2014, p.43.

112.Jean Pierre Peyroulou, Guelma 1945, une subversion française dans l'Algérie coloniale, édition la découverte, Paris, 2009, pp.112-115.

ثالثا: المقــالات

أ-بالعربية

113.جمعة زروال، الحزب الشيوعي الجزائري ومواقفه من حوادث 08 ماي 1945م، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزء 01، العدد 01، السنة 2013، ص 08.

114.سعاد يمينة شبوط، حركة انتصار الحريات الديموقراطية (M.T.L.D) 1945-1954م، من الأزمة الى القطيعة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع08، 2016، ص.136.

115.عبد السلام عكاش، القمع القضائي عقب حوادث ماي 1945م وقانون العفو مارس 1946م، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد13، ديسمبر2015م، ص ص335-354.

116.عمار كوحوش، الجزائر الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري (1947-1954م)، مجلة الذاكرة، س2، ع3، 1995م، ص88.

117.محمد شبوب، الجزائر على عهد حكومة فيشي عام1941م، مجلة قضايا تاريخية، عدد07، 2017ص ص113-120.

118.نفيسة دويدة، مؤتمر حركة انتصار الحريات الديموقراطية "بزدين" 1948م، منطلق نحو الثورة، مجلة الباحث، عدد.04، ص ص205-214.

ب-بالفرنسية

119.Charles Robert Agéron, les troubles du nord constantinois Mai 45, revue d'histoire, N°.4, année 1984, pp.23 -38

رابعا: المذكرات والاطروحات

120.جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2016-2017م، ص122.

121.سليمان قريري، الاتجاه، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2010-2011، ص135.

122.عبد الحفيظ بوعبد الله: فرحات عباس بين الادماج والوطنية 1919-1962م، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة 2005-2006م، ص142.

123.عبد السلام كمون، مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة التحريرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أدرا، 2012-2013م، ص26.

124.محمد خير الدين، مذكرات، ج2، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص21.

125.محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م) -دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 20114-2015م، ص ص185-186.

126.مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة نوفمبر 1954م (1947-1954م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص137.

خامسا: موسوعات، قواميس وروابط

127.الهيثم الايوبي، الموسوعة العسكرية، ج1، طبعة دار فاس للنشر، عمان، 1995م، ص225.

128.عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962م)، ترجمة عالم مختار، دار القصبة، الجزائر،2007، ص343.

129.Benjamin Stora, dictionnaire biographique des militants algériens (1954-1962), éditions le harmattan, Paris 1985, p.233.

130.http//www.henri-pouillet.fr/spip.php.

131.Le petit Larousse (grand format, ed. larceusse, Belgique, 1944, p.1589.

132.www.academia.edu/3227.3178.

133.www.larousse.fr/encyclopedie./personnage/robert shuman/143612.

134.www/.maarefa.org.

فهرس الموضوعات

محاور مقيـاس: تـاريخ الحــركة الوطنيـة 1945-1954م ..... - 2 -

مقدمة: ..... - 3 -

المحاضرة 1: الوضع السياسي العام في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية. (1939-1945م): ..... - 8 -

تمهيد: ..... - 8 -

1-اندلاع الحرب العالمية الثانية وردود الفعل المختلفة:..... - 8 -

1.1-اندلاع الحرب العالمية الثانية: ..... - 8 -

2.1-ردود الفعل المختلفة: ..... - 9 -

أ-رد فعل الجزائريين من ح.ع.II:..... - 9 -

- ولاء النخبة:..... - 9 -

- مطالب الاستقلاليين والاصلاحيين: ..... - 9 -

ب-موقف فرنسا من الجزائريين غداة الحرب: ..... - 10 -

- جمعية العلماء:..... - 10 -

- أما حزب الشعب الجزائري:..... - 10 -

2-الجزائر في عهد حكومة فيشي(1940-1942م):..... - 11 -

1.2-سياسة حكومة فيشي في الجزائر: ..... - 11 -

- ضد حزب الشعب: ..... - 13 -

- ضد الحزب الشيوعي الجزائري:..... - 14 -

- ضد جمعية العلماء المسلمين:..... - 14 -

2.2-نزول الحلفاء وأثره على الحركة الوطنية:..... - 15 -

المحاضرة 2: نشاط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية:..... - 17 -

1-بيان الشعب الجزائري: محتواه والمواقف المختلفة منه..... - 17 -

1.1-محتواه : ..... - 17 -

2.1-المواقف المختلفة منه : ..... - 18 -

2-الإصلاحات السياسية للجنرال ديغول (أمرية 07 مارس 1944م) والمواقف المختلفة منها: ..... - 18 -

1.2-إعلان الإصلاحات:(أمرية 07 مارس 1944م): ..... - 18 -
2.2-ردود الفعل المختلفة: ..... - 19 -
أ-ردود الفعل المؤيدة:..... - 19 -
ب-ردود الفعل المعارضة:..... - 19 -
3–حركة أحباب البيان والحرية (A.M.L): محاولة للوحدة الوطنية:..... - 20 -
1.3–تأسيسها:..... - 20 -
2.3-مهامها وأهدافها:..... - 20 -
المحاضرة 03: مجازر 08 ماي 1945م وتداعياتها على نشاط الحركة الوطنية:..... - 22 -
1-الأوضاع العامة في الجزائر قبل المجازر:..... - 22 -
1.1-الأوضاع السياسية: ..... - 22 -
2.1-الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: ..... - 23 -
2-مظاهرات الفاتح من ماي 1945م وبداية الحوادث:..... - 24 -
3-تنظيم المظاهرات ووقائع المجازر: ..... - 25 -
1.3-سير المظاهرات: ..... - 25 -
2.3-تطور الأحداث وحدوث المجازر:..... - 26 -
4-نتائج المظاهرات وردود الفعل المختلفة. ..... - 27 -
1.4-النتائج:..... - 27 -
2.4-ردود الفعل المختلفة: ..... - 28 -
أ-الموقف الرسمي:..... - 28 -
ب-موقف الحزب الشيوعي الفرنسي والجزائري: ..... - 29 -
ج-موقف فرحات عباس وأنصاره:..... - 29 -
د-موقف حزب الشعب:..... - 30 -
هـ-موقف جمعية العلماء: ..... - 30 -
المحاضرة04: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: U.D.M.A ونشاطه السياسي بعد 1945م:..... - 31 -
تمهيد: ..... - 31 -

1-قانون العفو العام وعودة النشاط السياسي الوطني:..... - 31 -
2-تأسيسه وبرنامجه:..... - 32 -
1.2-تأسيسه:..... - 32 -
2.2-برنامجه:..... - 33 -
3-نشاطه السياسي:..... - 34 -
1.3-المشاركة في الانتخابات:..... - 34 -
2.3-اقتراحه لمشروع دستور الجمهورية:..... - 34 -
4-موقفه من قانون 20 سبتمبر 1947م:..... - 35 -
المحاضرة 05: الحزب الشيوعي الجزائري ومواقفه الجديدة بعد 1945م:..... - 37 -
تمهيد:..... - 37 -
1-التوجه الجديد للحزب الشيوعي:..... - 37 -
2-مطالبه:..... - 38 -
المحاضرة 06: جمعية العلماء وموقفها من العمل الوطني بعد 1945م:..... - 39 -
1-نشاط الجمعية بعد 1945م:..... - 39 -
2-موقفها من قضية الانتخابات:..... - 40 -
3-موقفها من قانون 20 سبتمبر 1947م:..... - 40 -
المحاضرة 07: حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية: :M.T.L.D..... - 41 -
1-التأسيس:..... - 41 -
2-أهدافها ومطالبها:..... - 42 -
3-تنظيمها وهياكلها:..... - 43 -
4-موقف الحركة من قانون 20 سبتمبر 1947م:..... - 44 -
المحاضرة 08: قانون 20 سبتمبر والمواقف المختلفة منه:..... - 45 -
تمهيد:..... - 45 -
1-ضرورة الإصلاحات في الجزائر بعد 1945م:..... - 45 -
2-محاولات وضع دستور الجزائر:..... - 46 -

1.2-المشروع الحكومي:..... - 46 -
2.2-مشاريع أحزاب الحركة الوطنية: ..... - 46 -
3-محتواه(بنوده): ..... - 48 -
4-المواقف المختلفة من القانون: ..... - 49 -
1.4-ردود الفعل الفرنسية المختلفة حول مضامين القانون: ..... - 49 -
أ-موقف المستوطنين من القانون: ..... - 49 -
ب-ردود فعل رؤساء البلديات والأحزاب السياسية: ..... - 50 -
- ردّ فعل رؤساء البلديات:..... - 50 -
- ردّ فعل الأحزاب السياسية الفرنسية:..... - 51 -
ج-ردّود فعل الصحافة الجزائرية والباريسية:..... - 52 -
2.4-ردود فعل الأحزاب الوطنية:..... - 53 -
1.2.4-رد فعل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: ..... - 53 -
2.2.4-الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD):..... - 55 -
3.2.4-رد فعل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:..... - 56 -
4.2.4-ردّ فعل النواب المسلمون:..... - 57 -
5.2.4-رد فعل الحزب الشيوعي الجزائري : ..... - 59 -
5-مصير القانون وعواقبه: ..... - 60 -
1.5-عزل الحاكم العام شاتينو: ..... - 61 -
2.5-تزوير انتخابات 1948م:..... - 62 -
المحاضرة 09: المنظمـة الخاصـة ونشاطــها الثــوري:..... - 63 -
تمهيد: ..... - 63 -
1-نشأتها ونظامها الداخلي:..... - 63 -
1.1-نشأتها: ..... - 63 -
2.1-نظامها الداخلي:..... - 64 -
2-الهيكل التنظيمي للمنظمة: ..... - 64 -

3-شروط الانضمام للمنظمة: ..... - 66 -
4-التكوين والتسليح: ..... - 67 -
5-التحضير للعمل المسلح: ..... - 68 -
6-اكتشاف المنظمة ومصير أعضائها: ..... - 68 -
7-نتائج اكتشاف المنظمة الخاصة: ..... - 69 -
المحاضرة 10: جذور الأزمة وأسبابها: ..... - 71 -
تمهيد: ..... - 71 -
1-بوادر الأزمة وأسبابها: ..... - 71 -
1.1-بوادر الأزمة (جذورها): (ندوة الإطارات ببوزريعة): ..... - 71 -
2.1-مؤتمر 15،16 فيفري 1947م وقراراته (تعميق الخلاف): ..... - 73 -
2-أسبابها: ..... - 75 -
1.2-مشكلة (أزمة) الأمين دباغين: 1947-1949م: ..... - 76 -
2.2-الأزمة البربرية: المؤامرة البربرية: ..... - 78 -
3.2-تداعيات اكتشاف وحل المنظمة الخاصة (1950م): ..... - 81 -
المحاضرة 11: مؤتمر أفريل 1953م وانقسام الحركة: ..... - 83 -
1-انعقاد المؤتمر (الظروف والمجريات): ..... - 83 -
2-انقسام الحركة وتصدعها: ..... - 85 -
1.2-تيار المصاليين: ..... - 86 -
2.2-التيار المركزي (المركزيون): ..... - 87 -
3.2-التيار المحايد (قدماء المنظمة الخاصة): ..... - 88 -
المحاضرة 12: اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A) ..... - 90 -
تمهيد: ..... - 90 -
1-ظروف تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل: ..... - 90 -
2-تشكيلها (الظروف -الأسباب-الأهداف): ..... - 91 -
1.2-أسباب تأسيسها: ..... - 92 -

2.2-أهدافها وتنظيمها: ..... - 93 -

3-نشاطها (التحضير للكفاح المسلح): ..... - 94 -

1.3-اجتماع مجموعة 22 ونتائجه: ..... - 95 -

أ-انعقاد الاجتماع: ..... - 95 -

ب-نتائج الاجتماع: ..... - 97 -

2.3-لجنة الستة وإعلان الكفاح المسلح: ..... - 97 -

الخاتمة: ..... - 99 -

قائمة المصادر والمراجع ..... - 102 -

فـــهرس الموضوعات: ..... - 113 -